

أصول
التخريج فدر استنباط ثنائيات

بمقتله
الدكتور محمود الطحان
استاذ الحديث المشارك
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين

عنيت بتصوره وطبعه
دار القرآن الكريم

بيروت ص ١٥٠ - ٧٤٩٢



أصول التخريج فدر استنباط الثاني

بمّثل
الدكتور محمود الطحّان
استاذ الحديث المشارك
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين

عُيِّتَ بِصُوْرِهِ وَطُبِعَ
دار القرآن الكريم
بيروت ص . ب . ٧٤٩٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ولينا الذي أخرجنا من الظلمات إلى النور . والصلاة والسلام
على خيرته من خلقه سيدنا محمد بن عبد الله الذي اصطفاه الله تعالى ليخرج
الناس من ظلمات الجهل . ويدلهم على طريق الاسلام باذن ربهم العزيز الغفور .
ورضوان الله تعالى عن الصحابة الذين تخرجوا على يدي النبي الكريم .
فصاروا أئمة مهتدين ، وقادة مجاهدين .

ومنفرة الله تعالى ورجته على العلماء الماملين ، من سلف هذه الأمة
وخلفها الذين أخرجوا أحاديث الرسول الكريم المخصوص بالوحي الأمين ،
وجمعوها في السطور ، بعد أن حفظوها في الصدور ، ثم جاء من خرّجها في
مصنفات عندما احتاج الناس إلى معرفة مواضعها في ثنايا الصفحات والسطور .
فجزاهم الله تعالى أفضل الجزاء إلى يوم البعث والنشور .

أما بعد : فهذا كتاب أودعت فيه من القواعد ما يسهل على طلبة العلم
والباحثين في هذا الزمان معرفة مواضع الأحاديث النبوية في دواوينها ومصادرها
الأصلية ، وأوضحت فيه أشهر الطرق لتخريج الحديث الشريف . وقد توسّلت
إلى تلك القواعد والطرق عن طريق الاستقراء والممارسة .

كما ذكرت فيه كيفية دراسة الأسانيد ، وطريقة إخراج الترجمة ، ثم
بينت طريقة الحكم على الحديث وبيان مرتبته .

وعرفتُ - من خلال ذلك - بكثير من مصادر الحديث الشريف وعلومه في شتى المجالات ، حسب ما اقتضته الحاجة على وجه الاجمال ، وذلك لأَن التعريف بكتب الحديث وعلومه هو المعين الأكبر للوصول إلى معرفة مواضع الحديث وتخريجِهِ .

والذي دعاني لتصنيف هذا الكتاب هو ما استه في طلبه العلم والباحثين من الحاجة الملحة إلى مثل هذا الكتاب ؛ إذ قد بَعُدَ طلبه العلم والباحثون - في هذا العصر - بُعْداً شديداً عن كتب الحديث وعلومه ، وجعلوا طريقة تصنيفها وترتيبها ، فضلاً عن معرفة محتوياتها ومكوناتها . وكثر السؤال - بشكل يلفت النظر - عن معرفة مواضع كثير من الأحاديث المشهورة والموجودة في الأصول ، والتي لا يلبق بالبتدئين السؤال عنها ، فضلاً عن الطلبة في حلقات الدراسات العليا والباحثين .

وخشيت إن استمر الأمر على ذلك فترة طويلة أن يموت هذا العلم ويندثر ، حتى ربما يفتش السائل عمن يدلّه على تخريج حديث فلا يجد ، أو لا يجد إلا بشق النفس .

والذي ينبغي هو أن يكون تخريج الحديث ومعرفة مرتبته مسوراً ومعمروفاً لجميع طلبة العلم الشرعي بخاصة ، ولسائر طلبة العلوم الأخرى والباحثين بسامة .

وهذا ما قصدت أن يحققه الله تعالى بهذا الكتاب ، مع علمي بأنني لستُ فارس هذا الميدان ، ولكن الحاجة وفقدان الكتاب الذي يسدها هو الذي دفعني لتصنيفه لا سيما بعد أن أُمِنْتُ إليّ تدريس مادة التخريج ودراسة الأسانيد في كلية أصول الدين ، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض .

ومن الجدير بالذكر أن أُبَيِّن هنا أنه قد جرت في الجامعة الإسلامية

بالمدينة المنورة محاولة - منذ سنوات - للتصنيف في موضوع دراسة الأسانيد . لسد حاجة الطلبة في مادة « الأسانيد » المقررة على الطلبة . لكن تلك المحاولة حامت حول الموضوع ، ولم تدخل فيه ؛ إذ لم تبين الطريقة التي ينبغي سلوكها لدراسة الاسناد ، وإنما اكتفت بشرح الأحاديث ، وترجمة رجال الاسناد . وبيان الطوائف والفوائد وما إلى ذلك ، وليس هناك إشارة إلى كيفية إخراج الترجمة من كتب التراجم ، أو إلى كيفية الوصول إلى ما وصل إليه صاحب الكتاب (١) .

هذا بالنسبة لموضوع « دراسة الأسانيد » وأما موضوع « أصول التخريج » ، فلا أعلم أن أحداً تعرض للبحث أو التصنيف فيه . لا في القديم ، ولا في الحديث . وقد يُعْتَذَرُ للأقدام بأنه لم تكن الحاجة داعية إلى التصنيف في مثل هذا الموضوع ، أما في هذا العصر الذي بَمَدَّ فيه الناس عن الحديث وعلومه ، فللحاجة ماسة جداً إلى التصنيف فيه ، لا سيما وقد ظهرت بوادر العودة إلى الاشتغال بالحديث وعلومه . فلعل هذا الكتاب يكون معيناً لمن يريد الاشتغال بالحديث وما يتعلق به ، ومفتاحاً ميسراً للبحث فيه ، ومعرفة مواضعه إن شاء الله تعالى .

وقد عرضت كتابي هذا ، ومنهجي فيه على عدد من خبار المتخصصين في الحديث فأفادوني - شكر الله لهم - بتوجيهاتهم وملاحظاتهم . وأقروني عليه بعد تلك الملاحظات فما لا حظوه عليّ عدلته .

(١) انظر ما صنف في هذه المحاولة كتابي « عشرون حديثاً من صحيح البخاري » و « عشرون حديثاً من صحيح مسلم » كلاهما للشيخ عبد الحسن العباد ، وانظر كذلك مذكرتي الأسانيد لطلاب السنتين الثالثة والرابعة في كلية الشريعة للشيخ عبد الغفار حسن .

وأرجو من مشايخي وإخواني المشتغلين بالحدث وعلومه - الذين لم يتيسر لي الاتصال بهم في هذا الموضوع - أن يتكرموا - جزاءم الله خيراً - بإبداء ملاحظاتهم إن وجدوا ما هو جدير بالتعديل أو الزيادة - ولا بد من وجود ذلك - لملي أئداركه في طبعة قادمة إن شاء الله تعالى .

وقد سميت هذا الكتاب « أصول التخريج ودراسة الأسانيد » وأسأله تعالى أن أكون قد قمت بما يجد حاجة الطلبة والباحثين في معرفة أصول تخريج الأحاديث ودراسة أسانيدها . كما أسأله تعالى أن ينفع به طلبة العلم . وأنت يجعله خالصاً لوجهه الكريم .

الروضة الشريفة بالمسجد النبوي الشريف
في المدينة المنورة

١٨ ربيع الأول ١٣٩٨ هـ
الموافق ٢٥ شباط ١٩٧٨ م

وكتبه

محمد الطهارة

المقدمة

وتشتمل على :

- ١ - تعريف التخريج .
- ٢ - أهميته وفائدته ووجه الحاجة إليه .
- ٣ - لمحة موجزة عن تاريخ التخريج .
- ٤ - أشهر كتب التخريج ، التعريف ببعضها ، نبذة موجزة عن مؤلفيها .

١ - تعريف التخريج :

سأذكر تعريف التخريج في اللغة . ثم أبين معاني التخريج عند المحدثين ، ثم أذكر تعريف التخريج في الاصطلاح .

أ - تعريف التخريج لغة :

التخريج في أصل اللغة : اجتماع أمرين متضادين في شيء واحد . قال في القاموس : وعلم فيه تخريج : خِصْبٌ وجَدْبٌ . وأرض مُخْرَجَةٌ (كُنْثَى) نَبَتْها في مكان دون مكان ، وخرَجَ اللوح تخريجاً : كتب بعضاً وترك بعضاً . والخرَج : لوثان من بياض وسواد ، (١) .

ويطلق التخريج على عدة معانٍ . أشهرها :

الاستنباط : قال في القاموس : « والاستخراج والاختراع : الاستنباط » (٢) .

التدريب : قال في القاموس : « خرَّجَه في الأدب فخرَّجَ ، وهو خيرٌ (كميئين) بمعنى مفعول ، أي مُخرَّجٌ » (٣) .

التوجيه : تقول : خرَّج المسألة . وجَّهها ، أي بيَّن لها وجهاً .

« والمخرَج : موضع الخروج . يقال : خرج مخرَجاً حسناً ، وهذا مخرَجُهُ » (٤) .

(١) القاموس : ١ / ١٩١ - ١٩٢ بقصر بيط .

(٢) القاموس : ١ / ١٩٢ .

(٣) لسان العرب : ٢ / ٢٤٩ .

قلت : ومنه قول المحدثين « هذا حديث عُرف مَخْرَجُهُ » أي موضع خروجه ، وهو رواية إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم .

« والخروج نقيض الدخول . وقد أخرجه وخرج به ^(١) » ، فيكون الإخراج معناه : الإبراز والإظهار ، ومنه قوله تعالى « كزرع أخرج شطأه ^(٢) » .

قلت : ومنه قول المحدثين عن الحديث : « أخرجه البخاري » أي أبرزه للناس وأظهره لهم ببيان مَخْرَجِهِ . وذلك بذكر رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم .

وكذلك قولهم : « خَرَجَهُ البخاري » بمعنى أخرجه ، أي ذكر خرجه ، فهذا أصل اشتقاق المحدثين للكلمة « التخريج » أي إظهار مَخْرَجِ الحديث ، أي موضع خروجه وذلك بذكر رواية إسناده والله أعلم .

ب - التخريج عند المخرجين :

.. يطلق التخريج عند المحدثين على عدة معان :

١ - فيطلق على أنه مرادف لـ « الإخراج » : أي إبراز الحديث للناس بذكر خرجه ، أي رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم . فيقولون مثلا : هذا حديث أخرجه البخاري ، أو خَرَجَهُ البخاري .

(١) لسان العرب : ٢ / ٤٤٩ .

(٢) سورة التين - آية ٢٩ ، أي : كمثل زرع أبرز وأظهر فرائحه .

أي رواه وذكر خرجه استقلالاً .

قال ابن الصلاح في « علوم الحديث » : « وللمعلم بالحديث في تصنيفه طريقان . أحدهما : التصنيف على الأبواب . وهو تخريجه على أحكام الققه وغيرها ... ^(١) » ، فالمراد بقوله : « تخريجه » أي إخراجها وروايتها للناس في كتابه .

٢ - ويطلق على معنى إخراج الأحاديث من بطون الكتب وروايتها : قال السخاوي في « فتح المغيث » : « والتخريج : إخراج الحديث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها ، وسياقها من مرويات نفسها أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك ، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين .. ^(٢) » .

وعلى هذا يحمل كلام الذهبي في « تذكرة الحفاظ » في ترجمة أحمد بن عبيد بن إسماعيل الصفار : « الحفاظ الثقة أبو الحسن البصري الصفار ، مصنف السنن ، الذي يكثر أبو بكر البيهقي من التخريج منه في سننه ^(٣) » .

٣ - ويطلق على معنى الدلالة : أي الدلالة على مصادر الحديث الأصلية ، وعزوه إليها . وذلك بذكر من رواه من المؤلفين . قال المؤلف في « فيض القدير » عند قول السيوطي : « وبألفت في تحرير التخريج »

(١) علوم الحديث ص ٢٢٨ .

(٢) فتح المغيث للسخاوي : ٢ / ٣٣٨ .

(٣) تذكرة الحفاظ : ٣ / ٨٧٦ .

و . . بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مُخَرَّجِها من
ثقة الحديث ، من الجوامع والسنن والمسانيد ، فلا أعزو إلى شيء
م منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مُخَرَّجِها ، ولا أكتفي بعزوه
إلى من ليس من أهله - وإن جُلَّ - كمطاء المفسرين (١) .

قلت : والمعنى الثالث هو الذي شاع واشتهر بين الحداثين ، وكثر استعمال
هذا اللفظ فيه ، لاسيما في القرون المتأخرة ، بعد أن بدأ العلماء
بتخريج الأحاديث المبثوثة في بطون بعض الكتب لحاجة الناس إلى
ذلك . وهذا المعنى هو الذي سنبحث فيه أيضاً .

وبناء على هذا المعنى الثالث . يمكننا أن نُعرِّف التخريج اصطلاحاً
بما يلي :

م - تعريف التخريج اصطلاحاً :

التخريج : هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي
أخرجته بسنده . ثم بيان مرتبته عند الحاجة .

سُرع التعريف :

المراد بالدلالة على موضع الحديث ، ذكر المؤكِّفَات التي يوجد فيها ذلك
الحديث كقولنا مثلاً : « أخرجه البخاري في صحيحه » أو « أخرجه الطبراني
في معجمه » أو « أخرجه الطبري في تفسيره » ونحو ذلك من المبارات .
والمراد بمصادر الحديث الأصليه ما يلي :

١ - كتب السنة التي جمعها مؤلفوها عن طريق تلقاها عن شيوخهم بأسانيد

(١) نيس القدير شرح الجامع الصغير : ٢٠/١ .

إلى النبي ﷺ . ك « الكتب الستة » و « موطأ مالك » و « مسند
أحمد » و « مستدرک الحاكم » و « مصنف عبد الرزاق » وغيرها .

٢ - كتب السنة التابعة للكتب المذكورة في الفقرة الأولى ، كالمصنفات
التي جمعت بين عدد من كتب السنة السابقة . مثل : كتاب « الجمع
بين الصحيحين للحُمَيْدِي » . أو المصنفات التي جمعت أطراف بعض
الكتب ، مثل : كتاب « تحفة الأشراف بعرفة الأطراف » للبرزنجي .
أو المصنفات المختصرة من كتب السنة . مثل : كتاب « تهذيب سنن
أبي داود » للنذري . وهذا الأخير وإن حذف النذري أسانيده
إلا أن السند موجود فيه حَسْبًا . لأن من أراد السند رجع إلى
سنن أبي داود .

٣ - الكتب المصنفة في الفنون الأخرى - كالتفسير والفقه والتاريخ -
التي تستشهد بالأحاديث . لكن بشرط أن يروىها مصنفها بأسانيدها
استقلالاً . أي أن لا يأخذها من مصنفات أخرى قبله . ومن هذه
الكتب « تفسير الطبري » وتاريخه ، وكتاب « الأم » للشافعي . فإن
هذه الكتب لم يصنفها مؤلفوها على أنها كتب لجمع نصوص السنة .
وإنما صنفوها في فنون أخرى ، لكن استشهدوا بنصوص الأحاديث
ضمن إجتاههم . في تفسير الآيات أو بيان الأحكام . أو غير ذلك .
لكنهم عندما يستشهدون بتلك الأحاديث يروونها عن شيوخهم
بالأسانيد إلى النبي ﷺ ، ولا يأخذونها من مصنفات أخرى
تقدمتهم . فهذه هي مصادر الحديث الأصلية .

وأما العزو إلى الكتب التي جمعت بعض الأحاديث لا عن طريق التلقي عن
الشيوخ ، وإنما من المصنفات السابقة لها فلا يعتبر العزو إليها تخريجاً على

الاصطلاح في فن التخریج ، وإلغا هو تعريف القارئ بأن هذا الحديث مذكور في كتاب كذا ، وهذا النوع من المزو يلجأ إليه العاجز عن معرفة مصادر الحديث الأصلية فينزل في عزوه زولاً غير مُستحسن وهو غير لائق بأهل العلم لاسيما أهل الحديث .

ومن تلك الكتب التي لا تعتبر مصدراً أصلياً من كتب السنة : الكتب التي جمعت أحاديث الأحكام مثل كتاب « بلوغ المرام من أدلة الأحكام » ، للحفاظ ابن حجر ، وكذلك الكتب التي جمعت الأحاديث على ترتيب أحرف المعجم ، ككتاب « الجامع الصغير » للسيوطي ، ثم باقي الكتب الأخرى التي جمعت الأحاديث من كتب السنة المتقدمة على أي شكل كان ، مثل : « الأربعين النووية » و « رياض الصالحين » كلاهما للنووي ، وغيرها من الكتب الأخرى الكثيرة لكن هذه الكتب تعتبر دليلاً على مصادر الحديث الأصلية ، لذا يستعان بها في ذلك .

والمراد بـ « بيان مرتبته عند الحاجة » أي بيان رتبة الحديث من الصحة والضعف وغيرها إذا دعت الحاجة . لذلك فليس بيان المرتبة إفز شياً أساسياً في التخریج ، وإلغا هو أمر متمم يؤدي به عند الحاجة إليه .

٣ - أهمية وفائده ووجه الحاجة إليه :

لاشك أن معرفة فن التخریج من أهم ما يجب على كل مشتغل بالعلوم الشرعية أن يعرفه ، ويتعلم قواعد وطرقه ، ليعرف كيف يتوصل إلى الحديث في مواضعه الأصلية .

كما أن فوائده كبيرة لا تنكر . لاسيما للمشتغلين بالحديث وعلومه ،

لأنه بواسطته يهتدي الشخص إلى مواضع الحديث في مصادر الأصلية الأولى التي صنفها الأئمة .

والحاجة إليه ماسة من حيث إنه لا يسوغ لطالب العلم أن يستشهد بأي حديث أو يرويه إلا بعد معرفة مَنْ رواه من العلماء المصنفين في كتابه مُستنداً .

ولهذا فإن فن التخریج يحتاجه كل باحث ، أو مشتغل بالعلوم الشرعية وما يتعلق بها .

٣ - لمز من تاريخ التخریج :

لم يكن العلماء والباحثون في القديم بحاجة إلى معرفة القواعد والأصول التي أطلقنا عليها الآن اسم « أصول التخریج » ، لأن اطلاعهم على مصادر السنة كان اطلاعاً واسعاً ، وصلتهم بمصادر الحديث الأصلية كانت وثيقة ، فكانوا عندما يحتاجون للاستشهاد بحديث ما . سرعان ما يتذكرون موضعه في كتب السنة ، بل وفي أي جزء من تلك الكتب أو يعرفون - على الأقل - مكانه في المصنفات الحديثية ، وهم على علم بطريقة تأليف تلك المصنفات وترتيبها ، لذلك يسهل عليهم الاستفادة منها ، والمراجعة فيها لاستخراج الحديث . وقُدِّرَ مثل ذلك فيمن يقرأ حديثاً في مصنف من المصنفات غير الحديثية . فإن لديه القدرة على معرفة مصدره . والوصول إلى موضعه بسهولة ويسر .

وبقيت الحال على ذلك عدة قرون . إلى أن ضاق اطلاع كثير من العلماء والباحثين على كتب السنة ومصادرها الأصلية . فصعب عليهم حينئذٍ معرفة مواضع الأحاديث التي استشهد بها المصنفون في العلوم الشرعية وغيرها .

كالفقه والتفسير والتاريخ (١) فنهض بعض العلماء ، وشعروا عن مساعد الجد . فخرّجوا أحداث بعض الكتب المصنفة في غير الحديث ، وعزّوا تلك الأحداث إلى مصادرها من كتب السنة الأصول ، وذكرها طرقها . وتكلموا على بعضها أو كلها بالتصحيح والتصنيف حسب ما يقتضيه المقام ، فظهر ما يسمى بـ « كتب التخريج » . وكان من أوائل تلك الكتب - فيما أعلم - الكتب التي خرّج الخطيب البغدادي (- ٤٦٣ هـ) أحداثها ، وأشهرها تخريج الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب ، للشيخ أبي القاسم الحسيني . وتخريج الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب لأبي القاسم المرواني . وكلاهما لا زال غطوطاً . وكتب « تخريج أحداث التهذيب » تصنيف محمد بن موسى الحازمي الشافعي المتوفى سنة ٥٨٤ هـ ، وكتاب المذهب هو كتاب في الفقه الشافعي تصنيف أبي إسحق الشيرازي .

ثم تالت كتب التخارج حتى شاعت وكثرت . وبلغت عشرات المصنفات ، وبذلك قدم علماء الحديث خدمة كبيرة لتلك الكتب التي خرّجوا أحداثها . وبالتالي قدموا خدمة جليلة مشكورة للسنة النبوية المطهرة ، وسدوا بجمعهم هذا

(١) هناك سبب آخر في نظر المحافظ العراقي لم يذكر العلماء المتقدمون من أجله تخريج الأحداث في مصنفاتهم ، هذا السبب هو : أن لا يغفل الناس النظر في كل علم في مطنته ، قال المحافظ العراقي في خطبة تخرجه الكبير للإحياء : « عادة المتقدمين السكوت عما أوردوا من الأحداث في تصانيفهم ، وعدم بيان من خرجه ، وبيان الصحيح من الضعيف إلا نادراً . وإن كانوا من أئمة الحديث حتى جاء النووي فين .

وقصد الأولين أن لا يغفل الناس النظر في كل علم في مطنته ، ولهذا مشي الرائي على طريقة الفقهاء مع كونه أعلم بالحديث من النووي » .

انظر فيض القدير شرح الجامع الصغير : ٢١/١ .

ثمرة كبيرة في صرح المصنفات الحديثة . ولولم يقوموا بهذا الجهد الكبير لكان هناك نقص كبير في خدمة المصنفات في العلوم الشرعية ، ولعانينا نحن اليوم كثيرًا في الاهتداء إلى مصادر تلك الأحداث الكثيرة ، فجزى الله علماء سلفنا على ما قاموا به من الجهود التي بذلوها في تلك المصنفات ابتناء وجه الله تعالى خير الجزاء .

ثم دارت الأيام ، وجاء العصر الذي نحن فيه ، وتغيرت الأحوال كثيرًا إذ صار كثير من الباحثين ومن ينتسب للعلم لو رأى حديثًا في أي كتاب يقرؤه وأشار ذلك الكتاب إلى مصدر الحديث بليجاز فانه لا يعرف كيفية الوصول إلى نص الحديث في ذلك المصدر ، اقله معرفته بكيفية ترتيب ذلك المصدر وتبويه ، وكذلك إذا أراد الاستشهاد بحديث ، وعرف من طريق ما أن هذا الحديث في « صحيح البخاري » أو « مسند أحمد » أو « مستدرک الحاكم » ، فانه لا يستطيع الوصول إلى نصه في تلك المصادر ، لعدم معرفته بطريقة تصنيفها وكيفية ترتيبها !...

وقد لمست ذلك بوضوح - في الحيط العلمي الذي أعيش فيه - من طلابنا الباحثين لتحضير رسائل التخصص في السنة وباقي العلوم الشرعية الأخرى ، لنيل درجة ما يسمى بـ « الماجستير » و « الدكتوراه » ، وكذلك من الطلاب والباحثين عامة .

فاقتضى الأمر أن يُصنّفَ في ذلك كتابٌ يشتمل على قواعد وأصول تبين كيفية التخريج وطرقه ، ويوضح فيه طريقة كل مصنف من المصنفات الحديثة التي صنفها الأئمة ، وترتيبه وتبويه وكيفية المراجعة فيه والاستفادة منه ، كما يُذكرُ في هذا المصنّف الفهارس والمراجع الحديثة التي تواتر فترسة وترتيب بعض كتب السنة بشكل يُسهّل على الباحث الوصول إلى الحديث في أقرب وقت وأيسر طريق .

هذا ما سأقوم به في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ، فأسأل الله التوفيق والسداد ، والتيسير لاتمامه على شكل ينفع الله به طلبة العلم والباحثين في معرفة تخريج الأحاديث النبوية بسهولة ويسر . وأن يحمّله خالصاً لوجهه الكريم آمين .

٤ - أشهر كتب التخارج ، والتعريف بمضمونها :

قلت إن علماء الحديث صنفوا عشرات من كتب التخارج ^(١) . فمن أشهر تلك الكتب :

١ - تخريج أحاديث المذهب ، لأبي إسحق الشيرازي : تصنيف محمد بن موسى الحازمي (- ٥٨٤ هـ) .

٢ - تخريج أحاديث المختصر الكبير ، لابن الحاجب تصنيف محمد بن أحمد عبد الهادي المقدسي (- ٧٤٤ هـ) .

٣ - نصب الرتبة لأحاديث الهداية ، للمرغيناني : تصنيف عبيد الله بن يوسف الزيلعي (- ٧٦٢ هـ) .

٤ - تخريج أحاديث الكشف ، للزنجشيري . للحافظ الزيلعي أيضاً .

٥ - البدر النير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للرافعي : تصنيف عمر بن علي بن الملقن (- ٨٠٤ هـ) .

٦ - المعني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار ، تصنيف عبد الرحيم بن الحسين العراقي (- ٨٠٦ هـ) .

(١) انظر أسماء ما يقارب أربعين كتاباً في التخريج في « الرسالة المستطرفة » من ص ١٨٥ إلى ص ١٩١ .

٧ - تخريج الأحاديث التي يشير إليها الترمذي في كل باب : للحافظ العراقي أيضاً .

٨ - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث نرح الوجيز الكبير ، للرافعي : تصنيف أحمد بن علي بن حجر المصقلاني (- ٨٥٢ هـ) .

٩ - الدرر في تخريج أحاديث الهداية : للحافظ ابن حجر أيضاً .

١٠ - تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي : تصنيف عبد الرؤوف ابن علي التناوي (- ١٠٣١ هـ) .

وإليك تعريفاً ببعضها مع نبذة عن حياة مؤلفها :

نصب الرتبة لأحاديث الهداية

هو من أشهر ما وصلنا من كتب التخارج الحديثية ، وقد صنّفه الحافظ جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي المتوفى سنة ٧٦٢ هـ ^(١) .

(١) هو الحافظ الثقف جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي . و « الزيلعي » نسبة إلى « زيلع » بلدة على ساحل الحبشة ، وفيها موضع لمخطوطة الفتن ، وهي الآن من أرض « الصومال » نشأ رحمه الله نشأة علمية فظفه وبرع فيه ، وطلب الحديث وعاتى به ، وخرج وألف وجمع وسمع من كبار شيوخ وقته ، ومن شيوخه الفخر الزيلعي شارح الكنز ، والفاقي علاء الدين التركاني ، ولازم مطالعة كتب الحديث إلى أن خرج أحاديث الهداية ، وأحاديث الكشف . فاستوعب ذلك استيعاباً بالغاً ، وكان الحافظ العراقي يرافقه في مطالعة الكتب الحديثية لتخريج الكتب التي كانا قد اعتنيا بتخريجها ، وصنف كتاباً آخر في التخريج ، وهو تخريج أحاديث الكشف للزنجشيري . توفي رحمه الله في القاهرة ودفن فيها سنة ٧٦٢ هـ رحمه الله رحمة واسعة .

وهو كتاب خرج فيه مؤلفه الأحاديث التي استشهد بها العلامة علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي (- ٥٩٣ هـ) في كتابه « الهداية » في الفقه الحنفي .

وهو من أجود كتب التخريج - إن لم يكن أجودها - وأنفعها وأتملها ذكراً لطرق الحديث وبيان مواضعه في كتب السنة الكثيرة ، مع ذكر أقوال آفة الجرح والتعديل في رجال إسناد الحديث بشكل شافٍ وافٍ لم يسبق إليه - فبما أعلم - .

وقد استمد من طريقته ومعلوماته هذه متن جاء بمسده من أصحاب كتب التخريج لا سيما الحافظ ابن حجر العسقلاني .

وهذا الكتاب يدل على تبحر المؤلف في الحديث وعلمه ، وسعة اطلاعه على مصادره الكثيرة . وقدرته على استخراج ما فيها . قال العلامة السيد محمد بن جعفر الكتاني في « الرسالة المستطرفة » عن هذا الكتاب : « وهو تخريج نافع جداً ، به استمد متن جاء بمسده من شُرّاح الهداية ، بل منه استمد كثير الحافظ ابن حجر في تخريجه (١) ، وهو شاهد على تبحره في فن الحديث وأسماء الرجال ، وسعة نظره في فروع الحديث إلى الكمال » (٢) .

وطريقة تخريجه في هذا الكتاب أنه يذكر نص الحديث الذي أورده صاحب كتاب « الهداية » ثم يذكر من أخرجه من أصحاب كتب الحديث وغيرها مستقصياً طريقه ومواضعه ، ثم يذكر الأحاديث التي تدعم وتشهد لمنى الحديث الذي ذكره صاحب « الهداية » ، ويذكر من أخرجه أيضاً ؛ ويرمز

(١) وقد اعترف الحافظ ابن حجر بذلك وأشار إلى استناده من تخريج هذا الكتاب في مقدمة كتابه « الدراية » في تخريج أحاديث الهداية ص ١٠ و « التلخيص الخير » ص ٩ .

(٢) الرسالة المستطرفة ص ١٨٨ .

لهذه الأحاديث (١) بـ « أحاديث الباب » . ثم إن كانت المسألة خلافية يذكر الأحاديث التي استشهد بها العلماء والأئمة المخالفون لما ذهب إليه الأحناف ، ويرمز لهذه الأحاديث بـ « أحاديث الخصوم » ، ويذكر من أخرجه أيضاً . يفعل كل ذلك بتمتة النزاهة وكال الانصاف من غير أن يميل به عن الحق تعصب مذهبي أو سواء .

وقد طبع الكتاب طبعين . كانت الأولى في الهند في أوائل هذا القرن الهجري . لكن هذه الطبعة كانت مشحونة بالأغلاط في الأسانيد والتون ، وفيها تصحيف وسقط بحيث لا يمكن الاعتماد عليها . وكانت الطبعة الثانية بالقاهرة تحت إشراف وتصحيح إدارة المجلس العلمي بالباكستان ، وذلك سنة ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م بمطبعة دار المأمون ، وهي طبعة جيدة محققة في أربعة مجلدات .

وتخريج أحاديث الكتاب مرتبة حسب ترتيب الكتب الفقهية ، فيبدأ الكتاب بتخريج أحاديث « كتاب الطهارة » ، ويستمر إلى آخر أبواب الفقه ، وقد تبع في ترتيب الأبواب صاحب الأصل أي كتاب « الهداية » لذلك فالرجوع إليه سهل جداً ، لأنه ما على المراجع فيه إلا أن يعرف موضوع الحديث وفي أي باب يتعلق ، ثم ينظر في ذلك الباب .

هذا والكتاب - كما مر - في عرش طريقة المؤلف فيه - يعتبر موسوعة ضخمة لتخريج أحاديث الأحكام سواء التي استدل بها الحنفية أو غيرهم من أصحاب المذاهب الأخرى . فهو حاور لجل ما يستدل به الفقهاء من سائر أصحاب المذاهب المتنوعة ، وهذه ميزة عظيمة يمتاز بها هذا الكتاب الجليل ، فيجزئ الله مصنفه عنا وعن المسلمين خير الجزاء .

(١) أي الأحاديث التي تدعم وتشهد لمنى حديث كتاب « الهداية » .

نموذج من الكتاب :

واليك نموذجاً من التخريج في هكذا الكتاب : وهو تخريج حديث يتعلق بكيفية تطهير المني من الثوب . قال رحمه الله تعالى :

« الحديث الثالث : روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لعائشة في المني : « فغسله إن كان رطباً وافرقيه إن كان يابساً » قلت : غريب . وروى الدارقطني في سننه من حديث عبد الله بن الزبير ثنا بشر بن بكر ثنا الأوزاعي عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت : كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان يابساً وأغسله إذا كان رطباً . انتهى . ورواه البزار في مسنده وقال : لا يعلم أسنده عن عائشة إلا عبد الله بن الزبير هذا . ورواه غيره عن عَمْرَةَ مرسلاً ، انتهى . قال ابن الجوزي في « التحقيق » : والخنفية يحتجون على نجاسة المني بحديث روهه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لعائشة : « اغسله إن كان رطباً وافرقيه إن كان يابساً » قال : « وهذا حديث لا يعرف ، وإنما روي نحوه من كلام عائشة » ثم ذكر حديث الدارقطني المذكور ، والله أعلم . ومن الناس من حمل فرك الثوب على غير الثوب الذي يسلط فيه ، وهذا ينتقض بما وقع في « مسلم » كنت أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيصلي فيه ، وعند أبي داود « ثم يصلي فيه » والفاء ترفع احتمال غسله بعد الفرك . وحمله بعض المالكية على الفرك بالماء ، وهذا ينتقض بما في « مسلم » أيضاً « لقد رأيتني وإني لأحسكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يابساً بظفري » والله أعلم . [ثم قال ^(١)] .

(١) الكلام الذي بين المعكوفين ليس من كلام الزبيلي وإنما هو من كلامي .

أمايبُ الباب :

روى البخاري ومسلم من حديث عائشة أنها كانت تفسد المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيخرج فيصلي فيه وأنا أنظر إلى بفسع الماء في ثوبه ، انتهى . قال البيهقي ، وهذا لا منافاة بينه وبين قولها : كنت أفرك من ثوبه ثم يصلي فيه ، كما لا منافاة بين غسله قدميه ومسحه على الخفين ، انتهى . وقال ابن الجوزي : ليس في هذا الحديث حجة ، لأن غسله كان للاستعداد ، لا للنجاسة .

حديث آخر : إنما يُستل الثوب من خمس ، سيأتي قريباً .

الأئسار : روى ابن شية في « مصنفه » حدثنا حسين بن علي بن جعفر بن برقان عن خالد بن أبي عزة قال : سألت رجلاً عمر ابن الخطاب فقال ، إني احتلمت على طنفسة ، فقال : إن كان رطباً فغسله ، وإن كان يابساً فاحككه ، وإن خفي عليك فارششه بالماء ، انتهى .

أحاديث الخصوم : روى أحمد في « مسنده » حدثنا معاذ بن معاذ أنبأنا عكرمة بن عمار عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسلم المني من ثوبه بعرق الإذخير ثم يصلي فيه ، ويحسّه يابساً ثم يصلي فيه . انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني في « سننه » والطبراني في « معجمه » عن إسحاق بن يوسف بن الأزرق عن شريك القاضي عن محمد بن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عباس قال : سئل النبي ﷺ

عن النبي يصيب الثوب ، قال : إنما هو بمنزلة الحائط أو البزاق ، وقال : إنما يكفيك أن تسمع به بخرة أو بأذخرة » انتهى . قال الدراطيني : لم يرفعه غير إسحاق الأزرق عن شريك ، انتهى . قال ابن الجوزي في « التحقيق » : وإسحاق إمام يخرج له في « الصحيحين » ورقمته زيادة ، وهي من الثقة مقبولة ، ومن وقفه لم يحفظ ، انتهى . ورواه البيهقي في « المعرفة » من طريق الشافعي ثنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن جريج كلاهما عن عطاء عن ابن عباس موقوفاً وقال : هذا هو الصحيح موقوف ، وقصد روي عن شريك عن ابن أبي ليلى عن عطاء مرفوعاً ، ولا يثبت ، انتهى (١) .

ب - الدراية في تخريج أحاديث الهداية

هذا الكتاب من كتب التخريج للحافظ ابن حجر الدسقلاني (١) . وهو تلخيص لكتاب « نصب الراية » للحافظ الزيلعي الذي مرّ الكلام عليه قريباً . ولم يصفه صاحبه استقلالاً ، وإنما تلخص فيه ما جاء من التخاريج التي في « نصب الراية » وترتيبه كترتيب الأصل ، في الأبواب ، لكنه أخلّ بأشياء من مقاصد الأصل رأى أنه يمكن الاستغناء عنها ، كما ذكر ذلك في مقدمة الكتاب . فقد قال رحمه الله تعالى :

« أما بعد : فأبني لما تلخصت تخريج الأحاديث التي تضمنها شرح الوحيين للإمام أبي القاسم الرافعي ، وجاء اختصاره جامعاً لمقاصد الأصل ، مع مزيد

(١) هو الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر الكناي الدسقلاني الأصل ، المصري المولد والنشأ . نزيل القاهرة ، ولد سنة ٧٧٣ هـ ومات والده سنة ٧٧٧ هـ ، ومات أمه قبل ذلك ، فنشأ يتيماً . حفظ القرآن وله تسع سنين ، استصعبه وصيه نور الدين علي الخروبي إلى الحج سنة ٧٨٤ هـ وجاور معه بمكة فسمع صحيح البخاري على مسند الحجاز عفيف الدين عبد الله النساوري ، ثم حفظ كتباً من مختصرات العلوم ثم حبب إليه النظر في التاريخ ، ونظر في فنون الأدب فقال الشعر ، ثم اجتمع بالحافظ العراقي سنة ٧٩٦ هـ فإلزمه عشرة أعوام ، وحبب إليه فن الحديث ، ثم رحل إلى الاسكندرية ، ثم حج ودخل اليمن ، ثم رحل إلى الشام وسمع في كثير من بلدانها ، ثم صنف الكتب الكثيرة المفيدة التي تفي شربتها عن ذكرها . وولي القضاء ، ودرس وأفتى وشهد له العلماء بعة الاطلاع والحفظ توفي سنة ٨٥٢ هـ رحمه الله رحمة واسعة .

(١) انظر النص من « نصب الراية » (٢١٠-٢٠٩/١)

كثير، كان فيما راجعت عليه تُخرِج أحاديث الهداية للإمام جمال الدين الزيلعي، فسألني بعض الأحباب الأعزة أن أخلص الكتاب الآخر لينتفع به أهل مذهبه، كما انتفع أهل المذهب . فأجبتني إلى طلبه . وبأدركت إلى وفق رغبته . فإخصته تلخيصاً حسناً ميبناً ، غير محل من مقاصد الأصل إلا ببعض ما قد يُستغنى عنه ، والله المستعان في الأمور كلها ، لا إله إلا هو (١) .

والكتاب وإن كان ملخصاً مختصراً . ربما يسهل على المبتدئ . ويختصر له الوقت عند المراجعة فيه ، لكن ليس فيه كبير فائدة مع وجود الأصل (٢) لأنه من المعلوم أن مبنى التخرِيج النافع على استقصاء طرق الحديث وبيان مواضعه . مع كمال التوضيح ، لنتم الفائدة ، وبكامل الانتفاع . وتشفي الصدور في الوصول إلى أعمق تخرِيج الحديث . وكتاب الزيلعي هو كذلك ، وليس فيه استطراد أو حشو ، فشكل تلخيص أو حذف لبعض طرق الحديث أو الدلالة على مواضعه بشكل كامل يقلل من قيمة الكتاب العلمية في موضوعه ، ويضعف الانتفاع بما جاء فيه ، ويخلُ بمقصوده الذي صنفه مؤلفه من أجله ، والله أعلم . وإليك غودجاً من تخرِيج هذا الكتاب .

قال المؤلف رحمه الله : « حديث قال النبي ﷺ لعائشة في النبي : فأغسله إن كان رطباً ، واغريه إن كان يابساً . لم أجده هذه السياقة . وهو عند البزار والدارقطني من حديث عائشة قالت : كنت أفرك النبي من ثوب رسول الله ﷺ إذا كان يابساً ، وأغسله إذا كان رطباً . وأسلم من وجه آخر : لقد رأيتني وإني لأحكه من ثوب رسول الله ﷺ يابساً بطفري . ولأبي داود : كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فركاً فيصلي فيه .

(١) مقدمة الدراية : ١٠/١ .

(٢) أي مع وجود كتاب « نسب الراية » .

ولأحمد من طريق عبد الله بن عبيد بن عمير عن عائشة (١) : كان رسول الله ﷺ يسلت النبي من ثوبه بفرق الإذخير ثم يصلي فيه ، ويحته يابساً ثم يصلي فيه . وفي الصحيحين عن عائشة أنها كانت تغسل النبي من ثوب رسول الله ﷺ . وروى ابن أبي شيبة من طريق خالد بن أبي عزة : سأل رجل عمر فقال : إني احتلت على طنفسة فقال : إن كان رطباً فأغسله . وإن كان يابساً فأحكه . فان خفي عليك فارششه . وروى الشافعي ثم البيهقي من طريقه بإسناد صحيح عن عطاء عن ابن عباس في النبي : إنما هو بتزلة الخياط والبزاق . قال البيهقي : هذا هو الصحيح موقوف ، ورفعته شريك عن ابن أبي ليلى عن عطاء ، ولا يثبت . انتهى . وهو عند الدارقطني والطبري (٢) .

(١) في النسخة المطبوعة بدل « عن عائشة » كلمة « غيره » والظاهر أنه خطأ مطبعي

(٢) انظر الدراية : ٩١/١ - ٩٢ . وهذا وقد طبع الكتاب طبعين كانت الأولى مطبوعة عجيب المطابع بدعلي ، وكانت الثانية مطبوعة الفجالة الجديدة في القاهرة ، وذلك سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م وقام بتصحيح الثانية والتعليق عليها ونشرها السيد عبد الله هاشم البياضي اللغني أثابه الله .

المنير ، ثم انتقاء في جزء . وسماه « منتقى خلاصة البدر المنير (١) » . وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى هذا ، لكنه لم يذكر تلخيص ابن الملقن الأول المسمى بـ « خلاصة البدر المنير » ، فما أدري ما السبب ؟

وذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه المذكور أن أوسع الكتب التي خرجت أحاديث الشرح الكبير وأخلصها إشارة هو كتاب ابن الملقن . لكنه قال : إنه اطاله بالتكرار ، وأما تلخيصه - وبمعني به « منتقى خلاصة البدر المنير » - فقال عنه : إنه أخلّ فيه بكثير من مقاصد الأصل ، لذا رأى تلخيصه في قدر ثلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده . وأشار إلى أنه تتبع الفوائد الروائد في كتب التخریج المذكورة آنفاً ، وكذلك في كتاب « نصب الرأية » للزيلعي ، وعلى استفادته من كتاب الزيلعي الخفي في تخریج أحاديث كتاب في الفقه الشافعي بأن الزيلعي بنه في كتابه المذكور على ما يحتاج به مخالفوه من أصحاب المذاهب الأخرى . ورجا الله تعالى أن يكون كتابه هذا حاوياً لجلل ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم في الفروع .

وليسك نص المقدمة كاملاً . لتكون على بينة من التفصيلات المذكورة فيها :

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى : « أما بعد : فقد وقفت على تخریج أحاديث شرح الوجيز - للإمام أبي القاسم الرافعي شكر الله سعيه - لجامعة من المتأخرين ، منهم القاضي عز الدين بن جماعة ، والامام أبو أمامة بن النقاش ، والعلامة سراج الدين عمر بن علي الانصاري ، والمفتي بدر الدين محمد ابن عبد الله الزركشي . وعند كل منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد ، وأوسعها عبارة ، وأخلصها إشارة كتاب شيخنا سراج الدين ، إلا

ج - التلخيص الحبير

في تخریج أحاديث شرح الوجيز الكبير

هذا الكتاب كتاب نافع جيد . تلخص فيه الحافظ ابن حجر المسقلا في أحاديثه عدد من العلماء . منهم خمسة قبل الحافظ ابن حجر . وم : سراج الدين بن الملقن (- ٨٠٢ هـ) كتاب « البدر المنير في تخریج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير » لسراج الدين عمر بن علي بن الملقن (- ٨٠٤ هـ) . وكتاب والشرح الكبير « هو كتاب في الفقه الشافعي لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (- ٦٢٣ هـ) . نرج فيه كتاب « الوجيز » لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (- ٥٠٥ هـ) .

وما تجدر الإشارة إليه أن كتاب « الشرح الكبير » قد اعتى بتخریج أحاديثه عدد من العلماء . منهم خمسة قبل الحافظ ابن حجر . وم : سراج الدين بن الملقن (- ٨٠٤ هـ) وعز الدين بن جماعة (- ٧٦٧ هـ) وحفيده بدر الدين بن جماعة (- ٨١٩ هـ) وأبو أمامة محمد بن عبد الرحمن بن النقاش (- ٨٤٥ هـ) وبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (- ٧٢٤ هـ) وواحد بعده وهو السيوطي (- ٩١١ هـ) وسمى كتابه « نشر العبير في تخریج أحاديث الشرح الكبير » .

كما تجدر الإشارة إلى أن سراج الدين بن الملقن قد صنف كتابه « البدر المنير » في سبعة مجلدات ، ثم تلخصه في أربعة مجلدات . وسماه « خلاصة البدر

(١) انظر الرسالة المستطرفة ص ١٨٩ .

أنه أطاله بالتركرار ، فجاء في سبع مجلدات ، ثم رأيت نفسه في مجلدة (١) لطيفة أدخل فيها بكثير من مقاصد المطول وتنبيهاته ، فرأيت تلخيصه في قدر ثلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده . فمن الله بذلك . ثم تلبعت عليه الفوائد الزوائد من تخريج المذكورين معه ، ومن تخريج أحاديث الهداية في فقه الحنفية للإمام جمال الدين الزيلعي ، لأنه بنه فيه على ما يحتاج به مخالفوه ، وأرجو الله - إن تم هذا التبع - أن يكون حلواً جليلاً ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم في الفروع . وهذا مقصد جليل (٢) .

قلت : قد تم هذا التبع بحمد الله تعالى ، وقد حوى - فعلاً - جل ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم ، لذا يعتبر هذا الكتاب مصدراً مهماً من مصادر التخريج لأحاديث الأحكام التي يستدل بها الفقهاء من شتى المذاهب .

وطريقته في تصنيف هذا الكتاب تشبه طريقة تصنيف كتابه « الدراية في تخريج أحاديث الهداية » إلى حد كبير . وإيراد الأحاديث فيه مرتبة على ترتيب أبواب الفقه .

واليك غودجاً من تخريج بعض الأحاديث في هذا الكتاب :

قال الحافظ رحمه الله تعالى : « حديث علي أن العباس سأل رسول الله ﷺ في تسجيل صدقته قبل أن تجل ، فرخص له . أحمد وأصحاب الدين والحاكم والدارقطني والبيهقي . من حديث الحجاج بن دينار عن الحكم عن حبيبة بن عدي عن علي ، ورواه الترمذي من رواية إسرائيل عن الحكم عن حجر المدوي عن علي ، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على الحكم ،

ورجح رواية منصور عن الحكم عن الحسن بن مسلم بن يثاق عن النبي ﷺ مرسل ، وكذا رجه أبو داود . وقال البيهقي : قال الشافعي : روي عن النبي ﷺ أنه تسلف صدقة مال العباس قبل أن تحمل ، ولا أدري أثبت أم لا ؟ قال البيهقي : عني بذلك هذا الحديث ، وبعضه حديث أبي البخري عن علي أن النبي ﷺ قال : إنا كنا احتجنا فاستسلفنا العباس صدقة عامين ، رجاله ثقات ، إلا أن فيه انقطاعاً . وفي بعض ألفاظه : أن النبي ﷺ قال لعمر : إنا كنا تمجلنا صدقة مال العباس عام أول ، رواه أبو داود الطيالسي من حديث أبي رافع (١) .

(١) التلخيص الجيز : ٢ / ١٦٢ - ١٦٣ . هذا وقد طبع الكتاب طبعين ، كانت الأولى بالطبعة الأنصارية في دهلي ، وكانت الثانية بركة الطباعة الفنية في القاهرة وذلك سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م وقام بتصحيح الثانية والتعليق عليها ونشرها السيد عبد الله هاشم الباني المنير .

(١) يقال مجلدة ومجلد ، للجزء المجلد من الكتاب .

(٢) مقدمة التلخيص الجيز ص ٩ .

د - المفتي عن حمل الأسفار في الأسفار

في تخريج ما في الإحياء من الأخبار

هذا الكتاب خرج فيه مؤلفه الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ^(١) (- ٨٠٦ هـ) الأحاديث التي في كتاب « إحياء علوم الدين » للقرطبي (- ٥٠٥ هـ) .

وقد طبع هذا التخريج بذييل كتاب « إحياء علوم الدين » وهو تخريج نفيس مفيد جداً . يدل على رسوخ قدم العراقي في علوم الحديث وطول باعه فيه .

وطريقته في التخريج أنه إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما

(١) هو الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، ولد بنشأة المهراني بن مصر والفاخرة سنة ٧٢٥ هـ ، وعني بفن الحديث ، وتقدم فيه ببحث كان شيوخ عصره يشهدون له بالعرفه وشون عليه ، ومنهم السبكي والعلاني وابن كثير وغيرهم . ووصفه الأسنوي بحافظ العصر . وله مؤلفات بديعة في الحديث وعلومه منها الألفية التي اشتهرت في الأفاق وشرحها . وتخريج أحاديث الإحياء ، وتخريج الأحاديث التي يشير إليها الترمذي في كل باب . وشرع في إملاء الحديث من سنة ٧٩٦ هـ فأجبا الله تعالى به سنة الأملاء بعد أن كانت دائرة . فأمل أكثر من أربعائة مجلس . وكان صالحاً مواضعاً . شقيق العريضة توفي سنة ٨٠٦ هـ ورواه تلميذه الحافظ ابن حجر بقصيدة غراء . رحمه الله رحمة واسعة .

اكتفى بمزوه إليه . وإذا لم يكن في الصحيحين أو أحدهما ذكر من أخرجه من بقية أصحاب الكتب الستة ، وإذا كان في أحد الكتب الستة لم يمتزوه إلى غيرها ، إلا لفرض مفيد ، كأن يكون من أخرجه عن التزم الصحة في كتابه ، أو كان لفظه أقرب إلى لفظه الذي في « الإحياء » . وإذا لم يكن الحديث في أحد الكتب الستة ، ذكر مواضعه في غيرها من كتب الحديث المشهورة الكثيرة ، وإذا تكرر الحديث في « الإحياء » . فإن تكرر في باب واحد ذكر تخريجه أول مرة غالباً . وقد بكر تخريجه لفرض ، أو لذهول عن كونه تقدم تخريجه ، وإن كان التكرار في باب آخر ، خرجته في جميع المواضع ، وبه على أنه تقدم ، وربما ذهل عن التنبيه .

وطريقته في عرض التخريج أنه يذكر طرف الحديث الذي في « الإحياء » وصحائبه ، ويخرجه ، ثم يبين صحته أو حسنه أو ضعفه . وإذا لم يكن للحديث أصل في كتب الستة ، يبين ذلك بقوله : « لا أصل له » وأحياناً يقول « لا أعرفه » أي : لا يعرفه حديثاً في كتب الستة في حدود اطلاعه . وهذا دقة منه في التعبير رحمه الله .

ثم إن هذا التخريج المطبوع هو التخريج المختصر من التخريج الكبير الموسع . وقد أشار العراقي إلى ذلك في مقدمته فقال :

« وبعد : فلما وفق الله تعالى لاكمال الكلام على أحاديث إحياء علوم الدين ، في سنة إحدى وخمسين (١) ، تعذر الوقوف على بعض أحاديثه ، فأخرت تبليغه إلى سنة ستين ، فطفت بكثير مما غرّب عني علمه . ثم شرعت في تبليغه في مصنف متوسط حجمه . وأنا مع ذلك متباطيء في إكماله ، غير

(١) أي سنة إحدى وخمسين وسبعمائة .

الباب الاول طرق التخریج

وفيه خمسة فصول :

الفصل الاول :

الطريقة الأولى : التخریج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة .

الفصل الثاني :

الطريقة الثانية : التخریج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث .

الفصل الثالث :

الطريقة الثالثة : التخریج عن طريق معرفة كلمة يقلل دورانها على الألسنة ، من أي جزء من متن الحديث .

الفصل الرابع :

الطريقة الرابعة : التخریج عن طريق معرفة موضوع الحديث .

الفصل الخامس :

الطريقة الخامسة : التخریج عن طريق النظر في حال الحسديث متناً وسنداً .

معرض لتركه وإيماله ، إلى أن طفرت بأكثر ما كنت لم أقف عليه . وتكرر السؤال من جماعة في إكحاله . فأجبت وبادرت إليه ، ولكنني اختصرته في غاية الاختصار ؛ ليسهل تحصيله وحمله في الأسفار ، فاقصرت فيه على ذكر طرف الحديث ، وصحائبه ، ومُخرجه ، وبيان صحته أو حسنه أو ضف مخرجه ، فان ذلك هو المقصود الأعظم عند أبناء الآخرة ، وبل وعند كثير من المحدثين عند المذاكرة والمناظرة . وأبين ما ليس له أصل في كتب الأصول (١) وافة أسأل أن ينفع به إنه خير مسئول ، (٢) .

وهذا التخریج ضروري ومهم جداً : لأن كتاب « إحياء علوم الدين » يشتمل على كثير من الأحاديث الضعيفة والواهية ، بل والموضوعة . فتولى هذا التخریج بيانها ، وميز صحيحها من سقيمها ، بشكل مختصر ، وبعبارة سهلة واضحة ، فجزى الله الحافظ المراقبي وبقية علماء المسلمين الذين خدموا السنة النبوية بتصنيفاتهم النافعة أفضل الجزاء .

واليك نموذجاً من هذا التخریج :

قال المراقبي رحمه الله تعالى : « حديث (خلق الله الماء طهوراً لا يتنجسه شيء ، إلا ما غيّر لونه أو طعمه أو ريحه) أخرجه ابن ماجه من حديث أبي أمامة بسناد ضيف ، وقد رواه بدون الاستثناء أبو داود والنسائي والترمذي من حديث أبي سعيد ، وصححه أبو داود وغيره ، (٣) .

(١) أي كتب الحديث التي هي أصول للسنة . ومدار السنة عليها . كالكتب السنة وغيرها من مشاهير كتب السنة .

(٢) مقدمة التخریج المذكور بذي « الإحياء » ١/١ .

(٣) إحياء علوم الدين : ١/١٣٠ .

خطة العمل في تخريج الحديث

مقدمة تمهيدية :

في تأمل حال الحديث ، وتحديد الطريقة الأيسر في تخريجه .

إذا عرض لنا حديث وأردنا تخريجه ، ومعرفة وجوده في مصادر الأصيل ، أو إذا طلب منا تخريج حديث من الأحاديث . فأول ما نفعله - قبل البدء بالبحث عنه في الكتب - هو أن تأمل حال الحديث الذي عرض لنا أو طلب منا تخريجه ، وذلك بالنظر إلى صحايته الذي رواه - إن كان مذكوراً في الحديث - أو بالنظر في موضوعه ، أو بالنظر في ألفاظه ، أو أول لفظ من ألفاظه ، أو بالنظر إلى صفات خاصة يحملها ذلك الحديث في سنده أو متنه ، وذلك لنتمكن بعد ذلك من تحديد الطريقة الأيسر والأقرب مثلاً لتسلكها في الوصول إلى تخريجه .

ولدى استقرائي العملي وبخني النظري في طرق تخريج الحديث التي يمكن أن يسلكها الباحث لتخريج الحديث ، ظهر لي أن طرق التخريج لا تزيد عن خمسة وهي :

طرق التخريج :

- ١ - التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة .
- ٢ - التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث .

٣ - التخريج عن طريق معرفة لفظ (بارز أو لا يكثر دورانه) من أي جزء من متن الحديث .

٤ - التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث ، أو موضوع من موضوعاته إن كان يشتمل على عدد من الموضوعات .

٥ - التخريج عن طريق النظر في صفات خاصة في مسند الحديث أو متنه .

وإليك تفصيل هذه الطرق الخمسة على التوالي :

الفصل الأول

الطريقة الأولى

التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة

هذه الطريقة يُلجأ إليها عندما يكون اسم الصحابي مذكوراً في الحديث الذي يراد تخرجه . أما إذا لم يكن اسم الصحابي مذكوراً في الحديث ، ولم تتمكن من معرفته ، فلا يمكن اللجوء إلى هذه الطريقة ، وهو أمر واضح .

فإذا كان اسم الصحابي مذكوراً في الحديث ، أو عرفناه بطريقة ما ، ثم قررنا سلوك طريقة تخرجه بناء على معرفة اسم راويه من الصحابة ، فليتنا أن نستعين بثلاثة أنواع من المصنفات وهي :

١ - المسانيد .

٢ - المعاجم .

٣ - كتب الأطراف .

* * *

[* * *]

١ - المسانيد

أما المسانيد فهي الكتب الحديثية التي صنفها مؤلفوها على مسانيد أسماء الصحابة . أي بمعنى أنهم جمعوا أحاديث كل صحابي على حدة .

والمانيد التي صنفها الأئمة المحدثون كثيرة ربما تبلغ مائة مسند أو تزيد ، وقد ذكر الكتاني في « الرسالة المستطرفة » اثنين وثمانين مسنداً منها ، ثم قال : « والمانيد كثيرة سوى ما ذكرناه » (١) .

وأما ترتيب أسماء الصحابة داخل المسند ، فقد يكون على نسق حروف المعجم ، وقد يكون على السابقة في الاسلام ، أو القبائل ، أو البلدان أو غير ذلك ، لكن ترتيبها على الحروف أسهل تناولاً .

هذا هو المشهور في المسانيد وترتيبها. وقد يطلق المسند عند المحدثين على كتاب مرتب على الأبواب أو الحروف لا على الصحابة ، وذلك لأن أحاديثه مسندة ومرفوعة إلى رسول الله ﷺ . مثل مسند بَقِيَّ بن مَخْلَد الأنديلي (- ٢٧٦ هـ) فإنه مرتب على أبواب الفقه (٢) .

وإليك أسماء بعض المسانيد :

١ - مسند أحمد بن حنبل (- ٢٤١ هـ) .

(١) الرسالة المستطرفة ص ٧٤

(٢) الضمير السابق ص ٧٤ - ٧٥

٢ - مسند أبي بكر عبد الله بن الزبير الحنفي (- ٢١٩ هـ) .

٣ - مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي (- ٢٠٤ هـ) .

٤ - مسند أسد بن موسى الأموي (- ٢١٢ هـ) .

٥ - مسند مُسْتَدْرَد بن مُسْتَرْهَد الأسدي البصري (- ٢٢٨ هـ) .

٦ - مسند نُعَيْم بن حماد .

٧ - مسند عُبَيْد الله بن موسى العبسي .

٨ - مسند أبي خَتِيمَة زهير بن حرب .

٩ - مسند أبي يَمَعْلَى أحمد بن علي المثنى الموصل (- ٣٠٧ هـ) .

١٠ - مسند عَبْد بن حُمَيْد (- ٢٤٩ هـ) .

وسأنتكلم عن اثنين من المسانيد وهما مسند الحُمَيْدي ، ومسند أحمد ، وذلك لشهرتها ولأنهما قد طُبعا فتسهل المراجعة فيها على كل مراجع ، وأبدأ بمسند الحميدي ، لتقدمه الزمي على مسند أحمد .

أ - مسند الحميري

هذا المسند للحافظ الكبير أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي شيخ البخاري التوفي سنة ٢١٩ هـ ، وهو مصنف ليس بالكبير . ويتألف من أحد عشر جزءاً حديثياً (١) وهو في النسخة المطبوعة في عشرة أجزاء حديثية ، وسبب ذلك اختلاف النسخ في التجزئة .

ويشتمل الكتاب على ألف وثلاثمائة حديث حسب السترقم في النسخة المطبوعة ، والكتاب مرتب على مسانيد الصحابة ، إلا أن ترتيب أسماء الصحابة

(١) انظر الرسالة المستطرفة ص ٦٧

ب - مسند الامام احمد بن حنبل

هو كتاب كبير يشتمل على نحو أربعين ألف حديث ، صنفه الامام احمد بن محمد بن حنبل الشيباني التوفي سنة ٢٤١ هـ .

وربّه على مسانيد الصحابة ، أي روى فيه أحاديث كل صحابي على حدة ، بغض النظر عن موضوع الحديث ، فالجامع بين كل مجموعة من الأحاديث هو الصحابي الذي رواها عن رسول الله ﷺ .

لكنه لم يرب أسماء الصحابة على نسق حروف المعجم ، وإنما راعى في ترتيب أسماهم أموراً متعددة منها : أفضليتهم ، ومنها مواقع بلدانهم التي نزلوها ، ومنها قبائلهم ، وهكذا ...

وربما جعل أحاديث بعضهم في أكثر من موضع ، لذلك فإن من يريد معرفة مسند صحابي ما فإنه يحتاج إلى التفتيش عنه في فهارس الأجزاء كلها حتى يتندي إلى موضعه . وقد سبّلتنا نشر المسند ، وهم أصحاب المكتب الاسلامي ، و دار صادر ، بيروت - حينما صدرت سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م عن الطبعة اليمنية بالقاهرة - فألحقوا بالطبعة المصورة فهرساً لأسماء الصحابة مرتباً على نسق حروف المعجم ، وأمام اسم كل صحابي رقم الجزء والصفحة ، وذكرنا أن الشيخ ناصر الدين الألباني كان قد أعدّ هذا الفهرس لنفسه لتسهيل عليه المراجعة في المسند وقد أثبتوا هذا الفهرس في أول الجزء الأول من المسند .

فمن أراد تخريج حديث عَرَفَ اسم الصحابي الذي رواه ، فليراجع أولاً هذا الفهرس المشار إليه ليعرف بسرعة موضع مسند هذا الصحابي من الجزء والصفحة ، ثم ليراجع في مسند هذا الصحابي حتى يعثر على الحديث

ليس على ترتيب حروف المعجم وإنما سلك المؤلف مسلكاً آخر ، فبدأ بمسند أبي بكر الصديق ثم باقي الخلفاء الراشدين على ترتيبهم التاريخي ثم بمسانيد بقية الشرة إلا طلحة بن عبيد الله ، والظاهر أنه لم يذكره لأنه لم يرو له من طريقه حديثاً . وأما بقية الأسماء فلم أهتم إلى طريقته في ترتيبهم والظاهر أنه لاحظ أصحاب السابقة إلى الاسلام ، ثم أحاديث أمهات المؤمنين ثم باقي الصحابييات ثم أحاديث رجال الأنصار . ثم باقي مسانيد الصحابة ، ولم استظهر لها ترتيباً خاصاً فآله أعلم .

وعدد أسماء الصحابة الذين أسند عنهم الأحاديث في هذا المسند هو مائة وثمانون صحابياً ، لم يرو من طريق عدد كبير منهم إلا حديثاً واحداً .

وقد طبع الكتاب ونشره المجلس العلمي بالباكستان ، وحققه وعلق عليه فضيلة الأستاذ الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي جزاء الله خيراً . وقد هني بتحقيقه والتعليق عليه عناية جيدة ، لكن ظهرت في الطبعة أغلاط وسقطات كثيرة . وقد رقم الأحاديث وهو عمل جيد . ورتب أحاديثه على الأبواب بذكر طرف الحديث والاشارة إلى رقمه في المسند ، وهو عمل يشكر عليه . وجبذا لو رتب أسماء الصحابة على حروف المعجم لسهل على المراجعين فيه ووفر عليهم جهداً كبيراً . وقد طبع الكتاب في مجلدين متوسطي الحجم ، طبع الأول سنة ١٣٨٢ هـ وطبع الثاني ١٣٨٣ هـ ولم يطبع الكتاب طبعة أخرى والله أعلم .

وكيفية العثور على الحديث فيه أن تبحث عن اسم الصحابي الروي من طريقه ذلك الحديث ثم تفتش عن الحديث داخل مسنده فإن وجدته وإلا فيكون المنصف لم يخرج فيه فتجلاً إلى مصدر آخر .

إن كان قد رواه الإمام أحمد في المسند . وإلا فليبحث عنه في مصدر آخر .

هذا وقد اشتمل المسند على / ٩٠٤ / مسانيد من مسانيد الصحابة ، منها مسانيد بلغت مئاة الأحاديث كمسند أبي هريرة والمكثرين من الصحابة ، ومنها مسانيد لا تشتمل إلا حديث واحد ، ومنها مسانيد بين ذلك .

وقد ابتدأ المصنف بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة مقدماً أبا بكر الصديق ثم عمر ثم عثمان ثم علياً ثم بقية العشرة رضي الله عنهم . ثم ذكر حديث عبد الرحمن بن أبي بكر ، ثم ثلاثة أحاديث لثلاثة من الصحابة ، ثم مسانيد أهل البيت ، فذكر أحاديثهم ، وهكذا حتى انتهى بحديث شداد بن الهاد رضي الله عنه . وقد طبع الكتاب في ستة مجلدات كبيرة ، وطبع على حاشيته كتاب « منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال » لملي بن حسام الدين ، الشهير بالمشقي .

٢ - المعاجم

كلمة تعريفية :

المعاجم جمع مُعْجَم . والمعجم في اصطلاح الحديثين الكتاب الذي تُرتَّب فيه الأحاديث على مسانيد الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك . والغالب أن يكون ترتيب الأسماء فيه على حروف المعجم ، والذي يعنينا هنا المعاجم المرتبة على مسانيد الصحابة فقط .

أشهر المعاجم :

والمعاجم كثيرة وأشهرها ما يلي :

١ - المعجم الكبير : لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (- ٣٦٠ هـ)

وهو على مسانيد الصحابة مرتبين على حروف المعجم - عدا مسند أبي هريرة فإنه أفرده في مصنف - ويقال إن فيه ستين ألف حديث ، وفيه يقول بن دحية : هو أكبر معاجم الدنيا ، وإذا أطلق في كلامهم المعجم فهو المراد . وإذا أريد غيره فليبد .

٢ - المعجم الأوسط : له أيضاً ، وهو مرتب على أسماء شيوخه ، وم



قريب من ألي رجل ، ويقال إن فيه ثلاثين ألف حديث .

٣ - المعجم الصغير : له أيضاً . خرج فيه عن ألف شيخ من شيوخه .

يقصر فيه غالباً على حديث واحد عن كل واحد من شيوخه .

٤ - معجم الصحابة ، لأحمد بن علي بن لال الحمداني (- ٣٩٨ هـ) .

٥ - معجم الصحابة لأبي أحمد بن علي الموصلي (- ٣٠٧ هـ) .

٣ - كتب الأطراف

١ - حقيقتها :

كتب الأطراف هي نوع من المصنفات الحديثية . اقتصر فيها مؤلفوها على ذكر طرف الحديث الذي يدل على بقیته ، ثم ذكر أسانيدہ التي ورد من طريقها ذلك المتن ، إما على سبيل الاستيعاب ، أو بالنسبة لكتب مخصوصة . ثم إن بعض المصنفين ذكر أسانيد ذلك المتن بتمامها . وبعضهم اقتصر على ذكر شيخ المؤلف فقط .

٢ - ترتيبها :

أما ترتيبها . فالتألب أن مؤلفها رتبوها على مسانيد الصحابة ، مرتبين أسماءهم على حروف المعجم ، أي يبدؤون بأحاديث الصحابي الذي أول اسمه ألف ثم باء وهكذا وربما رتبها بعضهم - وهو قليل - على الحروف بالنسبة لأول المتن ، كما فعل أبو الفضل بن طاهر في كتاب « أطراف الترائب والأنوار » للمارقي ، فقد رتبته على حروف المعجم بالنسبة لأوائل المتن (١) . وكذلك فعل الحافظ محمد بن علي الحسيني في كتابه « الكشف في معرفة الأطراف » (٢) .



(١) انظر الرسالة السقطرة ص ١٧٠

(٢) انظر مقدمة « ذخائر الوارث من » للنايلي ، والحسيني هذا هو تلميذ الحافظ المزي وقد توفي سنة ٧٦٥ هـ ، وكتابه المذكور في أطراف الكتب الستة .

٣ - معنى الأطراف :

الأطراف جمع « طَرَف » و « طرف الحديث » معناه : الجزء من متنه الدال على بقيته . مثل قولنا : « حديث - كذا - راجع » و « حديث - بني الإسلام على خمس » و « حديث - الإيمان بضع وسبعون شعبة » وهكذا .

٤ - عددها :

وكتب الأطراف كثيرة ، ومن أشهرها :

١ - أطراف الصحيحين ، لأبي مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي المتوفى سنة ٤٠١ هـ .

٢ - أطراف الصحيحين ، لأبي محمد خلف بن محمد الواسطي المتوفى سنة ٤٠١ هـ أيضاً .

٣ - الاشراف على معرفة الاطراف ، أي أطراف السنن الأربعة ، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن المشهور بـ (ابن عساكر) الدمشقي المتوفى سنة ٥٧١ هـ .

٤ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف . أي أطراف الكتب الستة للحافظ أبي الحجاج يوسف عبد الرحمن الميزمي المتوفى سنة ٧٤٢ هـ .

٥ - إتحاف المهرة بأطراف العشرة ^(١) ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر

المسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .

٦ - أطراف المسانيد العشرة ^(٢) ، لأبي العباس أحمد بن محمد البوصيري المتوفى سنة ٨٤٠ هـ .

٧ - ذخائر الوارث في الدلالة على مواضع الحديث لعبد الغني التنايلي المتوفى سنة ١١٤٣ هـ .

٥ - فوائدها :

لكتب الأطراف فوائد متعددة أشهرها ما يلي :

أ - معرفة أسانيد الحديث المختلفة مجتمعة في مكان واحد ، وبالتالي معرفة ما إذا كان الحديث غريباً أو عزيزاً أو مشهوراً .

ب - معرفة من أخرج الحديث من أصحاب المصنفات الأصول في الحديث . والبَابِ الَّذِي أَخْرَجُوهُ فِيهِ .

ج - معرفة عدد أحداث كل صحابي في الكتب التي عُمل عليها كتاب الأطراف .

(١) وهذه العشرة هي : مسند أبي داود الطيالسي . ومسند أبي بكر الخدي ، ومسند مسدد بن سرهد ، ومسند محمد بن يحيى العجلي ، ومسند إسحق بن راهويه ، ومسند أبي بكر بن أبي شبة ، ومسند أحمد بن منيع ، ومسند عبد بن حميد ، ومسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة ، ومسند أبي يعلى الموصلي .

(٢) وهذه العشرة هي : الوطأ ومسند الشافعي ومسند أحمد ومسند البخاري وصحيح ابن خزيمة ؛ ومتن أبي الجارود ، وصحيح ابن حبان ، ومستدرک الحاكم ، ومستخرج أبي عوامة ، وشرح معاني الآثار للطحاوي ، وسنن الدارقطني . وإنما زاد العدد واحداً ، لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربعه ، كما في « لحظ الأنحاط » ذيل تذكرة الحفاظ ص ٣٣٣

ينبغي أن يُعلّم أن كتب الأطراف لا تعطيك متن الحديث كاملاً - كما هو واضح - كما أنها لا تعطيك لفظ الحديث ذاته في الكتب التي يشملها كتاب الأطراف ، وإنما تعطيك المعنى الموجود في تلك الكتب ، وعلى المراجع الذي يريد متن الحديث كاملاً باللفظ نفسه أن يرجع إلى المصادر التي أشارت إليها كتب الأطراف . فهي بمثابة دليل على مكان وجود تلك الأحاديث ، وليست كالمسانيد التي تعطيك الحديث كاملاً ، ولا تموجك للرجوع إلى مصدر آخر .

أ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف

١ - مصنفه :

الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن الميزي ، التوفي

سنة ٧٤٢ هـ .

٢ - القرض الأسامي من تصنيفه :

جمع أحاديث الكتب الستة وبعض ملحقاتها بطريق يسهل على القارئ معرفة أسانيدنا المختلفة مجتمعة في موضع واحد .

٣ - موضوعه :

ذكر أطراف الأحاديث التي في الكتب الستة وبعض ملحقاتها وهي :

أ - مقدمة صحيح مسلم .

ب - كتاب المراسيل لأبي داود .

ج - كتاب العلل الصغير للترمذي . وهو الذي في آخر كتابه «الجامع» .

د - كتاب الثمائل للترمذي أيضاً .

هـ - كتاب عمل اليوم واليلة للنسائي .

٤ - رموزه :

لقد رمز المزي لكل كتاب من الكتب التي جمع أطرافها برمز خاص به

() * ()

وهذه الرموز هي :

- خ : للبخاري .
 - خت : للبخاري تعليقا .
 - م : لمسلم .
 - د : لأبي داود .
 - مد : لأبي داود في مراسيله .
 - ت : للترمذي .
 - تم : للترمذي في الشامل .
 - س : للنسائي .
 - سي : للنسائي في « عمل اليوم والليلة » .
 - ق : لابن ماجه .
 - ز : لما زاده المصنف من الكلام على الأحاديث .
 - ك : لما استدركه المصنف على ابن عساكر .
 - ع : لما رواه الستة .
- ٥ - ترتيبه :

الكتاب معجم مرتب على تراجم أسماء الصحابة الذين رَووا الأحاديث التي التي اشتمل عليها الكتاب . فيبدأ الكتاب بترجمة مَنْ « أول » اسمه همزة ، مع ملاحظة الحرف الثاني منه وهكذا ... مثل ترتيب الكلمات في المعجم ، لذلك زى أول مسند في هذا الكتاب هو مسند « أبيض بن حنَّال » .

هذا هو الترتيب العام للكتاب وقد بلغت مسانيد الصحابة فيه / ٩٠٥ /
مُسْتَعْدًا ، وبلغت مسانيد المراسيل المنسوبة إلى أئمة التابعين ومن بعدهم / ٤٠٠ /

مسنداً ، وبهذه الطريقة يُعْرَف عدد أحاديث كل صحابي على حدة .

وإذا كان الصحابي مكثرًا من الرواية ، فانه يقسم مروياته على جميع تراجم من يروي عنه من الصحابة أو التابعين ، ويرتبهم على ترتيب حروف المعجم أيضاً .

وإذا كثرت مرويات أحد التابعين عن بعض الصحابة ، وكثر عدد الآخذين عنه ، فانه يقسم مروياته على تراجم مَنْ يروي عنه من أتباع التابعين ، وربما فعل هذا في تقسيم مرويات أتباع التابعين إذا كثر عدد الآخذين عنهم . فيقسم مروياتهم على تراجم « أتباع أتباع التابعين » ، فيترجم أحياناً هكذا :

... حماد بن سلمة ، عن محمد بن عمر ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٦ - تكرار الحديث وسببه :

لقد أورد المصنف بعض الأحاديث في مواضع متعددة . وسبب ذلك هو التزامه بإيراد الأحاديث على أسماء الصحابة ، ولما كانت بعض الأحاديث مروية من طريق عدد من الصحابة اضطر أن يذكرها مراراً بعدد الصحابة الذين رَووها في الكتب الستة ، وذلك حتى يجدها الباحث في أي موضع من مظانها حسب طريقة الكتاب ، ولذلك بلغت عدة أحاديثه / ١٩٥٩٥ / حديثاً . على حين بلغت أحاديث كتاب « ذخائر الموارث في الدلالة على مواضع الحديث » / ١٢٣٠٢ / حديثاً .

٧ - ترتيب سياق الأحاديث فيه :

يقدم المصنف في ذكر أحاديث كل ترجمة ما كثر عدد غرضه من أصحاب الكتب أولاً ، ثم ما يليها في الكثرة وهكذا . فلما رواه الستة يقدم في الذكر

على ما رواه الحصة ، ومارواه الحصة يقدمه على ما رواه الأربعة ، وهكذا ...
ويقدم في رواية الحديث الواحد إسناد البخاري ثم مسلم ... وينتهي بابن ماجه .

٨ - الغاية من المراجعة فيه :

إن الغاية من المراجعة في هذا الكتاب هي معرفة أسانيد حديث من الأحاديث التي في الكتب الستة وملحقاتها المذكورة ، أما معرفة متن الحديث بتمامه فلا بد فيه من الرجوع إلى المكان الذي أشار إليه صاحب الكتاب من الكتب الستة وملحقاتها .

٩ - طريقة إيراد الحديث فيه :

يبدأ المصنف بذكر لفظ « حديث » عند أول كل حديث يريد إرواده . ويكتب فوق هذا اللفظ الرموز التي تشير إلى من أخرج هذا الحديث ، ثم يذكر طرفاً من أول متن الحديث بقدر ما يدل على بقية لفظه . وهذا الجزء من الحديث الذي يذكره إما من قوله ﷺ إن كان الحديث قولياً . أو من كلام الصحابي إن كان الحديث فعلياً ، أو يذكر جملة أشبه ما تكون بموضوع الحديث ، فيقول مثلاً : « حديث المُرَبِّين » ثم يقول - في الغالب - « الحديث » أي اقرأ الحديث وبعد ذكره طرفاً من متن الحديث ، يشرع في بيان الأسانيد التي روي بها الحديث في المصنفات التي رمز إليها على ترتيب الرموز تماماً . فيبدأ بكتيب أول تلك الرموز ، ويتبعه باسم « الكتاب » الذي ورد فيه ذلك الحديث من ذلك المصنف ، ثم يذكر الاستناد بتمامه منتبهاً إلى اسم المترجم بقوله « عنه به » أي بهذا الاستناد كما في الترجمة ، ثم يذكر بقية الرموز وأسانيدها بنفس الطريقة حتى يأتي عليها . وإن تكرر الحديث في

أكثر من كتاب من أصل المخرج ذكر جميع تلك الكتب مع أسانيدها . فإن تعددت طرق حديث واجتمع بعض رواة الحديث على شيخ مشترك بينهم ساق الأسانيد إلى أولئك الرواة المشتركين فقط ، ثم قال في الأخير : « ثلاثهم » أو « أربعهم » عن فلان ، أي عن الشيخ المشترك . وكثيراً ما يجمع هكذا بين الرواة المشتركين من أصول شتى ثم يختم أسانيدهم بشيخ مشترك بينهم .

١٠ - غرض منه :

قال المصنف : « حرف الألف - من مسند أبيض بن حمّال الجيري المأربي عن النبي ﷺ - د ت س ح حديث : أنه وفد إلى النبي ﷺ فاستقلعه الملح الذي بجارب » . الحديث .

د : في الخراج عن قتبية بن سعيد ومحمد بن التوكل السفلاني ، كلاهما عن محمد بن يحيى بن قيس المأربي عن أبيه عن ثمامة بن سراحيل عن سُحْمَى بن قيس عن شعيم بن عبد المدان عن أبيض بن حمّال به .

ت : في الأحكام عن قتبية ومحمد بن يحيى بن أبي عمر ، كلاهما عن محمد بن يحيى بن قيس بإسناده ، وقال : غريب .

س : في إحياء التواتر (في الكبرى) عن إبراهيم بن هارون عن محمد بن يحيى بن قيس به . وعن سعيد بن عمرو عن بقية عن عبد الله بن المبارك عن مَعْمَر بن يحيى بن قيس المأربي عن أبيض بن حمّال به . وعن سعيد بن عمرو عن بقية عن سفيان عن مَعْمَر نحوه . قال سفيان : وحدثنني ابن أبيض بن حمّال عن أبيه عن النبي ﷺ مثله . وعن عبد السلام بن عتيق ، عن محمد بن المبارك عن إسماعيل بن عياش وسفيان بن عيينة ، كلاهما

عن عمرو بن يحيى بن قيس المأربي عن أبيه عن أبيض بن حمال نحوه .

ق : في الأحكام عن محمد بن يحيى بن أبي عمر ، عن فرج بن سميد
ابن علقمة بن سميد بن أبيض بن حمال عن عمه ثابت بن سميد عن أبيه سميد
عن أبيه أبيض نحوه .

ك : حديث س في رواية ابن الأحمر ، ولم يذكره أبو القاسم (١) .

ب - ذخائر المواريث

في الدلالة على مواضع الحديث

١ - مصنفه :

صنفه الشيخ عبد الفتي النابلي / ١٠٥٠ هـ - ١١٤٣ هـ / الدمشقي
الحنفي .

٢ - موضوعه :

جمع أطراف الكتب الستة وموطأ مالك .

٣ - ترتيبه :

رتبه مصنفه على مسانيد الصحابة ، مُرتباً ذكرهم على نسق حروف
المعجم ، مبتدئاً بالهمزة متنبئاً بالياء .

٤ - تقسيمه :

لقد قسم المصنف الكتاب إلى سبعة أبواب ، مرتباً ما في كل باب على
نسق حروف المعجم تسهيلاً للاستخراج . وهذه الأبواب هي :

الباب الأول : في مسانيد الرجال من الصحابة .

(١) غفة الأشراف : ٨-٧/١

الباب الثاني : في مسانيد من اشهر منهم بالكنية مرتبة على الحروف
بالنسبة لأول حرف من الاسم المكنى به .

الباب الثالث : في مسانيد المهين من الرجال حسب ما ذكر فيهم من
الأقوال على ترتيب أسماء الرواة عنهم .

الباب الرابع : في مسانيد النساء الصحابيات .

الباب الخامس : في مسانيد من اشهر ممن بالكنية .

الباب السادس : في مسانيد المبهات من النساء الصحابيات مرتبة على ترتيب
أسماء الرواة عنهن .

الباب السابع : في ذكر المراسيل من الأحاديث مرتبة على أسماء رجالها
المرسلين .

والحق بهذا الباب ثلاثة فصول في كنى المرسلين ، وفي المبهين منهم
وفي مراسيل النساء .

وقسم بعض الأبواب السابقة إلى فصول فيما يتعلق بكنى بعض الأسماء
وما شابه ذلك .

• - رموزه :

(خ) البخاري . (م) مسلم . (د) لأبي داود . (ت) للترمذي .
(س) للنسائي (١) . (هـ) لابن ماجة . (ط) للوطأ .

(١) في سننه السرى السائة بـ « المجتبى من سنن النبي المختار » وهي التداولة

٦ - كيفية عرض المسانيد وإيراد الأحاديث فيها :

بدأ المؤلف الكتاب - كما مرّ قريباً - بحرف الهزة ، فقال : « حرف
الهزة ، ثم قال : « أبيض بن حمال الجعفي المأربي عن النبي ﷺ » ثم قال :
« حديث » بخط كبير ، ثم ذكر طرف الحديث فقال : « أنه وفد إلى النبي
ﷺ فاستقطعه الملح الذي بآرب » ثم قال : « وفيه لا حسم في الأراك » ثم
كتب ما يلي : « [د د] في الخراج عن قتبية بن سعيد ومحمد بن المتوكل ،
وعن محمد بن أحمد القرني . د د » في الأحكام عن قتبية . (هـ) فيه (١)
عن محمد بن يحيى بن أبي عمر [انتهى إيراد الحديث . ثم ذكر بقية أحاديث
هذا الصحابي بهذا الشكل .

وبلاحظ أنه لا يذكر من الإسناد إلا شيخ المصنف الذي روى
ذلك الحديث . ويترك ذكر باقي رجال الإسناد اختصاراً ، كما صرح بذلك في
مقدمة الكتاب (٢) ، بخلاف كتاب تحفة الأشراف للزبي .

وقد اعتبر المعنى أو بعضه دون اللفظ في جميع الروايات بحيث يذكر
طرف الحديث بلفظه في بعض المصنفات ، ويشير به ذلك بالرموز إلى ما
يوافقها في المعنى دون الألفاظ .

وإذا كان الحديث مروياً عن جملة من الصحابة بذكر الحديث في مسند
واحد منهم خشية التكرار . بخلاف ما فعل المزني في « تحفة الأشراف » فإنه
يذكر الحديث الواحد الذي رواه عدداً من الصحابة في مسانيد جميع الصحابة الذين

(١) أي في كتاب الأحكام

(٢) انظر مقدمة الكتاب المذكور : ٤/١

رووه ، فتكررت في كتابه بعض الأحاديث . ولذلك جاءت عدة أحاديث « ذخائر الموارث » / ١٢٣٠٢ / حديثاً ، على حين بلغت عدة أحاديث « تحفة الأشراف » / ١٩٥٩٥ / حديثاً - كما مرّ قريباً - .

٧ - كيفية المراجعة فيه :

قال مصنفه في المقدمة (١) :

« وإذا أردت الاستخراج منه ، فتأمل في معنى الحديث الذي تريده ، في أي شيء هو ؟ ولا تعتبر خصوص ألفاظه ، ثم تأمل الصحابي الذي عنه رواية ذلك الحديث ، فقد يكون في السند عن عمر أو أنس مثلاً ، والرواية عن صحابي آخر مذكور في ذلك الحديث . فصصح الصحابي المروي عنه ، ثم اكشف عنه في محله تجده إن شاء الله تعالى . »

٨ - الموازنة بينه وبين كتاب « تحفة الأشراف » للزبي :

لا شك أن لكل كتاب ميزة يتميز بها عن الآخر . فكتساب الزبي

أجود لمن يريد الأسانيد ويعتني بها ويريد الحكم على الحديث من كثرة طرقه واختلاف رجاله ، كما أنه يمتاز بذكر الحديث - الذي رواه عدد من الصحابة - في مسانيدهم جميعاً . وهي ميزة جيدة ، لأن من عرف أي راوٍ لهذا الحديث من الصحابة فإنه يجده في مسنده ، أما في « ذخائر الموارث » فقد لا يجد هذا الحديث في مسانيد بعض رواة من الصحابة . وهذا نقص في الكتاب .

على أن كتاب « ذخائر الموارث » يمتاز بميزة الاختصار ، فقد جاء حجمه

بمقدار ربع حجم كتاب الزبي (١) ، وهذه ميزة مهمة لمن يريد الاستدلال على متن الحديث فقط ، ومعرفة من أخرجه من أصحاب المصنفات التي احتواها الكتاب ، فإنه يحصل على بغيته من أقصر طريق وأيسر سبيل . ثم بإمكانه بعد معرفة موضعه أن يعرف تمام أسانيد هناك في تلك المصادر التي أُحيل عليها ، ويبنى عليها ما شاء .

(١) طبع كتاب « ذخائر الموارث » في أربعة أجزاء داخل مجلدين ، على حين أن ناسخ كتاب « تحفة الأشراف » قدر أن الكتاب سيتم في عشرة مجلدات

الفصل الثاني

الطريقة الثانية

التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث

(١) متى يلجأ إليها ؟

هذه الطريقة يلجأ إليها عندما نتأكد من معرفة أول كلمة من متن الحديث ، لأن عدم التأكد من معرفة أول كلمة في الحديث يسبب لنا ضياعاً للجهد بدون فائدة .

(٢) المصنفات المساهمة فيها :

يساعدنا عند اللجوء إلى هذه الطريقة ثلاثة أنواع من المصنفات . وهي :

أ - الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة .

ب - الكتب التي رتبّت الأحاديث فيها على ترتيب حروف المعجم .

ج - المغانيح والفهارس التي صنفها العلماء لكتب مخصوصة .

أما الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة فكثيرة ، وإليك كلمة تعريفية بها مع ذكر أسماء أشهرها وأسماء مؤلفيها .

أ - كلمة في

الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس

المراد بالأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس ، ما يدور على ألسنتهم ويتناقلونه بينهم من الأقوال منسوبة إلى النبي ﷺ ، وقد يكون بعض هذه الأحاديث صحيحاً أو حسناً ، ولكن الكثير منها ضيف أو موضوع أو لا أصل له . وما أن انتشر مثل هذه الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة واشتهرتها بين عامة المسلمين ، يفسد على المسلمين دينهم ، لاعتقادهم أنها مروية عن نبيهم ، وبالتالي عملهم بتقتضاها وزعمهم أنه لا يصلح سواها ، لذا قام كثير من العلماء المتخصصين بالحديث في أعصار متعاقبة بتصنيف كتب جمعوا فيها الأحاديث المشتهرة على الألسنة في تلك العصور ، وبينوا صحيحها من سقيمها ، وبينوا من رواها وخرجها من أصحاب المصنفات إن كانت لها أصل . وذلك تحذيراً للناس من العمل بها والتأدب بأدبها إن كانت مكتوبة أو لا أصل لها .

و « الشهرة » في هذه الأحاديث ليست هي الشهرة الاصطلاحية التي معناها أن يروى الحديث من ثلاث طرق أو أكثر ، وإنما المراد بها الشهرة اللغوية ، أي انتشار هذه الأحاديث على ألسنة الناس ومعرفتها لدى عامتهم .

وأكثر هذه المصنفات مرتب على نسق حروف المعجم ، ومن هذه

١ - التذكرة في الأحاديث المشتهرة ، لبسدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (- ٩٧٤ هـ) .

٢ - الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (- ٩١١ هـ) .

٣ - الأكل المشورة في الأحاديث المشهورة ، مما ألفت الطابع ، ولبس له أصل في الشرع لابن حجر (- ٨٥٢ هـ) .

٤ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة . لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (- ٩٠٣ هـ) .

٥ - تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث . لعبد الرحمن بن علي بن أبي الدبيع الشيباني (- ٩٤٤ هـ) .

٦ - البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير ، لعبد الوهاب بن أحمد الشعراي (- ٩٧٣ هـ) .

٧ - تهليل السبيل إلى كشف الالتباس عما دار من الأحاديث بين الناس ، لمحمد بن أحمد الخليلي (- ١٠٥٧ هـ) .

٨ - إتيان ما يتحسّن من الأحاديث الدائرة على الألسن ، لنجم الدين محمد ابن محمد الغزي (- ٩٨٥ هـ) جمع فيه بين كتاب الزركشي

(١) تراجع أسماء هذه المصنفات في الرسالة المستطرفة ص ١٩١ - ١٩٢ للكتّاني . وتحذير المسلمين لمحمد البشير طائر .

وكتاب السيوطي وكتاب السخاوي ، وزادات حسنة عليها .

٩ - كشف الخفّاء ومزيل الإلتباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، لإسماعيل بن محمد العجلوني (- ١١٦٢ هـ) .

١٠ - أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب ، لعماد بن درويش الشهير بالحوط البيروني (- ١٢٧٦ هـ) جمعها له ولده أبو زيد عبد الرحمن .
وسأنتكم بإيجاز عن المطبوع منها .

١ - المقاصد الحسنة

في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة

هو كتاب جامع لكثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، إذ بلغت أحاديثه في النسخة المطبوعة المرقمة أحاديثها / ١٣٥٦ / حديثاً . وفيه من الصناعة الحديثية ما ليس في غيره ، مع التحرير والابتقان كما قال اللكنوي (١) . قال ابن العماد الحنبلي (٢) : « وهو أجمع من كتاب السيوطي المسمى بـ « الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة » ، وفي كل منها ما ليس في الآخر » ، ولذلك اعتنى العلماء به ، فتناولوه بالدرس والاختصار . فاختصره تلميذه عبد الرحمن بن علي ابن الديبع الشيباني في كتابه « تمييز الطيب من الخبيث » ، كما اختصره علي بن محمد المنوفي (- ٩٣٩ هـ) في كتابه « الوسائل السنية » .

وقد رتب السخاوي أحاديث الكتاب على نسق حروف المعجم ، فسهل على المراجع فيه الكشف بسرعة عن الحديث الذي يريده ، وبمد ذكره للحديث . يذكر من خرجعه إن كان له أصل ، وبين مرتبته والكلام عليه . وما قلّه العلماء فيه بشكل يشفي القليل . وإن لم يكن للحديث أصل « أي سند » وليس في كتاب من كتب الحديث يثبت ذلك وقال « لا أصل له » ، وإن توقف وخشي أن يكون له أصل قال : « لا أعرفه » .

والكتاب قيم في بابه نفيس في موضوعه ، لذا كان ولا يزال وسبقه عمدة العلماء في كشف الالتباس عن الأحاديث المشتهرة على الألسنة .



(٢) في شذرات الذهب : ١٦/٨ .

(١) في شذرات الذهب .

٢- مميزات الطبيب من الحديث

فما يدور على ألسنة الناس من الحديث

٣- كشف الخفاء ومزيل الوباس

عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس

هذا الكتاب كتاب نافع جيد، حوى كثيراً من الأحاديث المشتهرة، والظاهر أنه أكبر كتاب في هذا الباب وأجمعه للأحاديث المشتهرة على ألسنة، وهو مرتب على حروف المعجم.

وقد نلخص فيه مؤلفه كتاب «المقاصد الحسنة» للسخاوي، مقتصراً في كل حديث على بيان خرجه وصحابه وبعض الفوائد مما يستطاب أو يستحسن عند أئمة الحديث. لكنه لم يقتصر على أحاديث «المقاصد الحسنة»، بل ضم إليها أحاديث من كتب الأئمة الذين سبقوه في هذا الباب كـ «الآل» المنثورة في الأحاديث المشهورة، لابن حجر، وكتاب «الدرر المنثورة في الأحاديث المشتهرة» للسيوطي، وغيرها من الكتب.

ويذكر في كل حديث من أخرجه من أصحاب المصنفات، ويذكر رتبته على الغالب أو يذكر أقوال العلماء فيه، وإذا لم يكثر للحديث أصل يئنه. وإذا لم يكن بحديث يئنه ذلك بقوله «ليس بحديث» وربما قال «إنه من الحكيم المأثورة»، أو من كلام الصحابة أو أحد العلماء.

وقد اشتمل الكتاب على / ٣٢٥٤ / أربعة وخمسين ومائتين وثلاثة

هو كتاب مختصر من كتاب «المقاصد الحسنة» للسخاوي، اختصره تلميذ السخاوي عبد الرحمن بن علي بن الديبع الشيباني (١٩٤٤ هـ) والمقصود باختصاره أنه ذكر في كل حديث من أخرجه، ومرتبة الحديث، ولم يصرّح على تفاصيل الكلام عن رجاله أو بيان سبب ضعفه أو تركه، أما الأحاديث فلم يحذف منها شيئاً، بل زاد عليها أحاديث يسيرة ميزها بقوله في أولها «قلت»، وفي آخرها «الله أعلم»، وأبقى ترتيبه على ترتيب الأصل، وغايته من هذا الاختصار تقريبه للطلاب، لأن الهمم صارت تميل إلى الاختصار، وهو موفق في اختصاره. والكتاب جيد مفيد يعطي زبدة ما في الأصل، لكن التخصص في هذا الفن لا يستغني عن الأصل، إذ فيه من الفوائد والنكات العلمية والتنبيهات ما لا يوجد في هذا المختصر.



آلاف حديث ، كما هو مبين في النسخة المطبوعة المرقمة (١) . فتكون أحاديثه أكثر من ضعف ما في كتاب « المقاصد الحسنة » فهو أكبر مصنف في هذا الباب والله أعلم .

وقد طبع الكتاب طباعة جيدة بإشراف حسام الدين القدسي أثابه الله ، وذلك بمدينة القاهرة سنة ١٣٥١ هـ ثم صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت .

٤ - أُنسَى المطالب

في أحاديث مختلفة المراتب

هذا كتاب مختصر مفيد جَرَّدَ فيه مؤلفه محمد بن درويش الشهير بـ « الحوت » أحاديث عبد الرحمن بن الدبيع التي اختصرها من كتاب « المقاصد الحسنة » للسخاوي ، وزاد عليها زيادات ، ثم قام ولده عبد الرحمن بعد وفاة والده فضم الزيادات إلى الأصل ورتبها كلها على حروف الهجاء تسهيلاً للقائده ، وسماه بهذا الاسم ، والكتاب على صغر حجمه يحوي عدداً كبيراً من الأحاديث ، ويتكلم عليها بشكل مختصر جداً . وهو مفيد لا سيما لعامة الناس الذين يريدون النتيجة من أقرب طريق .

وقد طبع الكتاب في القاهرة بعلبة مصطفى محمد الطبعة الأولى سنة ١٣٥٥ هـ .

(١) انظر النسخة المطبوعة : ٣٩٦/٢

(١) انظر النسخة المطبوعة : ٣٩٦/٢ .

من طريقه ، ثم يشير بالرموز إلى رتبة الحديث ودرجته من الصحة وغيرها .
وهذا جزء من مقدمة الكتاب :

قال السيوطي في المقدمة - بمد حمد الله والصلاة على رسوله - : « هذا كتاب أودعت فيه من الكلم النبوية أوفى ، ومن الحكيم المصطفوية صنوفاً ، اقتصرت فيه على الأحاديث الوجيزة ، ولخصت فيه من معادن الآثار لبريزه ، وبالفت في تحرير التخريج ، فتركت القشر ، وأخذت اللباب ، وصنعت عما تفرد به وضاع أو كذاب ، ففان بذلك الكتب المؤلفة في هذا النوع ، كالفائق والشباب ، وحوى من نفائس الصناعة الحديثية ما لم يودع قبله في كتاب . وربنته على حروف المعجم مراعيًا أول الحديث لما بعده تسهيلاً على الطلاب ، وسميته « الجامع الصغير من حديث البشير النذير » ، لأنه مقتضب من الكتاب الكبير الذي سميته « جمع الجوامع » ، وقصدت فيه جمع الأحاديث النبوية بأسرها .

ثم قال : « وهذه رموزه : (خ) للبخاري ، (م) لمسلم . (ق) لها . (د) لأبي داود ، (ت) للترمذي (ن) للنسائي ، (هـ) لابن ماجه ، (ع) لهؤلاء الأربعة (١) ، (٣) لهم (٢) إلا ابن ماجه ، (حم) لأحمد في مسنده (عم) لابنه عبد الله في زوائده ، (ك) للحاكم ، فإن كان في مستدركه أطلقت وإلا بينته ، (خد) للبخاري في الأدب ، (تنج) له في التاريخ . (حب) لابن حبان في صحيحه ، (طب) للطبراني في الكبير (طس) له في الأوسط ، (طس) له في الصغير . (ص) لسميد بن منصور في سننه ، (ش) لابن أبي شيبة (عب) لعبد الرزاق في الجامع ، (ع) لأبي يعلى في مسنده ، (قط)

ب - وأما الكتب التي رتبته الأحاديث على ترتيب حروف المعجم ، فلا أعلم كتاباً من الكتب الأصول التي جمعت الأحاديث بأسانيداً مستقلةً رتبته كذلك ، وإنما عمد إلى هذه الطريقة . في ترتيب الكتب المتأخرون ، فجمعوا الأحاديث من مصنفات شتى ، وحذفوا أسانيداً وترتبوها على حروف المعجم تسهيلاً على المراجعين ، فمن هذه المصنفات :

١ - الجامع الصغير من حديث البشير النذير

صنفه جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (- ٩١١ هـ) . جمع فيه حوالي عشرة آلاف حديث . وعلى وجه التحديد في النسخة المطبوعة المرقمة أحاديثها / ١٠٠٣١ / عشرة آلاف واحد وثلاثون حديثاً ، انتقاها من كتابه « جمع الجوامع » ، ورتبها على حروف المعجم مراعيًا أول الحديث فما بعده ، ليسهل على المراجع الكشف عن الحديث بأسرع وقت ، واقتصر في إيراد الأحاديث فيه على الأحاديث الوجيزة ، ولم يكثر فيه من أحاديث الأحكام . ولم يورد فيه - بحسب رأيه - ما تفرد به وضاع أو كذاب . بل أورد فيه الصحيح والحسن والضعيف بألوانه .

وطريقته في إيراد الحديث أنه يذكر متن الحديث بدون ذكر مسنده حتى ولا الصحابي الذي رواه ، ثم يذكر في آخره رمز من أخرجه من أصحاب المصنفات في الحديث ، مع ذكر اسم الصحابي الذي رواه صاحب ذلك المصنف

(١) أي لأصحاب السنن الأربعة

(٢) أي لأصحاب السنن الأربعة أيضاً

للدارقطي . فإن كان في السنن أطلقت وإلا بينته ، (فر) الدليلي في مسند
الفرديوس . (حل) لأبي نعيم في الحلية ، (هـ ب) للبيهقي في شعب الإيمان ،
(هن) له في السنن ، (عد) لابن عدي في الكامل (ع ق) للمقيلي في
الضمفاء (خط) للخطيب ، فإن كان في التاريخ أطلقت وإلا بينته ، (١) .

وعدد هذه الرموز ثلاثون رمزاً ، وأما الرموز التي رمز بها لترتبة
الأحاديث فهي ثلاثة وهي (صح) للصحيح ، (ح) للحسن (ض) للضعيف .

وهذا نموذج من الكتاب وهو الحديث رقم ٢٢ / من ترتيب الكتاب :
« ٢٢ - آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتصلون من زمزم -
(تنج ه ك) عن ابن عباس (صح) . »

أي أخرجه البخاري في التاريخ وابن ماجه في مسنده والحاكم في
المستدرک عن ابن عباس ، وهو حديث صحيح .

وفي حكم السيوطي على مرتبة الحديث بعض التساهل ، ولذلك تعقبه
الناوي في شرحه المسمى « فيض القدير شرح الجامع الصغير » في بعض
الأحاديث وخالفه في الحكم عليها مع بيان وجه ما ذهب إليه ، فجزى الله
اللاتين عن المسلمين أفضل الجزاء .

والكتاب جيد مفيد مرتب ترتيباً حسناً . وهو مشهور بين أهل العلم
بتداولونه فيما بينهم ويرجعون إليه في الكشف عن كثير من الأحاديث التي تعرض
لهم ، وقد بذل السيوطي جهداً في تحريره وترتيبه وحسن تنسيقه ، والمجد لله
رب العالمين .

٢ - ومنها كذلك كتاب « الجامع الكبير » للسيوطي أيضاً ، وهو
كتاب ضخيم جداً ، قصد السيوطي من تأليفه جمع السنة كلها ، ويسمى الأقوال
منه مرتب على حروف المعجم . وقد يوشى بطبعه في مصر ، وصدر منه
عدة مجلدات .
٣ - ومنها كذلك « الزيادة على كتاب الجامع الصغير » وهي عبارة عن
أحاديث انتقاها السيوطي زيادة على الجامع الصغير .

٤ - وقد قام الشيخ يوسف النبهاني بضم هذه الزيادة إلى أحاديث الجامع
الصغير ، وجعلها مؤلفاً واحداً سماه « الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع
الصغير » ورتب الأحاديث على حروف المعجم ، لكنه حذف الرموز التي فيها
بيان مرتبة الأحاديث ، فما أدري ما السبب ؟ وبأليته أبقاها (١) .

ب - المفاتيح والفهارس

التي صنفها العلماء لكتب مخصوصة

قام بعض علماء المتأخرين بوضع مفاتيح أو فهارس لكتب مخصوصة ، فرتبوا أحاديث تلك الكتب على حروف المعجم ، وذلك تسهيلاً على المراجعين في تلك الكتب ، واختصاراً للوقت في العثور على الحديث الذي يريدونه في ذلك الكتاب .

فمن هذه المفاتيح والفهارس :

- ١ - مفتاح الصحيحين للتوقادي .
- ٢ - مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب . للسيد أحمد الفهري .
- ٣ - البُغْيَةُ في ترتيب أحاديث الحلية . للسيد عبد العزيز الفهري .
- ٤ - فهرس لترتيب أحاديث « صحيح مسلم » ، لحمد فؤاد عبد الباقي .
- ٥ - مفتاح لأحاديث موطأ مالك .
- ٦ - فهرس لترتيب أحاديث « سنن ابن ماجه » ، لحمد فؤاد عبد الباقي .

١ - مفتاح الصحيحين

١ - مؤلفه :

ألفه محمد الشريف بن مصطفى التوقادي وانتهى من تأليفه سنة ١٣١٣ هـ .

٢ - طريقة تصنيفه :

جمع المؤلف أطراف الاحاديث القولية فيها ، ورتبها على أحرف المعجم ، وذكر حذاء كل حديث اسم الكتاب ورقم الباب الذي فيه ذلك الحديث ، كما ذكر رقم الجزء والصفحة في متن كل من الصحيحين وأشهر شروحه في شكل جدول مرتب جيد .

فأما بالنسبة لصحيح البخاري فقد ذكر أرقام صفحات وأجزاء مايلي :

- أ - متن البخاري المطبوع في مصر سنة ١٢٩٦ هـ
- ب - شرح القسطلاني المطبوع في مصر سنة ١٢٩٣ هـ
- ج - شرح المسقلاني المطبوع في مصر سنة ١٣٠١ هـ
- د - شرح العيني المطبوع في القسطنطينية سنة ١٣٠٩ هـ

وهذا نموذج من صحيح مسلم مع ذكر أرقام الصفحات والأجزاء . .

نوي ص ج	مسلم ص ج	الأحاديث النبوية	الابواب	أسامي المباحث
٠٦٠٤٦٤	٠١٠٤٤٧	إذا ابتت طعاما	٠٨	اليبوع
٠٤٠٣٩٣	٠١٠٣٩٣	إذا ابتسم جنازة	٣٤	الجنائز

أما طريقة المراجعة فيه لبحث عن حديث في الصحيحين أو أحدهما فسهل جداً : لأنه ما عليك إلا أن تعرف أول كلمة من الحديث ، ثم تبحث عن الحديث في مكانه حسب أول حرف منه ، وهو شيء في غاية السهولة والبسر ، ومعلوم أنه يقتصر على ذكر طرف الحديث .

فإذا أردت نص الحديث كاملاً فمليك أن تنظر إلى أرقام الأجزاء
والصفحات التي يوجد فيها نص الحديث كاملاً في المتن أو الشروح المقدمة
وهو أمر سهل جداً كذلك . إن كنت تملك تلك الطبقات التي ذكرها أو
كانت تحت يدك .

أما إذا لم يكن تحت يدك تلك الطبعتان، وعندك طبعتان أخرى من التول أو الشروح فكذلك بإمكانك الوصول إلى متن الحديث كاملاً، ولكن ليس بالسهولة نفسها فما لو كانت تحت يدك الطمات المذكورة .

(۱) انظر ص ۴ من مفتاح صحيح مسلم

وهذا نموذج لحديثين مع ذكر أرقام الصفحات والأجزاء والأبواب وأسماء الكتب .

(۱) **عنا مع بحکمہ**

أسماء الباحث	الأبواب	الأحاديث النبوية	بخاري	عبد-ي ج	عسقلاني ج	قطلاني ج
كتاب الحدود	١٤	أُبلغكم على أن لا تتركوا شيئاً أُبلغكم على أن لا تتركوا باقة	٨ ١٧٩	١٠ ٥٧٩	١٢ ٣٧٧	٠٩ ٥٤٤ ١٠ ٥٠٩

وأما بالنسبة لصحيح مسلم فقد ذكر أرقام صفحات وأجزاء :

أ - متن مسلم المطبوع في مصر سنة ١٢٩٠ هـ

ب - شرح النووي المطبوع على حاشية شرح القسطلاني المذكور أعلاه .

(١) انظر ص ٣ من مفتاح صحيح البخاري

وكيفية الوصول إلى نص الحديث في غير الطبقات المذكورة تكون بالنظر إلى اسم الكتاب ورقم الباب المذكور. هذا طرف الحديث من الجهة اليسرى ، فإذا ما عرفت أن الحديث في كتاب كذا ، ورقم باب في ذلك الكتاب كذا، فإنك تراجع في ذلك الباب من ذلك الكتاب فتجده بعد قليل .

٦ - فهرس لأسماء الصحابة :

هذا وقد عمل المؤلف فهرساً لأسماء الصحابة المروي عنهم في صحيح البخاري مرتبين على الحروف ، وأشار بالأرقام إلى عدد مرويات كل منهم في صحيح البخاري ، ووضع هذا الفهرس في أول الكتاب ، ولم يعمل مثل هذا الفهرس لصحيح مسلم .

وقد طبع الكتاب في « الشركة الصحافية المانية » بالقسطنطينية . سنة ١٣١٣ هـ ثم صُوِّرَ عن هذه الطبعة في « دار الكتب العلمية » بيروت سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

٧ - ملاحظة على هذا المفتاح :

يلاحظ على هذا المفتاح أنه أغفل فهرسة الأحاديث الفعلية . فلم يتعرض لها ، وهو نقص كبير فيه ، إذ كيف يعرف الباحث مواضع الأحاديث الفعلية في الصحيحين ؟

مع أنه يمكن تدارك ذلك بجعل فهرس خاص بالأحاديث الفعلية ، يذكر في كل حديث اسم الصحابي واسم الكتاب الذي ورد فيه ، وموضوع الحديث ، وذلك كما فعل صاحب « البُيُوتِية في ترتيب أحاديث الخلية » .

٢ - مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب

١ - مؤلف :

السيد أحمد بن السيد محمد بن السيد الصديق الهاربي المغربي .

٢ - وصف وطريقة تصنيف :

الكتاب مهم ونافع جداً . إذ فهرس المؤلف فيه بصفحات لا تزيد على تسعين صفحة جميع الأحاديث الموجودة في تاريخ بغداد للخطيب ، والطبوع في أربعة عشر مجلداً وتبلغ عدد صفحاته حوالي سبعة آلاف صفحة ، وتظهر أهمية هذا الفهرس في ناحيتين :

أولاهما : أن الخطيب البغدادي يروي أحاديث كثيرة في تاريخه هذا ، وبعضها غير مروي في مصادر السنة المشهورة .

ثانيها : أن هذه الأحاديث ليس من سبيل للكشف عنها غير هذا السبيل الذي سلكه المؤلف ، لأن هذه الأحاديث لم يلتزم الخطيب في ذكرها أي ترتيب ، فلم يرتبها على الأبواب ولا على المسانيد ولا على ترتيب آخر ، وإنما أوردتها ضمن التراجم التي هي موضوع الكتاب ، ولا يخفى أن موضوع تاريخ الخطيب إنما هو لتراجم الرجال وليس لسرد الحوادث التاريخية .

أما طريقة تصنيفه للفرس فهي كما يلي :

لقد قسم الأحاديث إلى قسمين ، الأحاديث القولية ، والأحاديث الفعلية ،
فأما الأحاديث القولية فقد رتبها على أحرف المعجم ، فذكر طرف الحديث ،
وأشار قبالة إلى رقم الجزء ورقم الصفحة التي فيها ذلك الحديث .

وأما أحاديث الأفعال فرتبها على أسماء الصحابة ، ورتب أسماء الصحابة
على أحرف المعجم بما فيها الكسرة . ولم يفرد أسماء الصحابييات بفصل خاص ،
ولمّا أدخل أسماءهن بين أسماء الصحابة . حسب ترتيب أسماهن . فيذكر اسم
الصحابي ، ويذكر قبالة اسم الموضوع الذي يتعلق به الحديث ، ثم يشير
أمامه إلى رقم الجزء والصفحة أيضاً .

وزيادة على ما ذكر من الترتيب ، فإنه إذا كرّر الخطيب الحديث
وذكره في بعض المواضع بنبر اللفظ المتداول المروف ، فإن المؤلف يكرره
ويذكره حسب الحرف الذي أورده به ، ثم يبيده بلفظه المشهور حسب الحرف
الأول منه ، وفي هذا تحقيق لرغبة الباحث الذي يريد جميع الطرق التي أوردها
الخطيب للنظر فيها من حيث التصحيح أو التضعيف ، أو معرفة عدد من رواء
من الصحابة أو غير ذلك . ولزيادة الإيضاح أرى من المناسب إبراد ما قاله
المؤلف في المقدمة عن هذه النقطة .

٣ - نص من مقدم المؤلف :

قل السيد الفاري :

« ولا كان الخطيب رحمه تعالى ربما كرر الحديث المشهور في عدة مواضع ،
وذكره في بعضها بنبر اللفظ المتداول المروف ، التزم أن أكرره فأذكره على

حسب الحرف الذي أورده به ، ثم أعيده بلفظه المشهور . مثال ذلك حديث
« اطلبوا الخير عند حسن الوجوه » وحديث « من كذب عليّ متعمداً » فإنه
ذكر الأول باللفظ منها « اطلبوا الخير » ومنها « إذا سألت الخبير » فأذكر
الأول في حرف الالف مع الباء وما يثقلها ، والثاني في حرف إذا مع السين .
ثم أعيدهما في الالف مع الطاء ، وأذكر رقم الصفحة التي هو فيها باللفظ
المتقدم ، إذ الحديث واحد والمعنى واحد ، ولمّا يقع التصرف في الغالب من
الشيوخ والرواة . وكذلك الحديث الثاني فإنه أورده باللفظ بدخل بعضها في
الالف مع النون ، ومع الباء ، وفي غيره من الحروف . فأذكرها كما أوردها ،
ثم أعيدها في حرف (من) مع الكاف ، إذ قد تتعلق لرغبة الباحث
بالوقوف على جميع ما أورده الخطيب من طرق الحديث للنظر في تصحيحه
وتحسينه ، أو معرفة عدد من رواء من الصحابة أو غير ذلك . ويجب أن
الحديث ليس له إلا اللفظ المشهور ، فطلبه عند حرفه ، ويغيب عنه الباقي ،
فلهذا الغرض جمعها في محل واحد خدمة للحديث وأهله (١) .

٤ - هرد أهواريه :

وعدد أحاديث هذا المفتاح تقارب أربعة آلاف وخمسة عشر حديث . وهو
عدد لا يُستهان به من الأحاديث . سابقا الخطيب في تاريخه بأسانيدها .

٣ - البنية في ترتيب أحاديث الحلية

١ - مؤلف :

مؤلف هذا الكتاب هو السيد عبد العزيز بن السيد محمد بن السيد صديق الفاري .

٢ - وصف وطريقة تصنيف :

هذا الكتاب مشابه تماماً لكتاب « مفتاح الترتيب » الذي مرّ انكلام عليه قبله ، من حيث الأهمية وكثرة الانتفاع به ، ومن حيث الترتيب والتبويب ، إلا في أشياء يسيرة . لذا فلا أطيل الوصف فيه استثناء بما ذكرته في الذي قبله .

لقد فهرس المؤلف في هذا الكتاب الأحاديث الواردة في كتاب « حلية الأولياء » وطبقات الأصفياء ، لأبي نعيم الأصبهاني (- ٤٣٠ هـ) - المطبوع في عشرة مجلدات ، حجم كل مجلد منها أربعين صفحة تقريباً - في صفحات تقارب التسعين .

وقسم الأحاديث المفهرسة إلى قسمين أحاديث الأقوال ، وأحاديث الأفعال ، فرتب أحاديث الأقوال على أحرف المعجم ، فذكر طرف الحديث وأشار أمامه إلى رقم الجزء والصفحة . ورتب أحاديث الأفعال على أسماء الصحابة الرواة لها ، فذكر اسم الصحابي واسم الموضوع الذي يتعلق به الحديث ، وأشار أمامه إلى رقم الجزء والصفحة .

وأدخل أسماء الصحابييات مع أسماء الصحابة كما فعل مؤلف « مفتاح الترتيب » ، لكنه أفرد الكنى بالذكر ، وجعلها بعد ذكر الأسماء مرتبة كذلك على أحرف المعجم ، كما أفرد فهرسة مراسيل التابعين في آخر الكتاب ، مرتباً الأسماء والكنى معاً على أحرف المعجم .

٣ - عدد أحاديث :

وعدد أحاديث هذا الفهرس يقارب خمسة آلاف حديث ، أوردها الحافظ أبو نعيم الأصبهاني بأسانيدھا داخل تراجم الأشخاص الذين ترجم لهم في كتابه الحلية ، وفهرسها العلامة السيد عبد العزيز الفاري أجزل الله ثوابه بشكل يسر على الباحث الوصول إليها بوقت يسير كالج البصر ، بعد أن كان الباحث يجهد نفسه ويضيع الساعات الطوال في البحث عن حديث ، وكثيراً ما ينقلب بعمره خائساً وهو حزين .

أقول : فهنا تظهر قيمة المصنفات المفيدة ، ويتجلى نفعها العظيم للعلماء والباحثين ، ولا شك أنها من الأعمال التي لا ينقطع خيرها عن صاحبها ولو مات ، لأنها من العلم الذي يُنتفع به ، والله أعلم .

٤ - فهرس

لأحاديث « صحيح مسلم » القولية

١ - مؤلف :

وضع هذا الفهرس - مع فهارس خمسة أخرى - لصحيح مسلم ،
المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي المتوفى من بضع سنوات . والفهارس الخمسة مع
الفهرس الذي نحن بصدد الكلام عليه هي :

١ - فهرس الموضوعات حسب ترتيبها في الكتاب .

٢ - الرقم المسلسل لجميع الأحاديث من غير المكرر .

٣ - بيان الأحاديث التي أخرجها الامام مسلم في أكثر من موضع ،
وبيان مواضع كل منها .

٤ - معجم ألف بائي بأسماء الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، وبيان
أحاديث كل منهم .

٥ - بيان الأحاديث القولية مرتبة ترتيباً ألفاً بائياً حسب أوائلها .

٦ - معجم الألفاظ ، ولا سيما الغريب منها .

٢ - وصف ، وكيفيته ترتيبه :

الفهرس الذي نحن بصدد الكلام عليه هو الفهرس رقم خمسة من
الفهارس الستة السابقة ، وهو [بيان الأحاديث القولية ، مرتبة ترتيباً

ألفاً بائياً حسب أوائلها] .

لقد ذكر المؤلف أطراف الأحاديث القولية مرتبة ترتيباً مجعياً بالنسبة
لللمة الأولى من متن الحديث ، وذكر أمام طرف كل حديث رقم الصفحة
التي فيها ذلك الحديث [من الطبعة التي حققها المؤلف نفسه] وقد استغرقت
هذه الفهرسة / ٨٨ / ثمانيناً وثمانين صفحة (١) . من المجلد الخامس لصحيح
مسلم الذي خصصه لفهارس الستة المذكورة . وهو فهرس قيم مفيد جزى الله
مؤلفه خير الجزاء .

(١) من ص ٣٧٤ - ص ٤٦٢ من مجلد الفهارس الستة المذكورة

٥ - مفتاح الموطأ

١ - مؤلف :

واضع هذا المفتاح هو المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي .

٢ - وصف :

هذا المفتاح هو كسابقه ^(١) . في وضعه وترتيبه . فقد فهرس المؤلف في هذا المفتاح الأحاديث القولية مرتبة ترتيباً معجمياً بالنسبة للحرف الأول والثاني من أول الكلمة في الحديث . فذكر أطراف هذه الأحاديث وأشار أمامها إلى رقم الصفحة التي فيها ذلك الحديث ، وجعل هذا المفتاح في آخر الموطأ الذي تولى هو تحقيقه وخدمته وهو مفتاح نافع مفيد .

٣ - عدد أحاديثه :

وعدد أحاديث الموطأ كلها - حسب ترقيعها من قبل واضع الفهرس - هو / ١٨١٢ / ^(٢) حديثاً . وعدد الأحاديث القولية التي فهرسها في هذا المفتاح هي / ٨٢٧ / حديثاً .

(١) أي فهرس لأحاديث صحيح مسلم القولية .

(٢) في الموطأ - رواية محمد بن الحسن - الذي طبع بتحقيق وتعليق شيخنا الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف بلغ عدد الأحاديث / ١٠٠٨ / أحاديث ، ومعلوم أن الموطأ له روايات متعددة عن مالك ، وبينها اختلاف كبير في عدد الأحاديث والأكثر .

٦ - مفتاح سنن ابن ماجه

١ - مؤلف :

واضع هذا المفتاح كذلك المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي .

٢ - وصف :

هذا المفتاح كسابقه أيضاً ، في وضعه وترتيبه ، فقد فهرس المؤلف في هذا المفتاح الأحاديث اقولية ، مرتباً إليها على ترتيب حروف المعجم بالنسبة لأول الكلمة في الحديث ، فذكر أطراف هذه الأحاديث ، وأشار أمامها إلى رقم الحديث التلسلي في السنن نفسها ، وقد جعل هذا المفتاح في آخر كتاب السنن الذي تولى تحقيقه وترقيمه والتعليق عليه ، وهو مفتاح مفيد يسر على الباحث الوصول إلى الحديث بأسرع وقت .

٣ - عدد أحاديثه :

بلغ عدد أحاديثه / ٣١٠٠ / حديث على وجه التقريب . على حين بلغ عدد أحاديث سنن ابن ماجه كلها / ٤٣٤١ / حديثاً حسب ترقيم مؤلف المفتاح .

الفصل الثالث

الطريقة الثالثة

التخريج عن طريق معرفة كلمة يقل دوراتها على الألسنة من أي جزء
من متن الحديث .
ويستعان في هذه الطريقة بكتاب « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث
النسوي » ، وإليك وصفاً كاملاً له :

المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي

هو معجم مفهرس لألفاظ الحديث النبوي الموجودة في تسعة مصادر من أشهر مصادر السنة . وهي : الكتب الستة وموطأ مالك ومستدأحمد ومسند الدارمي .

وقد رتب هذا المعجم ونظمه لفيف من المستشرقين ، ونشره أعدم وهو الدكتور أرنديجان ورشنيك (- ١٩٣٩ م) استاذ العربية بجامعة ليدن ، وذلك بطبعة بريل بمدينة ليدن بهولندا ، وشاركهم في إخراجه ونشره المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي .

وقام هذا المشروع بمساعدات مالية من الجامع العلمية البريطانية والفرنسية والسويدية والهولندية والأتيسكو وأليك . ف . س . . . والهيئة الهولندية للبحث العلمي البحث ، والاتحاد الأعمي للجامع العلمية .

ويتألف هذا المعجم من سبعة مجلدات ضخمة طبع الأول منها سنة ١٩٣٦ م وطبع المجلد الأخير - وهو السابع - سنة ١٩٦٩ م فكانت مدة طبعه ٣٣ سنة .

ولم تطبع مع الكتاب مقدمة تبين فيها طريقة ترتيب الكتاب وتنظيمه ، وما أدرى ما السبب ؟ مع أن الكتاب بحاجة ماسة إليها ، إلا أنه طبع في أول المجلد السابع بعض التنبيهات والاشارات ، وبين نظام ترتيب الألفاظ وموادها فيه ، مع دليل للمراجعة ، لكن هذه التنبيهات والاشارات غير كافية وفيها إغواز كبير .

وترتيب مواد المعجم تقارب طريقة ترتيب المعاجم اللغوية بشكل عام لكن ، ليس للأحرف وما شابهها ولا لأسماء الأعلام ، ولا للأفعال التي يكثر ورودها (ك) قال (و) جاء (وما تصرف منها ذكره فيه .

وكثيراً ما يحيل عند ذكره مادة من المواد إلى النظر في مواد أخرى ليتم استيفاء ما قد يطلبه المراجع من الأحاديث التي فيها كلمة من هذه المادة نفسها ، وهذا ما دعي كثيراً من المراجعين فيه أن يقولوا : إن فيه نقصاً كبيراً ، وأنه لم يفهرس كثيراً من ألفاظ الأحاديث الموجودة في الكتب التي التزم فهرسة ألفاظها ، والحقيقة أن هذه الاحالات - لا سيما مع كثرتها - تنبئ المراجع وتربكه ، وتأخذ من وقته كثيراً في بعض الأحيان ، وربما يئس ويترك المراجعة ولا يصل إلى مطلوبه ، لأن بعض الاحالات طويلة جداً فربما أحال المراجع إلى ما يزيد على خمسين مادة كما فعل مثلاً في مادة «قاتل» فقد أحال المراجع إلى مراجعة / ٦٨ مادة ، بعضها في مادة القتال ، وبعضها في مواد متفرقة ، انظر ح - ٥ - ص ٢٩٤ من المعجم المذكور .

وبما أن معرفة نظام ترتيب المواد في المعجم هذا ضرورية لكل مراجع ، فهذا ما طبع في أول المجلد السابع منه فيما يتعلق بنظام ترتيب مواد أسوقه بكامله ليعرف المراجع فيه كيفية ترتيبه .

وهذا نصه :

- نظام ترتيب المواد في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي -

أ - الأفعال : الماضي ، المضارع ، الأمر . (اسم الفاعل) اسم المفعول ، وتذكر الصيغة التالية لكل ضمير .

١ - صيغ الأفعال المبنيّة للعلوم دون لواحق .

٢ - صيغ الأفعال المبينة المعلوم مع الواحق .

٣ - صيغ الأفعال المبينة للمجهول (دون لواحق . ثم مع الواحق) .

(يُذكر المجرد أولاً ثم بعد ذلك المزيد ، بالترتيب المتداول عند الصرفيين) .

ب - أسماء المعاني :

١ - الاسم المرفوع المنون .

٢ - الاسم المرفوع دون تنوين (ودون لواحق) .

٣ - الاسم المرفوع مع لاحقه .

٤ - الاسم المجرور بالإضافة منوناً .

٥ - الاسم المجرور بالإضافة دون تنوين (ودون لواحق) .

٦ - الاسم المجرور بالإضافة مع لاحقه .

٧ - الاسم المجرور بحرف الجر .

٨ - الاسم المنصوب المنون .

٩ - الاسم المنصوب دون تنوين (ودون لواحق) .

١٠ - الاسم المنصوب مع لاحقه .

(ثم يُذكر المثنى كذلك ، ثم الجمع كذلك) .

ج - المشتقات :

١ - (المشتقات) دون إضافة الحروف الساكنة .

٢ - (المشتقات) بإضافة الحروف الساكنة .

ملاحظة : التطابق الحرفي يكون بين النص وبين المرجع المشار إليه أولاً .

النجم المزدوج * * يدل على تكرار اللفظ في الحديث المنقول أو في الباب أو في الصفحة . وقد رمز لمصادر السنة التي فُهِرِمَتْ ألفاظها بالرموز الآتية :

(خ) للخاري

(م) لمسلم

(ت) للترمذي

(د) لداودي

(ن) للنسائي

(ج) لابن ماجه

(ط) للطحاوي

(حم) لسند أحمد بن حنبل

(دى) لسند الدارمي

وقد وُضعت هذه الرموز وما تدل عليه في أسفل كل صفحتين من المعجم تسهيلاً على المراجع ، ليكون على ذكر منها دائماً .

وطريقة الدلالة على موضع الحديث في الكتب التسعة المذكورة - بعد كتابة رمز الكتاب - هو كتابة اسم الكتاب الموجود فيه ذلك الحديث . كقوله « أدب ، مائة - إلا في مسند أحمد طبعاً لأنه مرتب على المسانيد - ثم الإشارة

إلى رقم الباب داخل ذلك الكتاب بكتابة الرقم مثل (١٥) وذلك فيما عدا صحيح مسلم وموطأ مالك ، فإن الرقم يشير إلى رقم الحديث المتسلسل من أول ذلك الكتاب . أما السند فإنه يشار إلى موضع الحديث فيه بكتابة رقم كبير ورقم صغير . فالرقم الكبير يشير إلى الجزء ، والرقم الصغير يشير إلى الصفحة من ذلك الجزء ، وهذا مثال مطبوع في أول المجلد السابع ، وضعه مصنفو المعجم دليلاً للمراجعة أثبتته بنفسه كاملاً وهو :

دليل المراجعة

(مثال واحد مأخوذ عن كل كتاب من الكتب التسعة)

ت أدب ١٥ = الباب الخامس عشر من كتاب الأدب في صحيح الترمذي .

جـ تجارات ٣١ = الباب الحادي والثلاثون من كتاب التجارات في سنن ابن ماجه .

حـ ١٧٥ ، ٤ = صفحة ١٧٥ من الجزء الرابع لمسند ابن حنبل .

خ شركة ١٦ ، ٣ = الباب الثالث والسادس عشر من كتاب الشركة في صحيح البخاري .

د طهارة ٧٢ = الباب الثاني والسبعون من كتاب الطهارة في سنن أبي داود .

دى صلاة ٧٩ = الباب التاسع والسبعون من كتاب الصلاة في مسند الدارمي .

ط صفة النبي ٣ = الحديث رقم ٣ من صفة النبي في موطأ مالك .

م فضائل الصحابة ١٦٥ = الحديث رقم ١٦٥ من كتاب فضائل الصحابة في صحيح مسلم .

ن صيام ٧٨ = الباب الثامن والسبعون من كتاب الصيام في سنن النسائي .

وقد ذكر في أول المجلد السابع بعض التنبيهات والاصطلاحات وإليك نصها:
أولاً - أوردنا الفعل ثم الاسم لكل مادة بمراعاة الترتيب حسب تسلسل الاشتقاق وتنوع المعنى طبقاً لما هو مقرر في علمي الصرف والنحو .
ثانياً - أوردنا الحديث واتبعناه بالمكان الذي يوجد فيه لفظه ، والأماكن الأخرى باعتبار المعنى فقط .

- قد يوجد تفاوت بين أرقام الأبواب والأحاديث المضبوطة في هذا الكتاب وبين الترتيب الموجود في بعض النصوص المطبوعة .

- لم يؤخذ من الموطأ سوى الحديث وحده ، دون ما ذهب إليه مالك وغيره من أهل الأثر والفقهاء .

- لم يؤخذ من صحيح مسلم ما كان إسناداً فقط .

وهذا مثال تطبيقي قمت بالكشف عنه بنفسه وهو حديث د ثلاث من

كُنْ فيه وجد حلاوة الإيمان أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ،
وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله ، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن
يقذف في النار ، هذا لفظ البخاري .

وعدد كلمات هذا الحديث / ٣٤ / كلمة بما فيها الحروف ، وقد قُت
بالمراجعة على جميع كلماته فظهرت عندي النتيجة التالية :

١ - ذُكرت مواضع الحديث في / ١٢ / كلمة من كلماته .

٢ - أُحيل على مواد أخرى في / ٢ / كلمتين من كلماته .

٣ - لم يُذكر الحديث أبداً في / ٢٠ / كلمة من كلماته لعدم وجود
تلك المواد ، إما لأن كلماتها حروف أو ما شابهها أو لأنها أفعال
أو كانت يكثر تداولها .

وإليك هذه النتيجة مفصلة في هذا المثال :

١ - ثلاث : (٢٩٦ / ١) م^(١) إيمان ٦٦ ، ٦٧ ، خ إيمان ٩ ، ١٤ ،
إكراه ١ .

٢ - مَن : ...

٣ - كُنْ :

٤ - فيه :

• - وجد : (١٤١ / ٧) ن إيمان ٢ ، ٣ .

(١) الأرقام التي بين القوسين هي من عندي ، وتشير إلى رقم الجزء ورقم الصفحة
من المصنف .

٦ - حلاوة : (٥٠٥ / ١) م [راجع آمن] .

٧ - الإيمان : (١١٠ / ١) خ إيمان ٩ ، ١٤ ، إكراه ١ ، أدب ٤٢ ،

م إيمان ٦٦ ، ن إيمان ٢-٤ ، جه فتن ٢٣ ، حم ٣ ، ١٠٣ ،

١١٤ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ٢٣٠ ، ٢٤٨ ، ٢٧٥ ، ٢٨٨ .

٨ - أن :

٩ - يكون :

١٠ - الله : (٨٠ / ١) م إيمان ٦٦ ، ٦٧ ، خ إيمان ٩ ، ١٤ ، حم ٤ ، ١١٠ .

١١ - ورسوله : (٢٥٨ / ٢) م [راجع أحب] .

١٢ - أحب : (١ / ٤١٠) ن إيمان ٢-٤ ، جه فتن ٢٣ ، حم ٤ ، ١١٠ .

كما يوجد في الصفحة نفسها : م إيمان ٦٦ ، ٦٧ ، خ إيمان ٩ ، ١١٤ ، ن
إيمان ١٠ .

١٣ - إليه :

١٤ - مَن :

١٥ - سواهما : (٤٣ / ٣) حم ٤ ، ١١٠ .

١٦ - وأن :

١٧ - يجب : (٤٠٧ / ١) خ إيمان ٩ ، أدب ٤٢ ، م إيمان ٦٦ ، ن إيمان

١٠ ، حم ٣ ، ١٠٣ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٥٠ ، ١٥٦ ،

٢٣٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٢٨٨ .

١٨ - المرتبة :

١٩ - لا :

٢٠ - لا يجه : (٤٠٦ / ١) خ إيمان ١٤ ، م إيمان ٦٧ ، ن إيمان ١٠ ،
ن إيمان ٢-٤ ، جة فن ٢٣ حم ٢ ، ٢٩٨ ، ٥٢٠ ،
٥ ، ١٤٥ ، ١٧٣ ، ٣ ، ٤٣٠ .

٢١ - إلا :

٢٢ - لله :

٢٣ - وأن :

٢٤ - يكره :

٢٥ - أف :

٢٦ - يعود : (٤١١ / ٤) خ إيمان ٩ ، ١٤ ، م إيمان ٦٦ ، حم ٣ ،
١٠٣ ، ٢٠٧ ، ٢٤٨ ، ٢٧٨ .

٢٧ - في :

٢٨ - الكفر : (٣٧ / ٦) خ أدب ٤٢ ، م إيمان ٦٧ ، ن إيمان ٣ ، جة
فن ٢٣ ، و خ إيمان ٩ ، ١٤ ، إكرام ١ ، م إيمان ٦٦ ،
ن إيمان ١٠ ، حم ٣ ، ١٠٣ .

٢٩ - كما :

٣٠ - يكره :

٣١ - أن :

٣٢ - يقذف : (٣٣١ / ٥) خ إيمان ٩ ، أدب ٤٢ ، إكرام ١ ، م
إيمان ٦٦ ، ن إيمان ١٠ ، ن إيمان ٣ حم ٣ ، ٧٤ ،
٢٧ ، ٢٣٠ ، ٢٤٨ ، ٢٧٨ ، ٢٨٨ .

٣٣ - في :

٣٤ - النار : (٣٣ / ٧) خ إيمان ٩ ، ١٤ ، م إيمان ٦٦ ، ن إيمان ٤
وبلاحظ أنه أحياناً يبدأ بذكر البخاري وأحياناً يبدأ بذكر غيره ،
وذلك حسب اللفظ الذي أورده حتى يطابق أول مصدر يذكره ، ثم يذكر
بقي المصادر التي لا يشترط فيها المطابقة باللفظ وإنما يكفي المطابقة بالمعنى .

كما يلاحظ أنه يشير في بعض كلمات الحديث إلى مصادر قد لا يشير
إليها في بعض الكلمات الأخرى ، ومرد ذلك إلى الجملة التي يأتي بها في المعجم
من هذا الحديث ، فقد تكون في بعض المصادر دون الأخرى .

وأخيراً فإن الكتاب جيد في بابه وإن لم يبلغ درجة الكمال فإن
الملاحظات التي يمكن ملاحظتها عليه تفتقر بجانب الفوائد الكبيرة التي يستفيد بها
المراجع وعلى رأسها التوفير الكثير في الوقت ، والوقت ثمين جداً سيما على
الباحث الذي يوزع معرفته كثير من الأحاديث دائماً . والحكمة خالصة المؤمن أنى
وجدتها التقطها ، ثم إن موضوع الكتاب موضوع فهرسة ألفاظ لأحاديث
محصورة معروفة ، فلا مجال فيه للدرس أو التميز كالموضوعات الفكرية أو
الاستنتاجية ، فلا حرج من الاستفادة من هذا الكتاب وإن سبق إلى ترتيبه
جماعة غير مسلمين لحاجتهم الماسة إلى تلك الفهرسة في دراساتهم الاستيعابية
ولم يقصدوا بتصنيفه أن يقدموا خدمة للمسلمين - والله أعلم - بقرينة أنهم لم

يطبعوا من الكتاب هذا - مع ضخامته وكثرة تكاليفه وحاجة الناس إليه - سوى خمسين نسخة بحيث لا يستطيع شراءه إلا قليل من الناس ، إن كان يكفي لذلك القليل ، لكن جرى الله من قام بتصويره وإكثار نسخته حتى تتم فائدته .

ملاحظات على الكتب التي تناولها المعجم بالفهرسة :

من المعلوم أن المؤلفين رفقوا الأبواب في جميع المصادر المفهرسة ما عدا مسند أحمد ، كما رفقوا أحاديث صحيح مسلم وموطأ مالك ، كما أشاروا إلى أرقام الأجزاء والصفحات في مسند أحمد . فما هي الطبقات الموافقة لتلك الترتيبات يا ترى ؟

ومن المعلوم أن المرحوم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي قد انضم إلى المستشرقين في إخراج هذا المعجم ، وقد عرف أن كثيراً من الكتب المطبوعة يصعب الاهتمام إلى موضع الحديث فيها لأنها غير مرقمة الأبواب أو الأحاديث لذلك قام بإخراج بعض هذه الكتب مرتبة مبنية مرقمة بما يناسب وطريقة المعجم . لكن عاجلته النية ولم يتيسر له إخراج جميع هذه الكتب ، وما أدري إن كان قد سودها ولم تطبع بعد أو لم بعدها ألبته ، فمن الكتب التي أخرجها على ما وصفت :

١ - صحيح مسلم :

فقد أخرجه في أربعة مجلدات ورقم أحاديثه ، وأهمل الأحاديث التي تشتمل على الإسناد فقط من الترتيب كما فعل أصحاب المعجم ، وألحق بالكتاب مجلداً خامساً اشتمل على فهرس في غاية الأهمية والفائدة ، وهي فهرس لم يزود

بها كتاب من كتب السنة من قبل ، فجزاه الله عن المسلمين خيراً وأجزل مثوبته .

٢ - سنن ابن ماجه :

فقد رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه ، بما يطابق المعجم الفهرس ، وأخرجه في حلة قشينة وألحق به فهرس مفيدة جداً وتكلم على بعض أحاديثه وشرح التريب فيها . والكتاب مطبوع في مجلدين .

٣ - موطأ مالك :

كذلك رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه ، وخرج أحاديثه ، وتكلم على بعضها ، وشرح غريب ألفاظه ، وألحق به فهرس مفيدة .

٤ - سنن الترمذي (جامع الترمذي) :

فقد قام بإخراج الجزء الثالث منه ، وقد صدر الكتاب في خمسة أجزاء حقق الأول والثاني الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ، وحقق هو الثالث فقط ، وحقق الباقي وهما الرابع والخامس الشيخ إبراهيم عطوة عوض ، وهذه الطبعة بجميع أجزائها توافق ما يشير إليه المعجم المذكور .

٥ - صحيح البخاري :

كذلك رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أرقام أطراف الأحاديث المكررة لكن لم يطبع المتن وحده على هذا الشكل وإنما طبع مع شرحه فتح الباري للحافظ ابن حجر ، بالمطبعة السلفية بالقاهرة ، وهي الطبعة التي أشرف

على تحقيق الجزء الأول والثاني فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز .

٦ - أما سنن النسائي وسنن أبي داود:

فلم يتيسر له الاشتغال بها لكن عليك بالنسبة لسنن النسائي بالطبعة التي طبعها مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م بمصر فانها مقاربة وإن لم يكن فيها ترقيم للكتب أو الأبواب ، فعليك بالمد ، أو ترقيم أبواب نسختك ليسهل عليك إخراج الحديث منها بسهولة ، وهي مطبوعة في ثمانية أجزاء صغيرة ، وطبع مع المتن « زهر الربى على الحبتي » للسيوطي . مع تعليقات مقتبسة من حاشية السيدي .

٧ - وأما سنن أبي داود:

فعليك بالطبعة التي حققها الشيخ محي الدين عبد الحميد المطبوعة بمصر ، كذلك فإن هذه الطبعة غير مرقمة الأبواب ، فعليك بالمد أو ترقيم أبواب نسختك .

٨ - وأما مسند الدارمي :

(سنن الدارمي) فقد قام بطبعه وتخرجه وترقم كتبه وأبوابه وأحاديثه السيد عبد الله هاشم بجاني للدني ، وطبعه لدى شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م فجزاه الله عن المسلمين خيراً .

٩ - وأما مسند أحمد بن حنبل:

فإن أرقام الأجزاء والصفحات التي يشير إليها أصحاب المعجم هي أرقام الطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١٣ هـ وقد صورت هذه الطبعة سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م دار صادر والمكتب الإسلامي ببيروت والطبعة في ستة مجلدات .

وقد ألحق مصنفو هذا المعجم به فهرس للأماكن والأعلام ، وأشاروا

إلى ذلك أثناء الكلام على بعض الألفاظ ، لكن هذه الفهارس لم تطبع مع الكتاب ، ولا أعلم أنها طبعت .

هذا ويوجد عدد من المؤلفات والمفاتيح والفهارس يمكن الاستفادة منها في هذه الطريقة ، طبع بعضها ، ولم يتيسر طبع بعضها الآخر ، فمن هذه المؤلفات :

١ - فهرست لألفاظ جامع الترمذي . على طريقة المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي (للبيك) وقد طبع مع جامع الترمذي الذي طبع في حمص ، بتحقيق الشيخ عزة عبيد الدعاس .

٢ - فهرست لألفاظ صحيح مسلم ، لحمد فؤاد عبد الباقي ، وقد طبع مع صحيح مسلم الذي حققه محمد فؤاد عبد الباقي . وذلك في المجلد الخامس مع بقية فهرس صحيح مسلم .

٣ - فهرس متعددة للشيخ مصطفى البيومي لكثير من كتب السنة ، لكن لم يطبع منها شيء وبالأأسف . ولو طبعت لكان فيها خير كثير .

الفصل الرابع

الطريقة الرابعة

التفريق عن طريق معرفة موضوع الحديث

١ - من يلجأ الى هذه الطريقة ؟

يلجأ إلى هذه الطريقة من رزق الذوق العلمي الذي يمكنه من تحديد موضوع الحديث . أو موضوع من موضوعاته إن كان الحديث يتناول أكثر من موضوع . أو متن عند الاطلاع الواسع ، وكثرة الممارسة لمصنفات الحديث . ولا يقوى على تحديد موضوع الحديث كل شخص ، لاسيما في بعض الأحاديث التي لا يبدو موضوعها لكل من سمعها ، ومع ذلك فلا بد أن يسلكها الباحث عند الحاجة إليها ، وعدم وجود طريقة أخرى أسهل منها .

٢ - لماذا يستعمله في هذه الطريقة ؟

يستعمل في تخريج الحديث بناء على هذه الطريقة بالمصنفات الحديثية المرتبة على الأبواب والموضوعات ، وهي كثيرة ، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام ، وهي :

القسم الأول : المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها جميع أبواب الدين ، وهي أنواع ، وأشهرها (الجوامع - المستخرجات والمستدركات على الجوامع - الجاميع - الزوائد - كتاب مفتاح كنوز السنة) .

القسم الثاني : المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها أكثر أبواب الدين ، وهي أنواع ، وأشهرها : (الستين - المصنفات - الموطآت - المستخرجات على السنن) .

القسم الثالث : المصنفات المختصة بباب من أبواب الدين ، أو جانب من جوانبه . وهي أنواع كثيرة ، أشهرها : (الأجزاء - الترغيب والترهيب - الزهد والفضائل والآداب والأخلاق - الأحكام - موضوعات خاصة - كتب الفنون الأخرى - كتب التخريج - الشروح الحديثية والتعليقات عليها) .

القسم الأول

وهو الذي شملت مصنفاته جميع أبواب الدين

هذا النوع من المصنفات الحديثية التي جمعها أصحابها ورتبوها على الأبواب ، قد شملت أبوابها جميع أبواب الدين ، فترى فيها أبواب الإيمان ، وأبواب الطهارة ، وأبواب المبادئ ، والمعاملات ، والأنكحة ، والتاريخ ، والسير ، والمناقب ، والتفسير ، والآداب ، والمواظع ، وأخبار يوم القيامة ، وصفات الجنة والنار ، وأخبار الفتن والملاحم ، وأشراف الساعة ، وغير ذلك .

وقد تمددت أسماء هذا القسم من المصنفات ، وأشهرها ما يلي :

١ - الجوامع .

٢ - المستخرجات على الجوامع .

٣ - المستدركات على الجوامع .

٤ - الجاميع .

٥ - الزوائد .

٦ - كتاب مفتاح كنوز السنة .

وسأذكر نبذة عن كل تسمية من هذه التسميات ، وطريقة كل منها .

١ - الجوامع

الجوامع جمع « جامع » والجامع في اصطلاح المحدثين كل كتاب حديثي يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها من العقائد والأحكام والرفاق وآداب الأكل والشرب والسفر والمقام ، وما يتعلق بالتفسير والتاريخ والتبشير والفن والمناقب والثواب وغير ذلك .

وأشهر الجوامع هي : الجامع الصحيح للبخاري - الجامع الصحيح لمسلم - جامع عبد الرزاق (١) - جامع الثوري - جامع ابن عيينه - جامع ميمر - جامع الترمذي - وغيرها ، وسأصف الجامع الصحيح للبخاري ، وأسرد كتبه ليكون مثلاً لوصف الجوامع .

الجامع الصحيح للبخاري

تسميته الكاملة :

الاسم الكامل لهذا الكتاب الذي سماه به مؤلفه هو [الجامع المسند

(١) وهو غير المصنف ، وهو جامع كبير .

الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه [(١)] .

وقد رتبته مؤلفه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري على الأبواب ، مفتتحاً بإياه بـ « كتاب بدء الوحي » ثم « كتاب الإيمان » ثم سرد كتب العلم والطهارة وغيرها حتى انتهى بكتاب التوحيد ، وبمجموع تلك الكتب / ٩٧ / سبعة وتسعون كتاباً ، كل كتاب منها جزءاً إلى أبواب ، وتحت كل باب عدد من الأحاديث .

وأرى من المناسب سرد أسماء جميع الكتب التي اشتمل عليها صحيح البخاري على الترتيب نفسه الذي رتبته البخاري ، وذلك ليرى الباحث العمادي كيف أن كتب الجوامع قد شملت جميع أبواب الدين ، وإن كان هذا السرد لا يحتاج إليه كثير من الباحثين .

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
١	بدء الوحي	٧	التيمم
٢	الإيمان	٨	الصلاة
٣	المسلم	٩	مواقيت الصلاة
٤	الوضوء	١٠	الأذان
٥	النفل	١١	الجمعة
٦	الحج	١٢	الخوف

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح من ٢٢ ، وذكر الحافظ ابن حجر في « هدي الناري » من ٨ أن اسمه « الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه » .

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
١٣	المدين	٣٢	فضل ليلة القدر
١٤	الوتر	٣٣	الاغتساف
١٥	الاستسقاء	٣٤	اليبوع
١٦	الكسوف	٣٥	السلم
١٧	سجود القرآن	٣٦	الشفعة
١٨	تقصير الصلاة	٣٧	الإجارة
١٩	التهجد	٣٨	الحوالات
٢٠	الصلاة في مسجد مكة والمدينة	٣٩	الكفالة
٢١	العمل في الصلاة	٤٠	الوكالة
٢٢	السهو	٤١	الحوث والمزارعة
٢٣	الجنائر	٤٢	الشرب والمساقاة
٢٤	الزكاة	٤٣	الاستقراض وأداء الديون
٢٥	الحج	٤٤	الخصومات
٢٦	العمره	٤٥	القطعة
٢٧	المختصر	٤٦	المظالم والغصب
٢٨	جزاء الصيد	٤٧	الشركه
٢٩	فضائل المدينة	٤٨	الزهن
٣٠	الصوم	٤٩	العيتق
٣١	صلاة التراويح	٥٠	المكاتب

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
٥١	الحبة	٧٠	الأطعمة
٥٢	الشهادات	٧١	الدقيقة
٥٣	الصلح	٧٢	الذبايح والصيد
٥٤	الشروط	٧٣	الأضاحي
٥٥	الوصايا	٧٤	الأنشربة
٥٦	الحجاء والمبشرين	٧٥	المرضى
٥٧	فرض الخمس	٧٦	الطب
٥٨	الجزية	٧٧	اللباس
٥٩	بدء الخلق	٧٨	الأدب
٦٠	الأنبياء	٧٩	الاستئذان
٦١	المناقب	٨٠	الدعوات
٦٢	فضائل أنسحاب النبي	٨١	الرفاق
٦٣	مناقب الأنصار	٨٢	القتدر
٦٤	المغازي	٨٣	الأيمان والندور
٦٥	تفسير القرآن	٨٤	الكفارات
٦٦	فضائل القرآن	٨٥	الفرائض
٦٧	النكاح	٨٦	الحفود
٦٨	الطلاق	٨٧	الدوات
٦٩	النفقات	٨٨	استتابة المرتدين

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
٨٩	الإكراه	٩٤	التمني
٩٠	الجيل	٩٥	أخبار الآحاد
٩١	تعبير الرؤيا	٩٦	الاعتصام بالكتاب والسنة
٩٢	العقن	٩٧	التوحيد
٩٣	الأحكام		

٢ - المستخرجات على الجوامع

معنى المستخرج :

المستخرجات جمع « مُسْتَخْرَج » ، والمستخرج عند الحديثين هو « أن يأتي المصنّف المستخرج إلى كتاب من كتب الحديث فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب ، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه ولو في الصحابي ، وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب ، إلا لعذر من علوه أو زيادة مهمة. وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد لها سنداً يرتضيه ، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب » (١) .

(١) انظر تدريب الراوي للسيوطي ج ١ - ص ١١٢

موافقة المستخرج للكتاب المخرج عليه في الترتيب والتبويب :

بما أن المستخرج يتفق مع الكتاب المخرج عليه في الترتيب والأبواب ، لذا فإن موضوع المستخرجات على الجوامع هو موضوع الجوامع ذاتها من حيث الترتيب وعدد الكتب والأبواب ، وبالتالي فإن طريق المراجعة فيها هي طريقة المراجعة والبحث في الجوامع عينها .

لكن ينبغي التنبيه إلى أن المستخرجات على غير الجوامع - كالمستخرجات على كتب السنن أو غيرها - وذلك مثل مستخرج قاسم بن أصبغ على سنن أبي داود ، ومستخرج أبي نعيم الأصفهاني على كتاب التوحيد لابن خزيمة ، ليست كالمستخرجات على الجوامع ، وإنما هي مثل الكتب المخرّجة عليها من أنواع المصنفات الأخرى .

عمر المستخرجات على الصحيحين :

هناك مستخرجات كثيرة على عدد من أنواع المصنفات الحديثية ، لكن المستخرجات على الصحيحين معاً أو على أحدها ، كان لها النصيب الأكبر من تلك المستخرجات ، فقد زاد عدد المستخرجات على كل من الصحيحين على عشرة مستخرجات (٢) ، وهذا لمزيد العناية من علماء الحديث بالصحيحين ، ومن هذه المستخرجات :

على البخاري : مستخرج الاسماعيلي (- ٣٧١ هـ) ومستخرج القطراني (- ٣٧٧ هـ) ومستخرج ابن أبي ذهبل (- ٣٧٨ هـ) .

(١) انظر الرسالة المتوفرة بين ص ١٦ - ٣٢

على مسلم : مستخرج أبي عتابة الاسفرايني (- ٣١٠ هـ)
 ومستخرج الميرري (- ٣١١ هـ) ومستخرج أبي حامد
 الهروي (- ٣٥٥ هـ) .
 عليها معاً : مستخرج أبي نُصَيْم الأصبهاني (- ٤٣٠ هـ) مستخرج
 ابن الأَثيرم (- ٣٤٤ هـ) ومستخرج أبي كَر
 البرقاني (- ٤٧٥ هـ) .

٣ - المستدرجات على المجموع

معنى المستدرک :

المستدرکات جمع « مُسْتَدْرَك » والمستدرک هو : كل كتاب جمع فيه
 مؤلفه الأحاديث التي استدرکها على كتاب آخر مما فاته على شرطه ، مثل
 « المستدرک على الصحيحين » ، لأبي عبد الله الحاكم (- ٤٥٥ هـ) .

ترتيب مستدرک الحاكم :

وقد رتب الحاكم مستدرکه على الأبواب ، واتبع في ذلك أصل الترتيب
 الذي اتبعه البخاري ومسلم في صحيحهما .

وقد ذكر الحاكم في هذا المستدرک ثلاثة أنواع من الأحاديث وهي :

- ١ - الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما
 ولم يخرجها .
- ٢ - الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرطها أو شرط واحد

منها . وهي التي يعبر عنها بأنها « صحيحة الاسناد » .

٣ - وذكر أحاديث لم تصح عنده ، لكنه نبه عليها .

وهو متساهل في تصحيح الأحاديث ، فبني الترتيب في اعتياد تصحيحه
 والبحث ، لكن الحافظ الذهبي تتبعه فأقره على تصحيح بعضها . وخالفه في
 البعض الآخر ، لكنه سكت عن أشياء منها . فبهذه تحتاج إلى تتبع وبحث^(١) .

وقد طبع الكتاب في الهند في أربعة مجلدات كبيرة . ومعه تعليقات
 الذهبي باسم « تلخيص المستدرک » ، لكن الطبعة فيها من الاغلاط والدقظ
 والتقديم والتأخير التي الكثير .

٤ - المجموع

أ - المقصود بالمجموع :

المجموع جمع « مَجْمُوع » ، والمقصود بالمَجْمُوع كل كتاب جمع فيه مؤلفه
 أحاديث عدة مصنفات ، ورتبه على ترتيب تلك المصنفات التي جمعها فيه .

ب - أمثلة :

هناك كتب كثيرة جمعت بين عدد من المصنفات الحديثة وأشهر هاتئ
 الكتب هي :

(١) يقوم أئونا العلامة المحقق الدكتور محمود البيرة منذ فترة بتتبع الأحاديث التي سكت
 عنها الذهبي ويعطي حكمه عليها ، كما يحقق المستدرک ذاته على عدد من النسخ
 المخطوطة ، وينوي إخراج هذا الكتاب الجليل مجدوماً بشكل يليق به . فنسأل الله
 تعالى له التوفيق والهداد والاسراع في إخراجها ، ويومئذ يرحح الباحثون .

١ - الجمع بين الصحيحين للشافعي الحسن بن محمد (- ٦٥٠ هـ)
المسمى مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المطبوعة .

٢ - الجمع بين الصحيحين أيضاً لأبي عبد الله محمد بن أبي نعيم فروع
الحنيفي (- ٤٨٨ هـ) .

٣ - الجمع بين الأصول الستة (١) لأبي الحسن رزين بن معاوية الأندلسي
(- ٥٣٥ هـ) وهو المسمى بـ « التجريد للصحاح والسنن » .

٤ - الجمع بين الأصول الستة ، وهو المسمى « جامع الأصول من أحاديث
الرسول » لأبي السعادات المعروف بلقب الأثير (- ٦٠٦ هـ) .

٥ - جمع الفوائد من جامع الأصول وجمع الزوائد ، لمحمد بن محمد بن
سليمان المغربي (- ١٠٩٤ هـ) اشتمل هذا الكتاب على أحاديث
أربعة عشر مصنفاً حديثياً وهي : الصحيحان والموطأ والسنن
الأربعة ومسند الدارمي ومسند أحمد ومسند أبي يعلى ومسند البزار
ومعاجم الطبراني الثلاثة .

فهذه المصنفات وأمثالها مرتبة على الأبواب كترتيب الجوامع (٢) ،
ولمّا كان المراجع فيها أن يجد موضوع الحديث ، ثم ينظر في ذلك
الموضوع من هذه الكتب .

(١) يعني الصحيحين ، وموطأ مالك ، وسنن الترمذي وأبي داود والنسائي .
(٢) يختلف كتاب « جامع الأصول من أحاديث الرسول » في ترتيبه عن ترتيب كتب
« الجوامع » في أنه وإن رتب الأحاديث على الأبواب ، لكنه رتب أسماء
الأبواب على أحرف اللجم ، ولم يرب الأبواب على ترتيب كتب الفقه .

٥ - الزوائد :

١ - المقصود بالزوائد :

المقصود بالزوائد : المصنفات التي يجمع فيها مؤلفها الأحاديث الزائدة في
بعض الكتب عن الأحاديث الموجودة في كتب أخرى .

وتوضيح ذلك أنه لو قلنا إن كتاب « زوائد ابن ماجه على الأصل » ول
الحسة . أي الكتاب الذي يشتمل على الأحاديث التي أخرجها ابن ماجه في
سننه ولم يخرجها أصحاب الكتب الحسة . أما الأحاديث التي شاركهم في
إخراجها فلا يذكرها كتاب الزوائد هذا .

ب - أمثلة لكتب الزوائد :

١ - مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ، لأبي العباس أحمد بن محمد
البوصيري (- ٨٤٠ هـ) وهو كتاب يشتمل على زوائد سنن ابن
ماجه على الكتب الحسة (١) الأصول .

٢ - فوائد المتتقي لزوائد البيهقي ، للبوصيري أيضاً .

وهي زوائد سنن البيهقي الكبرى على الكتب الستة .

٣ - إتقان السادة الخيرة بزوائد المسانيد العشرة . للبوصيري
أيضاً . وهي زوائد [مسند أبي داود الطيالسي - ومسند الحنيفي -
ومسند مسدد بن مسرر همد - ومسند محمد بن يحيى المدني -
ومسند إسحق بن راهويه - ومسند أبي بكر بن أبي شيبة -
ومسند أحمد بن منيع - ومسند عبد بن حميد - ومسند الحارث

(١) وهي صحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن الترمذي وأبي داود والنسائي

ابن محمد بن أبي أسامة - ومسند أبي يعقوب الموصلي [على
الكتب الستة .

٤ - الطالب العالي بزوائد المسانيد الثمانية . للحافظ أحمد بن علي بن
حجر العسقلاني (- ٨٥٢) وهي زوائد المسانيد البشارة السابقة
ما عدا مسند أبي يعقوب الموصلي ، ومسند إسحاق بن راهوية (١)
على الكتب الستة ومسند أحمد ، إلا أنه تتبع ما فات الهيثمي في
«جمع الزوائد» من زوائد أبي يعقوب ، كما ذكر زوائد تصف مسند
إسحاق بن راهوية الذي حصل عليه .

٥ - جمع الزوائد ومنبع الفوائد . للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي
(- ٨٠٧ هـ) وهي زوائد [مسند أحمد - ومسند أبي يعقوب
الموصلي - ومسند أبي بكر البرقاني - ومآجم البرقاني الثلاثة ،
الكبير والأوسط والصغير] على الكتب الستة (٢) .

٦ - كتاب مفناح كنوز السنن

هذا الكتاب يعتبر فهرساً حديثياً مرتباً على الموضوعات ، وإليك وصفاً
كاملاً له ، وبيان طريقة تصنيفه .
هو كتاب صنّفه ورثبه المستشرق الهولندي الدكتور آرثوند جانت*
فيستينك المتوفى سنة ١٩٣٩ م .

(١) وقد طبع الكتاب بدولة الكويت على نفقة وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية ؛
وحققه الشيخ العلامة حبيب الرحمن الأعظمي ، وصدر في أربعة مجلدات وذلك سنة
١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

(٢) وقد طبع الكتاب في القاهرة - ونفرت مكتبة القدسي لصاحبا حسام الدين القدسي
أتابه الله وذلك سنة ١٣٥٢ هـ في عشرة مجلدات . ومكون بالكتب الستة في كتب
الزوائد ، الصحيحين والسنن الأربعة .

A, J, WENSINCK

صنّفه باللغة الانكليزية . ثم نقله إلى اللغة العربية
مع تصحيح أخطائه ومقابلة نصوصه وتحقيقها ونشره المرحوم الأستاذ محمد فؤاد
عبد الباقي ، وكان نشره باللغة العربية لأول مرة عام ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م ،
وهذا الكتاب جملة مؤلفه فهرساً لأربعة عشر كتاباً من مشاهير كتب السنة
وأهماتها . ودليلاً على ما في تلك الكتب من الأحاديث ، وهذه الكتب هي :

- | | |
|----------------------------|--------------------|
| ١ - صحيح البخاري | ٢ - صحيح مسلم |
| ٣ - سنن أبي داود | ٤ - جامع الترمذي |
| ٥ - سنن النسائي | ٦ - سنن ابن ماجه |
| ٧ - موطأ مالك | ٨ - مسند أحمد |
| ٩ - مسند أبي داود الطيالسي | ١٠ - سنن الدارمي |
| ١١ - مسند زيد بن علي | ١٢ - سيرة ابن هشام |
| ١٣ - مغازي الواقدي | ١٤ - طبقات ابن سعد |

وقد بقي المستشرق المذكور - وهو أستاذ اللغات السامية في جامعة
ليدن - في تأليفه وترتيبه عشر سنين . كما أن الترجيم له استغرق أربع
سنوات في ترجمته وتصحيحه (١) .

أما طريقة ترتيب مواد الكتاب فقد بيّنها المرحوم الأستاذ أحمد محمد
شاكر في مقدمته الترفيية بالكتاب فقال :

« وقد رتب الأستاذ ونسبك كتابه على الماني والمسائل الدلية والأعلام
التاريخية وقسم كل معنى أو ترجمة إلى الموضوعات التفصيلية المتعلقة بذلك ، ثم
رتب عناوين الكتاب على حروف المعجم ، واجتهد في جمع ما يتعلق بكل مسألة

(١) انظر المقدمة الترفيية بالكتاب من ث

من الأحاديث والآثار الواردة في هذه الكتب، (١) .

فهذا الوصف لطريقة ترتيب الكتاب توضح أن طريقة ترتيب الكتاب وفهرسته إنما هي أولاً على الموضوعات والماني وليست على الألفاظ والمباني ، ثم يرتب تلك الموضوعات والماني على نسق حروف المعجم بالنسبة للألفاظ ، فهو إذن معجم للموضوعات ، وتحت تلك الموضوعات فقرات تفصيلية تتساق بكل موضوع ، وتحت كل فقرة من فقرات الموضوع يجمع المؤلف ما يمكنه جمعه من الأحاديث والآثار التي تتعلق بتلك الفقرة مما هو موجود في الكتب الأربعة عشر المذكورة .

وقال السيد محمد رشيد رضا رحمه الله تعالى في مقدمته التعريفية بالكتاب في بيان موضوع الكتاب وطريقته ما يلي :

« موضوع هذا الكتاب دلالة القارئ على ما أودع في كتب الصحاح والسنن والمسانيد والسير والطبقات والمغازي - المبينة في أوله - من الأحاديث والآثار والمناقب بالصفة التي شرحها ، فهو لا يبدل على مواضع الأحاديث التي تحتفظها أو تحذف أو أثلها في تلك الكتب كمتناج أحاديث الصحيحين (٢) ، وإنما يبدل على ما ورد فيها من كل موضوع عبارة أخص كلمة به تدل على أصل الموضوع . ثم ما يلبها من فروعه (٣) » .

وترتيب الكتاب على هذه الطريقة (طريقة الموضوعات) مفيد جداً ، وميزة هذه الطريقة في الترتيب ، عن طريقة الترتيب على أول لفظ من ألفاظ

(١) انظر مفتاح كنوز السنة - التعريف بالكتاب للأستاذ أحمد محمد شاكر ص ٨

(٢) كتاب مفتاح الصحيحين لمحمد الشريف بن مصطفى التوقاوي ، وهو معجم مهبر لأحاديث الصحيحين على أحرف المعجم بالنسبة لأول لفظ من الحديث . وقد مر ذكره

(٣) انظر مقدمة الكتاب للشيخ السيد محمد رشيد رضا ص : ١ - ٢ .

الحديث ، أو أي لفظ من ألفاظه في أنها تدل على الأحاديث الواردة في الموضوع الذي تريد البحث عنه ولو كنت لا تحفظها أو لا تحفظ شيئاً من ألفاظها ، على حين أن طريقة الترتيب على لفظ من ألفاظ الحديث يحتاج أن يكون الباحث حافظاً أول لفظ من الحديث أو أي لفظ من ألفاظه ، وقد لا يكون حافظاً شيئاً من ألفاظه ، على أن لكل من الطريقتين ميزة تميز بها عن الأخرى .

أما طريقة الدلالة على مواضع الأحاديث في الكتب الأربعة عشر فهي

كما يلي :

١ - بذكر رقم الباب في كل من صحيح البخاري ومسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي ، وذلك بعد ذكر الكتاب برمز (ك) وذكر الرقم المتسلسل لذلك الكتاب حسب وروده في ذلك المصنف .

٢ - بذكر رقم الحديث في كل من صحيح مسلم وموطأ مالك ومسندي زيد بن علي وأبي داود الطيالسي ، بعد ذكر الكتاب بالنسبة لصحيح مسلم وموطأ مالك ، فقط .

٣ - بذكر رقم الصفحات في كل من مسند أحمد بن حنبل وطبقات ابن سعد وسيرة ابن هشام ومغازي الواقدي ، بعد ذكر رقم الجزء كتابة بالنسبة لمسند أحمد ، وذكر الجزء ورقه والقسم بالنسبة لطبقات ابن سعد .

هذا وقد كتب على الصفحة الأولى من النسخة المطبوعة باللغة العربية من الكتاب النص التالي :

« مفتاح كنوز السنة : هو معجم مفهرس عام تفصيلي ، وضع لاكتشف عن الأحاديث النبوية الشريفة المدونة في كتب الأئمة الأربعة عشر الشهيرة ، وذلك بالدلالة على موضع كل حديث في صحيح البخاري وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي ببيان رقم الباب . وفي صحيح مسلم وموطأ مالك ومسندي زيد بن علي وأبي داود الطيالسي ببيان رقم الحديث ، وفي مسند أحمد بن حنبل وطبقات ابن سعد وسيرة ابن هشام ومغازي الواقدي ببيان رقم الصفحات . مما يمكن الباحث من الوقوف على الحديث المطلوب بغير عناء (١) »

أما الرموز التي استعملها المؤلف في الكتاب فهي ثلاثة وعشرون رمزاً . وهذه هي تلك الرموز وبيان المراد منها كما جاء في ص أ من مقدمة الكتاب .

بـ خ = صحيح البخاري ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .
 مـ س = صحيح مسلم ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أحاديث .
 بـ د = سنن أبي داود ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .
 تـ ر = سنن الترمذي ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .
 نـ س = سنن النسائي ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .
 مـ ج = سنن ابن ماجه ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .
 مـ ي = سنن الدارمي ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .
 مـ س = موطأ مالك ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أحاديث .

(١) انظر الصفحة الأولى من النسخة المطبوعة للكتاب .

ز = مسند زيد بن علي ، أحاديثه معدودة ، والرقم يدل على الحديث .
 عـ د = طبقات ابن سعد ، مقسم إلى أجزاء ، وبعض الأجزاء إلى أقسام ، والرقم يدل على الصفحة .

حـ م = مسند أحمد بن حنبل ، مقسم إلى أجزاء ، والرقم يدل على الصفحة من الجزء .

ط = مسند الطيالسي ، أحاديثه معدودة ، والرقم يدل على الحديث .
 هـ س = سيرة ابن هشام ، الرقم يدل على الصفحة .

قـ د = مغازي الواقدي ، الرقم يدل على الصفحة .

ك = كتاب . ب = باب . ح = حديث . س = صفحة .

ج = جزء . ق = قسم . قـ ا = قابل ما قبلها بما بعدها . مـ م = فوق العدد من جهة اليسار تدل على أن الحديث مكرر مرات .
 الرقم الصغير فوق العدد من جهة اليسار يدل على أن الحديث مكرر بقدره في الصفحة أو في الباب .

وهذا نموذج من الكتاب ثم حل رموز هذا النموذج :

جاء في صفحة / ٤٦ / العمود الثاني مادة « الأصابع » ثم جاء تحت هذا العنوان الفقرة الآتية وهي « الإشارة بالأصبع في الصلاة » ثم جاء تحت هذه الفقرة ما يلي :

١ - مـ س - ك ١٥ ح ١٤٧

٢ - بـ د - ك ١١ ب ٥٦

٣ - تـ ر - ك ٤٥ ب ١٠٤

٤ - نس - ك ١٢ ب ٧٩

ك ١٣ ب ٣٠ و ٣٦ - ٣٩

٥ - مج - ك ٥ ب ٢٧

٦ - مي - ك ٢ ب ٨٣ و ٩٢ .

٧ - حم - أول ص ٣٣٩ ؛ ثان ص ١١٩ ، ثالث ص ٤٧٠ ، رابع ص ٢٣١٦ و ٢٣١٨ و ٣١٩ ، خامس ص ٢٩٧ .

٨ - ط - ح ٧٨٥ .

أما حل تلك الرموز وبيان المراد منها فهو كما يلي :

١ - صحيح مسلم - كتاب الحج - حديث رقم ١٤٧

٢ - سنن أبي داود - كتاب المناسك - باب ٥٦

٣ - سنن الترمذي - كتاب الدعوات - باب ١٠٤

٤ - سنن النسائي - كتاب التطبيق باب ٧٩ وكتاب السهو باب ٣٠ و ٣٦ إلى باب ٣٩ .

٥ - سنن ابن ماجه - كتاب الإقامة - باب ٢٧

٦ - سنن الدارمي - كتاب الوضوء - باب ٨٣ و ٩٢ .

٧ - مسند أحمد - الجزء الأول صفحة ٣٣٩ ، الجزء الثاني صفحة

١١٩ الجزء الثالث صفحة ٤٧٠ الجزء الرابع صفحة

٣١٦ مكرراً مرتين في هذه الصفحة ، وكذلك في

صفحة ٣١٨ مكرراً مرتين في هذه الصفحة وكذلك

في صفحة ٣٦٩ والجزء الخامس صفحة ٢٩٧ .

٨ - مسند الطيالسي - حديث رقم ٧٨٥

أما معرفة أسماء الكتب من خلال الأرقام فقد عمل المترجم مفتاحاً للكتاب في أوله ، ذكر فيه أسماء الكتب الموجودة في الكتب الستة وسنن الدارمي وموطأ مالك مع ذكر رقم كل كتاب بجانبه مع بيان عدد أبواب كل كتاب منها إلا في صحيح مسلم وموطأ مالك فإنه بين عدد أحاديث كل كتاب ، فعليك بالرجوع إلى هذا المفتاح لمعرفة اسم الكتاب الذي يشير المؤلف إلى رقمه .
وأما الطبقات التي اعتمدها المؤلف في الكتب الأربعة عشر فهي .

١ - صحيح البخاري : طبعة ليدن سنة ١٨٦٢ - ١٨٦٨ م
و ١٩٠٧ - ١٩٠٨ م .

٢ - صحيح مسلم : طبعة بولاق سنة ١٢٩٠ هـ

٣ - سنن أبي داود : طبعة القاهرة سنة ١٢٨٠ هـ

٤ - جامع الترمذي : طبعة بولاق سنة ١٢٩٢ هـ

٥ - سنن النسائي : طبعة القاهرة سنة ١٣١٢ هـ

٦ - سنن ابن ماجه : طبعة القاهرة سنة ١٣١٣ هـ

٧ - سنن الدارمي : طبعة دهلي سنة ١٣٣٧ هـ

٨ - الموطأ : طبعة القاهرة سنة ١٢٧٩ هـ

٩ - مسند أحمد : طبعة القاهرة سنة ١٣١٣ هـ (المطبعة البغمية)

١٠ - مسند الطيالسي : طبعة حيدر آباد سنة ١٣٢١ هـ

١١ - مسند زيد بن علي : طبعة ميلانو سنة ١٩١٩ م

١٢ - طبقات ابن سعد : طبعة ليدن سنة ١٩٠٤ - ١٩٠٨ م

١٣ - سيرة ابن هشام : طبعة غوتنغن سنة ١٨٥٩ - ١٨٦٠ م

١٤ - مغازي الواقدي : طبعة برلين الترجمة سنة ١٨٨٢ م

وأكثر هذه الطبعات نادرة الآن ، بل في حكم المفقودة لذلك أحيل القارئ إلى طبعات الكتب التسمية الأولى التي هي موضوع المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، والتي بينها هناك عند الكلام على المعجم المذكور وبيان طبعات الكتب التي توافقه ، فإنها كذلك توافي فهرسة مفتاح كنوز السنة الذي نحن بصدد الكلام عليه الآن .

وأما بالنسبة للكتب الخمسة الباقية فارت تيسر له طبعة من الطبعات المذكورة التي اعتمدها المؤلف فيها ونمت ، وإن لم يتيسر فعليه طبعة مقارنة لتلك الطبعات ، ومع كثرة المراجعة يمكن أن يصل إلى طبعته في المكان على وجه التقريب .

ملاحظة : كتب في نهاية المفتاح الذي عمله الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في أول كتاب مفتاح كنوز السنة ما يلي : « تنبيه : إذا لم يجد الباحث طبعته في الباب المذكور عليه بالمدد فليقدمه بباب أو بابين أو ليتأخر عنه بباب أو بابين فإنه لا بد ظافر بالذي يريد ، ومنشأ ذلك اختلاف عدد الأبواب باختلاف الطبعات . اللهم إلا في صحيح البخاري إذا ما رُقِّمَتْ نسخته طبق النسخة المطبوعة في لندن . فإنها معدودة الكتب والأبواب » .

هذا وقد ذكر الأستاذ أحمد شاكر رحمه الله في مقدمته التبريفية بالكتاب أن المؤلف لم يفهرس الآراء الفقهية التي للملك وغيره في الموطأ ، وإنما اقتصر على فهرسة الأحاديث فقط ، كما أنه لم يرقم الأسانيد المكررة التي

يذكرها مسلم في صحيحه لتقوية الحديث الأول في الباب الذي يورده كاملاً (١) وهذا العمل منه في هذا الكتاب هو الذي أنبئه أيضاً في فهرسة المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، لكن نبه على ذلك هناك صراحة .

وأخيراً فإن الكتاب مفيد المشتغل بالحديث جداً ، إذ يوفر عليه من الوقت ما لا يحظر البال ، ولا يقدر هذا الكتاب قدره إلا من عرفه واستفاد منه في البحث عن مواضع الأحاديث ، لا سيما للباحثين الذين يعدون بحوثاً علمية كرسائل التخصص « الماجستير والدكتوراه » في موضوع من الموضوعات التي لها صلة بالحديث الشريف وعلومه ، فإنه يفيدهم فائدة جليلة ويجمع لهم ما يتعلق بموضوعهم من الأحاديث بشكل ليس له نظير في كتاب آخر ، بل يعطهم فقرات الموضوع ، وما ورد في تلك الفقرات من الأحاديث والآثار ، فهو على صغر حجمه أكثر فائدة في الدلالة على مواضع الأحاديث في الموضوع الواحد من كتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي على كبر حجمه وثقل حملته ، وإن كان لهذا الأخير ميزة على الأول من نواح أخرى .

هذا ويتنازع هذا الكتاب أيضاً عن كتاب المعجم المفهرس بذكره للأعلام ، وما ورد فهم من الأحاديث والآثار وبيان سيرتهم في الكتب التي تولى فهرستها ، وهذه ميزة مهمة يتميز بها هذا الكتاب ، انظر على سبيل المثال ما يتعلق بترجمة عمر بن الخطاب من ص ٣٥٧ إلى ص ٣٦١ ترى الفقرات الكثيرة وما تحتها من الأحاديث والآثار والأخبار التي تتعلق بسيرته بحيث يستطيع من يريد إعداد بحث متكامل عن سيدنا عمر أن يأخذ مادته العلمية من دلالة هذه الصفحات القلائل .

وقد أتى على الكتاب وقدره وقدره عالمان من كبار علماء هذا العصر

(١) المقدمة للشيخ أحمد شاكر ص ٢٧

وهما الشيخ محمد رشيد رضا والشيخ أحمد محمد شاكر رحمهما الله^(١)، ولا يعني هذا أن الكتاب ليس فيه نقص أو ليس عليه ملاحظات ، ولكنه جهد يمكن الاستفادة منه بشكل جيد والله أعلم .

القسم الثاني

هذا القسم من المصنفات المرتبة على الأبواب ، لكن أبوابها وموضوعاتها لم تشمل جميع أبواب الدين ، وإنما شملت أكثر الموضوعات ، لا سيما الموضوعات الفقهية ، فالغالب عليها ترتيبها على الأبواب الفقهية ، فتراها تبدأ بكتاب الطهارة ثم الصلاة ثم بقية العبادات ثم المعاملات ، وهكذا بقية الأبواب المتعلقة بالأحكام والفقه ، وقد يُذكر فيها ما يتعلق بغير ذلك ككتاب الإيمان أو الآداب وما إلى ذلك ..

وأشهر أسماء هذا القسم من المصنفات الحديثة هو :

- ١ - السنن .
 - ٢ - المصنفات .
 - ٣ - الموطآت .
 - ٤ - المستخرجات عليها .
- وسأذكر نبذة عن كل مسمى من هذه المسميات ، وطريقة كل منها .

١ - السنن

أ - تعريف السنن :

السنن في اصطلاح الحديثين هي الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية . وتشتمل على الأحاديث المرفوعة فقط ، وليس فيها شيء من الموقوف أو المقطوع ، لأن الموقوف والمقطوع لا يسمى سننة في اصطلاحهم ، ويسمى حديثاً .

قال الكتاني في الرسالة المستطرفة : « ومنها كتب تعرف بالسنن ، وهي في اصطلاحهم الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية ، من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة إلى آخرها ، وليس فيها شيء من الموقوف ، لأن الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سنة ويسمى حديثاً » (١) .

قلت : يوجد في بعض السنن غير الأحاديث المرفوعة ، لكنه قليل جداً بالنسبة للمصنفات والموطآت .

ب - أمثلة :

وكتب السنن كثيرة جداً . فمن أشهرها :

- ١ - سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (- ٢٧٥ هـ) .
- ٢ - سنن النسائي ، التي تسمى بـ (المجتبى) لأبي عبد الرحمن أحمد ابن شعيب النسائي (- ٣٠٣ هـ) .
- ٣ - سنن ابن ماجه ، لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني (- ٢٧٥ هـ) .
- ٤ - سنن الشافعي، لمحمد بن إدريس الشافعي (- ٢٠٤ هـ) .

(١) الرسالة المستطرفة ص ٣٢

(١) انظر القلمة التعريفية لكل منها في أول الكتاب المذكور .

٥ - سنن البيهقي ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨-٥٤٥) .

٦ - سنن الدارقطني ، لعلي بن عمر الدارقطني (٣٨٥ - ٤٨٠) .

٧ - سنن الدارمي ، لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (٢٥٥ - ٣٢٠) .

وقد طبعت هذه السنن كلها والحمد لله . وطبع أكثرها عدة طبعات .

ومن المناسب أن أسرد أسماء كتب بعض هذه السنن ، كما فعلت في سرد أسماء كتب وموضوعات بعض المجموعات . وذلك ليُرى الفرق بينها من حيث شمول موضوعاتها جميع أبواب الدين وعنده ، فهذه أسماء كتب سنن أبي داود مرتبة كما جاءت في السنن .

(* * *)

أسماء الكتب في سنن أبي داود

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
١	الطهارة	٢١	الأيان والنذور
٢	الصلاة	٢٢	اليوم
٣	صلاة الاستسقاء	٢٣	الأفضية
٤	صلاة السفر	٢٤	العيلم
٥	التطوع	٢٥	الأثرية
٦	شهر رمضان	٢٦	الأطعمة
٧	السجود	٢٧	الطب
٨	الوتر	٢٨	المَنَاق
٩	الزكاة	٢٩	الحروف والقراءات
١٠	اللقطة	٣٠	الحَمَام
١١	المناسك	٣١	اللباس
١٢	النكاح	٣٢	الترجل
١٣	الطلاق	٣٣	الخاتم
١٤	الصوم	٣٤	الفنن
١٥	الجهاد	٣٥	المهدي
١٦	إيجاب الأصاحي	٣٦	الملاحم
١٧	الوصايا	٣٧	الحدود
١٨	الفرائض	٣٨	الديات
١٩	الخراج والإمارة والقسي	٣٩	الشنة
٢٠	الجنائز	٤٠	الادب

٢ - المصنفات

أ - تعريف المصنف :

المصنف في اصطلاح المحدثين هو الكتاب المرتب على الابواب الفقهية ، والمشتمل على الاحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة . أي فيه الاحاديث النبوية ، وأقوال الصحابة ، وفتاوى التابعين ، وفتاوى أتباع التابعين أحياناً .

ب - الفرق بين المصنف والسنن :

والفرق بين المصنف ، و « السنن » ، أنه « المصنف » يشتمل على الاحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة ، على حين أن « السنن » لا تشتمل على غير الاحاديث المرفوعة إلا نادراً ، لأن الاحاديث الموقوفة والمقطوعة لا تسمى في اصطلاحهم « سنناً » .

وما عدا هذا الفارق فإن « المصنف » و « السنن » متشابهان كل التشابه .

ج - أمثلة :

١ - المصنف ، لابي بكر عبيد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (- ٢٣٥) (١) .

(١) لقد يوزر بطبع الكتاب في حيدرآباد في الهند ، نطبع الجزء الأول بالمطبعة العزيزية سنة ١٣٨٦ هـ واعتنى بتصحيحه ونشره عبد الخالق خان ، ثم طبع الجزء الثاني إلى الخامس بمطبعة العلوم الشرقية لصاحبها السيد يوسف علي ، وصدر الجزء الخامس ١٣٩٠ هـ ثم توقف الطبع ولم يتم المصنف بل وصل الطبع إلى نهاية كتاب السيد .

٢ - المصنف ، لابي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعائي (- ٢١١ هـ) (١) .

٣ - المصنف ، ليعقبي بن مخلد القرطبي (- ٢٧٦ هـ) .

٤ - المصنف ، لابي سفيان وكيع بن الجراح الكوفي (- ١٩٦ هـ) .

٥ - المصنف ، لابي سلمة حماد بن سلمة البصري (- ١٦٧ هـ) .

٣ - الموطآت

أ - معنى الموطأ وحقيقته :

الموطآت جمع « موطأ » ، والموطأ لغة . « السَّهْلُ المَبْتِئُ » ، قال في القاموس : « وَطَأَهُ : هَيَّأَهُ وَدَمَّتُهُ وَسَهَّلَهُ » ، كَوَطَأَهُ ... ورجل موطأه الاكتاف ، كَمُظْطَمٍ ، سَهَّلَ دَمِثُ كَرِيمٍ مَضِيافٌ ، (٢) .

والموطأ في اصطلاح المحدثين هو الكتاب المرتب على الابواب الفقهية ، ويشتمل على الاحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة ، فهو « كالمصنف » تماماً وإن اختلفت التسمية .

ب - سبب تسميته :

والسبب في تسمية هذا النوع من المؤلفات الحديثية بـ « الموطأ » ، أن مؤلفه وطاءه للناس ، أي سهّله وهيأه لهم .

وقيل إن السبب في تسمية مالك كتابه بـ « الموطأ » ، ما روي عنه أنه قال : عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة . فكلهم

(١) وقد طبع هذا المصنف وتم طبعه والمحدث في أحد عشر مجلداً .

(٢) القاموس : ٣٤/١

وأطاني عليه (١) ، فسميته الموطأ .

ج - أمثلة :

- ١ - الموطأ للإمام مالك بن أنس المدني (- ١٧٩ هـ) (٢) .
- ٢ - الموطأ لابن أبي ذئب محمد بن عبد الرحمن المدني (- ١٥٨ هـ) .
- ٣ - الموطأ لأبي محمد عبد الله بن محمد المروزي المعروف بـ «عبدان» (- ٢٩٣ هـ) .

٤ - المستخرجات عليها

أي المستخرجات على ما ذكر في القسم الثاني من المصنفات وهي (السنن والمصنفات والموطآت . لكن لم أجد - فيما اطلعت عليه - مستخرجات على هذه الأنواع من المصنفات سوى على السنن ، وأما المصنفات والموطآت ، فلا أعرف أن أحداً صنف مستخرجات عليها والله أعلم .
والمستخرجات المؤلفة على كتب السنن هي مثلاً في الترتيب والتبويب ، لذا فإن المراجعة فيها كالمراجعة في أصلها ، ومن المستخرجات على السنن ، المستخرج على سنن أبي داود لقام بن أصبغ .

(١) أي واقفي عليه .

(٢) طبع موطأ مالك عدة طبعات ، وأجودها أخيراً ، طبعة عيسى الباني الحلبي بتصحيف وتطبيق محمد فؤاد عبد الباقي سنة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م .

القسم الثالث

وهو المصنفات المشتملة على الأحاديث المتعلقة في جانب من جوانب الدين أو باب من أبوابه . وهي كثيرة ، وأذكر أشهرها ، فنها :

١ - الأجزاء

أ - ما هو الجزء ؟

الأجزاء جمع « جزء » والجزء الحديثي في اصطلاح الحديثيين يعني كتاباً صغيراً يشتمل على أحد أمرين :

١ - إما جمع الأحاديث المروية عن واحد من الصحابة أو من بعدهم ، مثل :

« جزء ما رواه أبو حنيفة عن الصحابة » للاستاذ أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (- ١٧٨ هـ) .

٢ - وإما جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد على سبيل البسط والاستقصاء ، مثل :

« جزء رفع اليدين في الصلاة » لبيحاري و « جزء القراءة » لـ الإمام له أيضاً .

ب - متى يبحث فيه ؟

ترجع للجزء وتبحث فيه إذا كنت تريد حديثاً مروياً من طريق صحابي ما أو من طريق أحد مشاهير الرواة ممن يُجمع حديثه ، أو إذا كنت تريد حديثاً يتعلق بموضوع الجزء الذي بين يديك .

٢ - الترغيب والترهيب

كلمة في هذه المصنفات :

كتب الترغيب والترهيب هي الكتب الحديثية المرتبة على أساس جمع الأحاديث الواردة في الترغيب بأمر من الأمور المطلوبة ، أو الترهب من أمر من الأمور المنهي عنها ، وذلك كالترغيب ببر الوالدين ، والترهب من عقوقها . وقد صُنف في هذا النوع عدد من المصنفات ، منها مصنفات صنفها مؤلفوها بأسانيدھا استقلالاً ، ومنها كتب مجردة من الأسانيد ، ومتتفة من مصنفات أخرى .

أصله :

- ١ - الترغيب والترهيب لزمي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري^(١) (- ٦٥٦ هـ) وهو من الكتب المتتفة والمجردة من الأسانيد ، مع ذكر تحريجها ومرتبها .
- ٢ - الترغيب والترهيب ، لأبي حفص عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين (- ٣٨٥ هـ) وهذا الكتاب صنفه مؤلفه استقلالاً مع ذكر الأسانيد .

٣ - الزهر والفضائل والآداب والأخلاق

هناك مصنفات كثيرة أفردت لهذا النوع من الموضوعات ، فجمعت أكبر عدد من الأحاديث والآثار المتعلقة بالموضوع ، وهي كتب نفيسة تشيع الموضوع حقها ، وتحتوي على ثروة خصبة من الأحاديث والآثار .

فمن أراد أن يعرف حديثاً من الأحاديث متعلقاً بهذه الموضوعات ، أو أراد كتابة بحث أو مقالة علمية في بعض هذه الموضوعات - واحتاج إلى الأحاديث والآثار ليستشهد بها وليدعم أقواله ، فعليه أن يرجع إلى هذه الكتب ويبحث فيها فإنه يجد فيها طليقته .

فمن هذه المصنفات :

- أ - كتاب ذم الغيبة .
- ب - كتاب ذم الحسد .
- ج - كتاب ذم الدنيا . الثلاثة لابن أبي الدنيا بكر عبد الله بن محمد البندادي (- ٢٨١ هـ) .
- د - كتاب أخلاق النبي ﷺ لأبي الشيخ أبي محمد عبد الله بن محمد الأسهاني (- ٣٦٩ هـ) .
- هـ - كتاب الزهد للإمام أحمد بن حنبل (- ٢٤١ هـ)^(١)

(١) طبع الكتاب ثم صور في بيروت ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م . ونشرته دار الباز للنشر والتوزيع بمكة المكرمة لصاحبا عباس أحمد الباز .

و - كتاب الزهد لعبد الله بن المبارك (- ١٨١ هـ) (١)

ز - كتاب الذكر والدعاء لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الكوفي صاحب أبي حنيفة (- ١٨٢ هـ) .

ح - كتاب فضائل القرآن للإمام الشافعي .

ط - كتاب فضائل الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني (- ٤٣٠ هـ) .

ي - كتاب رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ، لأبي زكريا يحيى ابن شرف النووي (- ٦٧٦ هـ) (٢) .

٤ - المؤلفات

كتب الأحكام هي الكتب التي اشتملت على أحاديث الأحكام فقط ، وهي أحاديث انتقاها مؤلفو هذه الكتب من المصنفات الحديثية الأصول . ورتبوها على أبواب الفقه ، ومنها الكبير ، ومنها المتوسط ، ومنها الصغير ، وهي كثيرة ، وأشهرها :

أ - الأحكام الكبرى لأبي محمد عبد الحق ابن الرحمن الأشبيلي (- ٥٨١ هـ) .

ب - الأحكام الصغرى له أيضاً .

ج - الأحكام ، لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (- ٦٠٠ هـ)

(١) طبع الكتاب

(٢) طبع الكتاب عدة طبعات ، وانتشر بين عامة الناس ، وهو كتاب مفيد نافع يحسن اقتناؤه لكل مسلم .

د - عمدة الأحكام عن سيد الأنعام ، له أيضاً .

هـ - الإلمام في أحاديث الأحكام ، لحمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد (- ٧٠٢ هـ) .

و - الإلمام بأحاديث الأحكام ، له أيضاً ، وقد اختصره من كتاب « الإلمام » .

ز - المنتقى في الأحكام . لعبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني (- ٦٥٢ هـ) .

ح - بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر الملقب بالمقلائي (- ٨٥٢ هـ) .

وقد شُرِّحت أكثر هذه الكتب ، وطبع بعضها طبعات متعددة ، وحدها ، أو مع شروحها .

٥ - موضوعات خاصة

هناك كتب أفردت لأبواب خاصة ، بحث مؤلفوها موضوعاً واحداً فقط في كل كتاب ، أشيعهم من جميع جوانبه ونشروا في ثنائيه عدداً كبيراً من الأحاديث المتعلقة بذلك الموضوع ، وهي كتب نفيسة جديرة بالعناية والاهتمام ، لاسيما للباحثين في تلك الموضوعات ، ليتعرفوا على ما ورد فيها من الأحاديث والآثار ، التي لا توجد في المصنفات الحديثية المشهورة ، ومن هذه الكتب :

أ - كتاب الإخلاص ، لأبي بكر عبد الله بن محمد ، المعروف بابن أبي الدنيا (- ٢٨١ هـ) .

ب - كتاب الأسماء والصفات ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البهقي (- ٤٥٨ هـ) .

ج - كتاب ذم الكلام ، لابي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري
المروزي (- ٤٨١ هـ) .

د - كتاب الفتن والملاحم ، لابي غسان الله شيم بن حماد المروزي
(- ٢٢٨ هـ) .

هـ - كتاب الجهاد ، لعبد الله بن المبارك المروزي . وهو أول من صنف
في الجهاد .

٦ - كتب الفقه الأخرى

وأقصد بكتب الفنون الأخرى ، الكتب المصنفة في الأصل في غير
الحديث النبوي ، ككتب التفسير والفقه والتاريخ وغيرها التي صنف في
موضوعاتها ، لكن أوردت كثيراً من الأحاديث النبوية بين ثناياها حسب مقتضيات
المقام ، لكن الذي يمتنينا من هذه المصنفات التي تورد الأحاديث نوظف
فقط وهما :

أ - المصنفات التي يزوي الحديث بالسند أصالة ، لا أخذاً من كتاب آخر .

ب - أو المصنفات التي تورد الحديث مجرداً عن السند ، ثم تذكر من
أخرجه من أصحاب الكتب الحديثية . أما التي تورد الحديث بدون
سند ، ولا تذكر من أخرجه ، فلا نفيدها في هذا الباب .

والكتب التي يتوفر فيها أحد الشرطين السابقين كثيرة والحمد لله
في سائر العلوم والفنون الشرعية والعربية ، فنها :

أ - تفسير الطبري ، المسمى « جامع البيان » عن تأويل آي القرآن ،

لابي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠ هـ) (١) .

ب - تفسير ابن كثير ، لابي الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي
(٧٧٤ هـ) (٢) .

ج - الدر المنثور في تفسير الكتاب العزيز بالمتأثر للبيهقي (٩١١ هـ) (٣) .

د - المجموع شرح المذهب [في الفقه الشافعي] للنووي (٤) .

هـ - المغني (في الفقه الحنبلي) لابي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة
المقديسي (- ٦٢٠ هـ) (٥) .

و - تاريخ الطبري ، لابي جعفر الطبري المذكور .

٧ - كتب التخريج

كتب التخريج هي الكتب التي تولى مؤلفوها فيها تخريج الأحاديث
الواقعة في بعض المصنفات الأخرى ، وهذه الكتب تتنوع بنوع موضوع
الكتب التي تُخرَج أحاديثها . فقد تكون الكتب المراد تخريج أحاديثها في
التفسير أو الفقه أو اللغة أو غيرها .

(١) هذا الكتاب قيس جداً من وجوه كثيرة ، منها إيراد مؤلفه الأحاديث بأسانيد
أصالة . أي يروي تلك الأحاديث بأسانيد هو إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وقد
طبع الكتاب قديماً ، ثم طبعه دار المعارف بمصر بتحقيق العلامة المحقق محمود شاكر
وتخرجه أخيه علامة العصر الرحوم أحمد شاكر جزاهما الله خيراً وأجزل مؤثريهما .
لكنه لم يتم الكتاب - وبالأسف - وإلغا صدر منه ستة عشر مجلداً فقط .

(٢) طبع الكتاب مراراً

(٣) وقد طبع الكتاب

(٤) وقد طبع أيضاً

(٥) وقد طبع مراراً

وقد مرّ بنا في أول الكتاب الكلام على كتب التخرّيج ، وذكرت عدداً منها ، وغايج من تلك الكتب مع وصفها ، وبيان موضوع كل منها ، والآن اقتصر على ذكر أسماء بعضها ، فمنها :

أ - تخرّيج أحاديث الكشاف للحافظ أبي محمد عبد الله بن يوسف (١) الزبلي .

ب - نصب الراية لأحاديث الهداية له أيضاً .

ج - التلخيص الحبير في تخرّيج أحاديث ترح الوجيز الكبير . للحافظ ابن حجر العسقلاني .

د - مناهل الصفا في تخرّيج أحاديث الشفاء للسيوطي .

هـ - فلقئ الاسباح في تخرّيج أحاديث الصحاح ، للسيوطي أيضاً .

و - المنى عن حمل الاسفار في الاسفار في تخرّيج ما في الاحياء من الاخبار للحافظ العراقي . (٢)

٨ - الشروح المرتبة والتعليقات عليها

هناك شروح لبعض الكتب العلمية ، اعتنى مصنفوها - الذين لهم معرفة وعناية بالحديث - بإيراد الاحاديث الكثيرة مع بيان خارجها في تلك الشروح ، لذا تعتبر تلك الشروح مصدراً خصباً من مصادر التخرّيج ، وهي كثيرة ، فمنها :

أ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للحافظ ابن حجر العسقلاني .

ب - عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، لقاضي القضاة أبي محمد

(١) وسماء بعضهم : يوسف بن عبد الله

(٢) وقد طبع أكثر هذه الكتب

محمود بن أحمد الميني (- ٨٥٥ هـ) .

ج - شرح الاحياء ، لأبي الفيض محمد مرتضى الزبيدي .

د - فتح القدير ، [شرح الهداية في فقه الحنفية] لكلال الدين محمد ابن عبد الواحد ، الشهير بابن الهمام (- ٨٦١ هـ) (١) .

هذا وإن التعليقات التي يضمها بعض العلماء الذين لهم عناية بالحديث وعلومه في هذا العصر أنشاء تحفيقهم لبعض الكتب المشتملة على أحاديث غير معروفة الخرج ، يمكن الاستفادة منها لمعرفة مخارج تلك الاحاديث .

ومن هؤلاء العلماء على سبيل المثال ، الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ، وأخوه الشيخ محمود شاكر . والشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، والشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ، والشيخ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله ، وغيرهم . جزى الله تعالى الكل أفضل الجزاء وأجزل مثوبتهم .

(١) وقد طبع هذه الكتب الأربعة كلها والمجلد الله.

الفصل الخامس

الطريقة الخامسة

التخريج عن طريق النظر في مال الحرب متناً وسراً

التفريغ عن طريق النظر في حال الحرب متأ و سراً

المقصود بهذه الطريقة :

أي إيمان النظر في أحوال الحديث وصفاته التي تكونت في متن ذلك الحديث أو سنده ، ثم البحث عن مَخْرَج ذلك الحديث عن طريق معرفة تلك الحالة أو الصفة في المصنفات التي أفردت لجمع الأحاديث التي فيها تلك الصفة في المتن أو السند .

والأمثلة على ذلك كثيرة ، نختزى بمعضا ليقاس عليها غيرها . وأبدأ بالصفات أو الأحوال التي في المتن ثم التي في السند ، ثم التي فيها جميعاً .

١ - المتن :

أ - إذا ظهرت على متن الحديث إشارات الوضع : وذلك إما لكالة ألفاظه ، أو فساد معناه ، أو مخالفته لصريح القرآن أو ...

فأقرب طريق لمعرفة مَخْرَجِه هو النظر في كتب « الموضوعات » فغالباً ما تجده مع تحريجه والكلام عليه ، وبيان واضحه .

ثم إن كتب الموضوعات منها ما هو مرتب على الحروف . ومنها ما هو مرتب على الأبواب وهي كثيرة . فمن الكتب المرتبة على الحروف :

المصنوع في معرفة الحديث الموضوع ، وهو المسمى (الموضوعات

(١) طبع الكتاب ، ونصره مكتب المطبوعات الاسلامية بطلب بتحقيق أستاذنا الجليل المحقق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة وذلك سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م ، وظهر الكتاب مجلة أيقنة وتحقيق مفيد.

الصنرى للشيخ على القاري المهرؤوي (- ١٠١٤ هـ) .

ومن الكتب المرتبة على الأبواب كتاب « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة » تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن عيراق الكنتاني (- ٩٦٣ هـ) (١) .

ب - إذا كان من الأحاديث القدسية : فأقرب مصدر للبحث عنه هو الكتب التي أفردت لجمع الأحاديث القدسية فإنها تذكر الحديث ، وتذكر من أخرجه . فمنها :

١ - مشكاة الأنوار في ما روي عن الله سبحانه وتعالى من الأخبار ، لـهي الدين محمد بن علي بن عربي الحاتمي الأندلسي (- ٦٣٨ هـ) جمع فيه مائة حديث وحديثاً واحداً بأسانيدها .

٢ - الاتحافات السنية بالأحاديث القدسية للشيخ عبد الرؤف المناوي (- ١٠٣١ هـ) جمع فيه / ٢٧٢ / حديثاً بدون أسانيد ورتبها على الحروف (٢) .

٣ - السند :

أ - إذا كان في السند لطيفة من اطائف الإسناد ، مثل :

(١) طبع الكتاب مطبعة عاطف بصر ، ونشرته مكتبة القاهرة بتصحيح وتعليق كل من السيد عبد الله بن محمد بن الصديق الفاري ، والرحوم شيخنا الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف وذلك سنة ١٣٧٥ هـ

(٢) طبع الكتاب عدة طبعات منها الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م بطبعة محمد علي صبيح

١ - أن يوجد أب يروي الحديث عن ابنه ، فأقرب مصدر لتخريجه هو الكتب التي أفردت* لجمع الأحاديث التي فيها رواية الآباء عن الأبناء . مثل :

كتاب « رواية الآباء عن الأبناء » لآبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ) .

٢ - أو يكون الإسناد مسلسلاً . فيستعان بالكتب التي جمعت الأحاديث المسلسلة .

مثل كتاب « المسلسلات الكبرى » للسيوطي ، وقد جمع فيه ٨٥ / حديثاً .

ومثل كتاب « المناهل المسئلة » في الأحاديث المسلسلة لمحمد بن عبد الباقي الأيوبي (١٣٦٤ هـ) وقد جمع فيه ٢١٢ / حديثاً .

٣ - أو يكون الإسناد مرسلًا . فيستعان بكتب المراسيل التي جمعت كثيراً منها ، مثل :

كتاب « المراسيل » لآبي داود السجستاني ، وهو مرتب على الأبواب (١) .

وكتاب « المراسيل » لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد الحنظلي الرازي (٣٢٧ هـ) (٢) أو يكون في السند راوٍ ضعيف ، فيبحث عنه في كتب الضعفاء والمتكلم فيهم كـ « كتاب ميزان الاعتدال » للذهبي .

(١) طبع الكتاب بمصر مطبعة محمد علي سبيح
(٢) طبع الكتاب مكتبة الشئ ببغداد وبإشراف سبهي السامرائي

٣ - المتن والسند معاً :

هناك صفات وأحوال تكون أحياناً في المتن وأحياناً في السند، وذلك كالدلة والابهام. فالأحاديث التي يوجد فيها شيء من هذا يبحث عنها في كتب أفردها العلماء للكلام عليها . فمن هذه الكتب .

أ - علل الحديث ، لابن أبي حاتم الرازي ، وهو كتاب مرتب على الأبواب ، يذكر تحت كل باب الأحاديث المعلولة ، ويبين علتها بشكل جيد (١) .

ب - الأسماء المبهمة في الأبناء المسكوة ، للخطيب البغدادي ، وموضوعه إيراد الأحاديث التي تشتمل متونها على أسماء مبهمة ، ثم بيان الاسم المبهم بإيراد الحديث من طريق آخر فيه ذكر اسم هذا المبهم صريحاً (٢) وهو مرتب على الحروف بالنسبة للاسم المبهم . واستخراج الاسم المبهم منه عسر جداً ؛ لأن العارف بالمبهم لا يحتاج إلى كشفه ، والجاهل به لا يعرف موضعه .

ج - المستفاد من مبهات المتن والإسناد لآبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم المرافي (٨٢٦ هـ) وهو مرتب على الأبواب الفقهية ، وهو من

(١) طبع الكتاب في القاهرة سنة ١٣٤٣ هـ بتحقيق عب الدين الخطيب ، ثم صورته مكتبة الشئ ببغداد والكتاب في مجلدين

(٢) لم يطبع الكتاب بعد . وقد سجل هذا الكتاب لتحقيقه في بحث علمي لثليل درجة « الملاجستير » في قسم الحديث بكلية أصول الدين بالرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . تحت إشراف العبد الضعيف مؤلف هذا الكتاب ، فصيأت طبع قريباً طبعة محققة مفيدة تسهل الاستفادة منه إن شاء الله تعالى .

أجمع الكتب في هذا الباب وأنفعها (١) .

هذه طرق خمسة يمكن بواسطتها تخريج الحديث ، ومعرفة مصادره التي روته وأخرجته ، وهي طرق توصلت إليها عن طريق التتبع والاستقراء والبحث ، ولم أجد أحداً قبلي تنبهاً أو استقراءها ، والظاهر أنهم لم يفعلوا ذلك لعدم ميسر الحاجة إلى مثل هذا - كما أنشئت إلى ذلك في المقدمة - إلا أن أكثر الباحثين وطلبة العلم في هذا الزمان صار في حاجة ماسة إلى بيان طرق التخريج ، وذكر المصنفات التي يستعان بها في كل طريق .

ولذلك قمت بتأليف هذا الكتاب ، وبيان هذه الطرق حتى تكون عملية تخريج الحديث ميسورة ومنفتحة بين طلبة العلم الشرعي ، بل بين سائر المتقنين عامة . ولئلا تكون معرفة تخريج الحديث محصورة في أشخاص محدودين يموت هذا العلم بموتهم ، فقد قال سيدنا عمر بن عبد العزيز : « فإن العلم لا يهلك حتى يكون ميسراً » .

لكنني لا أدعي السكال في هذا التتبع والاستقراء ، ولا الإحاطة بجميع طرق التخريج التي يمكن اتباعها ، فقد يظهر لي أو لغيري في المستقبل طرق أخرى يمكن سلوكها لتخريج الأحاديث بسهولة ويسر ، لكن هذا جهد المقل أقدمه للباحثين وطلبة العلم المنشوقين إلى معرفة مخارج الأحاديث ومصادرها في مصنفات علمائنا الأوائل ، والحمد لله رب العالمين .

الباب الثاني

دراسة الأسانيد والحكم على الحديث

وفي مائة فصول :

الفصل الأول :

ما تحتاجه دراسة الأسانيد من علم الجرح والتمديد .

الفصل الثاني :

أنواع الكتب المؤلفة في تراجم الرجال ، ودراسة أشهرها .

الفصل الثالث :

مراحل دراسة الأسانيد .

(١) طبع الكتاب بمطابع الرياض بالسعودية

الفصل الأول

ما تحتاجه دراسة الأسانيد من علم المراجع والتعديل

المقصود بـ « دراسة الأسانيد » دراسة سلسلة رجال الاسناد بالرجوع إلى ترجمة كل منهم . ومعرفة القوي والضعيف منهم بشكل عام ، ومعرفة أسباب القوة والضعف في كل منهم بشكل مفصل ، وكشف الاتصال أو الانقطاع بين رجال سلسلة الاسناد . من معرفة مواليد الرواة ووفياتهم ، ومن معرفة تدليس بعض الرواة لا سيما إذا عنعنوا (١) ، ومن الاطلاع على أقوال أئمة الجرح والتعديل في أن فلاناً سمع من فلان ، أو أن فلاناً لم يسمع من فلان . وبالنوس في خبايا الاسناد لاستخراج الملل الخفية التي لا تبدو لـ كل ناظر في ذلك السند ، ومعرفة الصحابة والتابعين لتدبير المرسل من الموصول والموقوف من المقطوع ، إلى غير ذلك من الدراسة الدقيقة المبينة على العلم بأصول الجرح والتعديل ومعرفة الرواة التي يندرج تحتها علوم كثيرة ، كـ « المتفق والمفترق » ، « المتشابه » ، « والكنى والألقاب » وغيرها .

والمقصود بـ « الحكم على الحديث » أن نقرر النتيجة التي توصلنا إليها من خلال دراسة الاسناد بقولنا مثلاً : « هذا إسناد صحيح » أو « هذا إسناد ضعيف » أو « هذا إسناد موضوع » ، وذلك حسب قواعد دقيقة وأصول محددة ، لا يستطيع تطبيقها بشكل جيد إلا من قمرس في بحث الأسانيد مدة طويلة ، وعرف طريقة القوم من تلك الممارسة الطويلة .

هذا بالنسبة للحكم على إسناد الحديث . أما الحكم على متن الحديث ، فإنه يحتاج - زيادة على ما تقدم - إلى أمور أخرى مهمة ، مثل النظر في ذلك

(١) أي قالوا في أدائهم « عن فلان » ولم يصرحوا بالسماع أو التحديث . وقبلي « لا سيما إذا عنعنوا » لأن بعض المدلين يصرح بالسماع عن شيخه ، ومع ذلك يكشف له تدليس ، وذلك إذا كان من يدل تدليس الضوية

المتن هل فيه شذوذ أو علة قاذرة ، أو هل روي هذا المتن بإسناد آخر أو بأسانيد أخرى يمكن أن يتغير الحكم بسببها ؟ والحكم على متن الحديث كقولنا مثلاً « هذا حديث صحيح » أو « هذا حديث ضعيف » أصعب وأدق من الحكم على الاسناد وحده ، فلا يقوى عليه إلا الأئمة الجهابذة ، أو من عانى هذه الصنعة زمناً طويلاً جداً ، وكان له اطلاع واسع على الأسانيد والتون .

انقسام الحديث إلى سند ومتن :

يتألف كل حديث من الأحاديث من قسمين هما السند والمتن ، ولا يتصور - في اصطلاح الحديثين - حديث إلا وفيه هذا القسمان ، وأما ما نجده أحياناً من التون الحديثية المجموعة في بعض المصنفات أو الأجزاء ، فهي أحاديث مجردة عن أسانيدھا التي روت تلك التون بواسطتها . وجردها بعض العلماء اختصاراً وتيسيراً على بعض الطلبة المتدئين أو الصغار أو العوام ، ومن أرادھا بأسانيدھا فعليه الرجوع إلى أصولھا التي أخذت منها .

تعريف السند : (أو الاسناد) .

أ - لقطة : السند لغة الملتصتد (١) . وسمي كذلك لأن المتن يستند إليه ويعتمد عليه .

ب - اصطلاحاً : وأما في الاصطلاح فهو سلسلة الرجال الموصلة للمتن .

تعريف المتن :

أ - لقطة : المتن لغة ما صلب وارتفع من الأرض ، كما في القاموس (٢) .

(١) القاموس : ٣١٤/١ .

(٢) القاموس : ٢٧١/٤ .

ولا فاحش النلط - ولا مخالفاً للثقات - ولا كثير الاوهام -
ولا مغفلاً [.

٣ - بم تثبت العدالة ؟

تثبت العدالة بأحد أمرين :

١ - إما بتنصيب مُعَدِّلَيْنَ عليها ، أي أن ينص علماء الجرح والتعديل
أو أحدهم عليها في كتب الجرح والتعديل (١) .

٢ - أو بالاستفاضة والشهرة ، أي باستفاضة عدالة الرواة واشتهارهم
بالصدق واستقامة الأمر وبإنباء الذكر ، مثل مالك بن أنس
والسفياين والاوزاعي واليث بن سعد (٢) ، وغيرهم ، فهؤلاء
وأمثالهم لا يحتاج تعديلهم إلى سؤال أئمة الجرح والتعديل عنهم .

٤ - مذهب ابن عبد البر في ثبوت العدالة :

رأي ابن عبد البر حافظ المذهب ، أن كل حامل علم معروف المنية
به يحول أمره على العدالة حتى يبين جرحه ، ولا نحتاج إلى أن نسأل عن
عدالته ، واحتج بحديث : « يحمل هذا العلم من كل خلف عدو له » ،
ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين (٣) ، وقوله
هذا غير مَرَضِيٍّ عند العلماء ، لأن الحديث لم يصح ، وعلى فرض صحته ،

(١) المصدر السابق ص : ٩٥ .

(٢) انظر الكفاية في علم الرواية ص ٨٦ - ٨٧ .

(٣) رواه ابن عدي في « الكامل » ورواه غيره . وقال العراقي له طرق كلها ضيفة
لا يثبت منها شيء . وقد حسنه بعض العلماء لكثرة طرقه . انظر التفاضيل في
تدريب الراوي : ٣٠٢/١ - ٣٠٣ .

فيكون ممناه : « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله » ، بدليل أنه يوجد من
يحمل هذا العلم وهو غير عدل ، لاسيما في هذه الأزمان .

٥ - كيف يُعرَف ضبط الراوي ؟

يُعرف ضبط الراوي بموافقة الثقات المتقنين في الرواية ، فإن وافقهم في
روايتهم فهو ضابط ، ولا تضر مخالفته النادرة لهم . فإذا كثرت مخالفته لهم
اختل ضبطه ، ولم يحتج به .

٦ - هل يقبل الجرح والتعديل من غير بيان الأسباب ؟

أ - أما التعديل فيقبل من غير بيان سببه على المذهب الصحيح
المشهور ، لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها ، إذ يحتاج المعدل
أن يقول مثلاً : « لم يفعل كذا » ، لم يرتكب كذا ، أو يقول :
هو يفعل كذا ، ويفعل كذا ... ، فيمدد جميع ما يفسد بفعله
أو يتركه ، وذلك شاق جداً (١) .

ب - وأما الجرح فلا يقبل إلا مفسراً مبين السبب ، لأنه لا يصعب
ذكر سببه ، ولأن الناس يختلفون في أسباب الجرح . فقد يجرح
أحدهم بما ليس بجرح .

قال ابن الصلاح : « وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله ، وذكر الخياط
الحافظ (٢) أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث وتقاده ، مثل البخاري ومسلم

(١) انظر علوم الحديث ص ٩٦ .

(٢) في الكفاية ص ١٠٨ .

وغيرها ، ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم ، كمسكرة
مولي ابن عباس رضي الله عنها .

وكا، عاتيل بن أبي أويس ، وعاصم بن علي ، وعمر بن مرزوق وغيرهم .
واحتج مسلم بسويد بن سعيد ، وجماعة أشهر الطعن فيهم ، وهكذا فعل أبو
داود السجستاني ، وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا
فُتِّر سببه ، (١) .

٧ - هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد ؟

الصحيح أنه يثبت الجرح والتعديل بقول واحد من أهمل الجرح
والتعديل ، ولو كان عبداً أو امرأة ، وقيل لا بد من اثنين كالشهادة ، وهذا
القول ضيف غير متمد (٢) .

٨ - اجتماع الجرح والتعديل في راو واحد :

إذا اجتمع في راو واحد الجرح والتعديل . فالتمد أنه يُقَدِّم الجرح
على التعديل إذا كان الجرح مُفْتَسِّراً ، وإن كان الجرح مبهماً غير مُفْتَسِّر
قدم التعديل .

وقيل إن زاد عدد المعدلين على الجارحين قُدِّم التعديل ، لكن هذا
القول غير مُسْتَمْتَد (٣) .

(١) علوم الحديث ص ٩٦ - ٩٧ ، وهذا فيمن ذكر فيه جرح وتعديل ، أما إذا
ذكر الجرح غير المفسر في رجل خلا عن التعديل فانه يقبل .

(٢) انظر الكفاية ص ٩٦ - ٩٩ .

(٣) انظر علوم الحديث ص ٩٩ ، والكفاية ص ١٠٥ - ١٠٧ ، لكن لم يصرح بذلك
الجرح المفسر لأنه بين في موضع آخر أن الجرح لا يقبل إلا مفسراً .

ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها

لقد قسم أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في مقدمة كتابه
« الجرح والتعديل » ، كلاماً من ألفاظ الجرح والتعديل إلى أربع مراتب ، وبين
حكم كل مرتبة منها . ثم زاد الذهبي وبعده العراقي مرتبة على مراتب التعديل
هي أعلى من المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم ، وهي ما كُرِّرَ فيه لفظ التوثيق ،
مثل « ثقة ثقة » ، أو « ثقة حجة » . ثم زاد الحافظ ابن حجر المسقلاني
مرتبة أعلى من المرتبة التي زادها الحافظان الذهبي والعراقي وهي صينة التفضيل ،
مثل « أوثق الناس » ، أو « أثبت الناس » ، فصارت مراتب التعديل ستاً .

وكذلك زاد العلماء على ابن أبي حاتم في مراتب الجرح مرتبتين أخريين ،
فصارت مراتب الجرح ستاً أيضاً .

واليك ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها وحكمها فيما يلي :

مراتب ألفاظ التعديل

١ - ما دل على المبالغة في التوثيق ، أو كان على وزن « أَثْمَل » ، وهي
أرفع المراتب ، مثل : فلان إليه المنتهى في الثبوت ، أو لا أعرف له
نظيراً في الدنيا . أو فلات أثبت الناس ، أو أوثق الخلق ، أو
أوثق من أدركت من البشر .

٢ - ثم ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق ، مثل : ثقة ثقة ،
أو ثقة ثبت ، أو ثبت حجة ، أو ثقة مأمون ، أو ثقة حافظ .

٣ - ثم ما دل على التوثيق من غير تأكيد ، مثل : ثقة ، أو حجة ، أو
ثبت ، أو كأنه مُصَحِّف ، أو عدل ضابط .

٤ - ثم ما دل على التعديل من دون إشماع بالضبط ، مثل : صدوق ، أو عمله الصدق ، أو لا بأس به (عند غير ابن معين) فإبت « لا بأس به » ، إذا قالها ابن معين في الراوي فهو عنده ثقة . أو مأمون ، أو خبير .

• - ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح ، مثل : فلان شيخ ، أو روى عنه الناس ، أو إلى الصدق ما هو ، أو وسط ، أو شيخ وسط .

٦ - ثم ما أشعر بالقرب من التجريح ، مثل : فلان صالح الحديث ، أو يكتب حديثه ، أو يعتبر به ، أو مقارب الحديث ، أو صالح .

حكم هذه المراتب

١ - أما المراتب الثلاث الأولى ، فيحجج بأهلها ، وإن كان بعضهم أقوى من بعض .

٢ - وأما المرتبتان الرابعة والخامسة فلا يحتج بأهلها ، ولكن يكتب حديثهم ، ويحتسب^(١) ، وإن كان أهل المرتبة الخامسة دون أهل المرتبة الرابعة .

(١) أي ينجيز ضبطهم بمرس حديثهم على أحاديث الثقات الثقلين فإن وافقهم احتج بحديثهم وإلا فلا . وبناء على هذا فإن من قيل فيه « صدوق » فإنه لا يحتج بحديثه قبل الاختيار ، وقد وجم من قال : إن من قيل فيه صدوق فحديثه حسن ، لأن الحديث الحسن من نوع المحتج به ، وعلى ذلك أئمة الجرح والتعديل وحفاظ الحديث : انظر في هذا : مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم .
وعلم الحديث لابن الصلاح ص ١١٠ ، والتقريب للسنوي ٣٤٣/١ ، والتدريب للبيوطي : ٣٤٣/١ ، وفتح الميث للسخاوي ٣٦٨/١ وغيرها ، فهذا اصطلاح القوم في ذلك والله أعلم .

٣ - وأما أهل المرتبة السادسة فلا يحتج بأهلها ، ولكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط ، دون الاختبار ، وذلك لظهور أمرهم في عدم الضبط .

مراتب ألفاظ الجرح

١ - ما دل على التليين ، (وهي أسهل مراتب الجرح) مثل : فلان ليئن الحديث ، أو فيه مقال ، أو في حديثه ضعف ، أو ليس بذلك ، أو ليس بمأمون .

٢ - ثم ما صرح بعدم الاحتجاج به وشبهه ، مثل : فلان لا يحتج به أو ضعيف ، أو له مناكير ، أو واهٍ ، أو ضئوف .

٣ - ثم ما صرح بعدم كتابة حديثه ونحوه ، مثل : فلان لا يكتب حديثه ، أو لا تحل الرواية عنه ، أو ضعيف جداً ، أو واهٍ بجرة ، أو طرحوا حديثه .

٤ - ثم ما دل على اتهامه بالكذب أو نحوه ، مثل : فلان متهم بالكذب ، أو متهم بالوضع ، أو يسرق الحديث ، أو ساقط ، أو ليس بثقة .

٥ - ثم ما دل على وصفه بالكذب ونحوه ، مثل : فلان كذاب ، أو دجال ، أو وضاع ، أو يكذب ، أو يضع .

٦ - ثم ما دل على المبالغة في الكذب ونحوه (وهي أسوأ مراتب الجرح) ، مثل : فلان أكذب الناس ، أو إليه المنتهى في الكذب ، أو هو ركن الكذب ، أو هو معدن الكذب ، أو إليه المنتهى في الوضع .

مكتم هذه المراتب

١ - أما أهل المرتبتين الأولى والثانية فإنه لا يحتاج بحديثهم طبعاً ، لكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط ، وإن كان أهل المرتبة الثانية دون أهل المرتبة الأولى .

٢ - وأما أهل المراتب الأربع الأخيرة [أي الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة] فلا يحتاج بحديثهم ، ولا يكتب ، ولا يعتبر به ، لأنه لا يصلح لأن يتقوى أو يقتوي غيره .

الفصل الثاني

أنواع الكتب المؤلفة في الرجال



لمن ما ربحه

لقد قام علماء الحديث بتصنيف أنواع كثيرة من المصنفات في تراجم الرجال وتاريخهم ، وكانت غايتهم الأولى من هذه المؤلفات الكثيرة هي خدمة السنة المطهرة وذب الافتراء والكذب عنها ، وذلك بحصر أسماء جميع من تمرّس لرواية السنة الشرفة ونقل نصوصها ، ثم الكلام عنهم وعن حياتهم تفصيلاً ، من جميع النواحي من حياة الراوي ، لا سيما فيما يتعلق بتوثيق الراوي ونجده .

ووجه تخرجه علماء الحديث السنة النبوية بهذه المصنفات ، وذب الكذب عنها ، هو معرفة حال رواة الحديث ، وتمييز القوي من الضيف ، والصادق من الكذاب من الرواة . وذلك أن أعداء الإسلام لم يستطيعوا مقاومة الإسلام وأفكاره علناً ، فعمدوا إلى طريقة خفية خبيثة في عداة الإسلام وهدم دعامته ، ألا وهي استمالة الكذب والفس على لسان النبي ﷺ ، بشكل أحاديث يختلقها ويضمها بعض الملحدين والزنادقة وغيرهم من الخاقدين على الإسلام ، فتنبه علماء الحديث إلى هذا المكر الخبيث . فقاموا بتأليف هذه المصنفات في الرجال . فكشفوا فيها حال المدسوسين الوضاعين وتعمروا أمام الناس بقبائح أفعالهم ، فاجتنب المسلمون مروياتهم . وقتل بعض كبارهم على يد بعض خلفاء المسلمين ، وجعل الله كيدهم في نحورهم . وأحاق مكرهم السيئ بهم والحمد لله .

وقد بذلوا في هذه المصنفات جهوداً جبارة مضنية تشهد لهم على مر الأيام واللدهور بصبرهم ومهارتهم وتفانيهم المعجب في خدمة دينهم والذب عن سنة نبيهم . وتوصلوا بذلك إلى ما لم تتوصل إليه الأمم السابقة ولا اللاحقة في هذا الميدان بل ولا إلى قريب مما توصلوا إليه ، فجزاهم الله عن المسلمين أفضل الجزاء ، وأجرى لهم المثوبة لقرّ بها عيونهم وم في قبورهم .

وقد تفننوا في تنوع هذه المصنفات . وتقسيمها وتفرعها ، فمن مصنفات خاصة بمعرفة الصحابة ، إلى كتب على نظام الطبقات ، ومن كتب مرتبة على الحروف ، إلى كتب خاصة برجال بعض البلدان ، ومن مؤلفات خاصة بالثقافت أو الضمماء ، إلى مصنفات عامة لجميع الأنواع ، ومن كتب خاصة برجال بعض كتب الحديث ، إلى تصانيف في رجال عامة رواة الحديث ، ومن كتب في معرفة الكنى والألقاب ، إلى غيرها من المصنفات في كل باب .

وسأذكر أشهر أنواع المصنفات في علم الرجال التي تهمننا في فن التخريج ثم أذكر من كل نوع أسماء أشهر المصنفات لا سيما المطبوع منها ، لأنه هو الذي يمكن الاستفادة منه في التخريج بالنسبة لأكثر الباحثين ، ثم أصرّف بأهم هذه المصنفات ، وأبين قيمتها ومنهج مؤلفيها فيها بإيجاز إن شاء الله تعالى .

أشهر أنواع المصنفات في الرجال :

- ١ - المصنفات في معرفة الصحابة .
- ٢ - المصنفات في الطبقات .
- ٣ - المصنفات في رواة الحديث عامة .
- ٤ - المصنفات في رجال كتب مخصوصة .
- ٥ - المصنفات في الثقافت خاصة .
- ٦ - المصنفات في الضمماء والمتكلم فيهم .
- ٧ - المصنفات في رجال بلاد مخصوصة .

١ - المصنفات في معرفة الصحابة

لا شك أن التصنيف في معرفة تراجم الصحابة أمر مهم مفيد من نواحي كثيرة . لكن أهم هذه الفوائد هو معرفة الحديث المرسل من الحديث الموصول ،

لأن من لا يعرف الشخص الذي يضيف الكلام إلى النبي ﷺ في منتهى الاسناد أهو صحابي أم تابعي ؟ لا يستطيع معرفة ذلك الحديث أهو موصول أم مرسل .

والصفات المفردة في تراجم الصحابة كثيرة أشهرها :

أ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب : لابن عبد البر الأندلسي .

هذا الكتاب من أجل كتب معرفة الصحابة . ويلاحظ على مؤلفه أنه كثر "ر" ، بإرادة كثيراً مما شجر بين الصحابة ، وسماه به الاستيعاب ، لظنه أنه استوعب الأصحاب . مع أنه فاته شيء كثير .

وعدد تراجم الصحابة التي أوردها فيه بلغت ثلاثة آلاف وخمسمائة ترجمة ، وقد رتب أسماء الصحابة على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من الاسم ، لكنه لم يهتم بعد ذلك بباقي الحروف ، ثم ذكر بعد الانتهاء من الأسماء من اشتهر بكنيته ، ورتب الكنى على الحروف أيضاً ، ثم ذكر أسماء الصحابييات ثم من اشتهرت منهن بكنيتها (١) .

ب - أسد الغابة في معرفة الصحابة : لمز الدين أبي الحسن علي بن محمد ابن الأثير الجزري (- ٦٣٠ هـ) .

هذا الكتاب في معرفة أسماء الصحابة نفيس جيداً ، بذل مؤلفه جهداً كبيراً في جمعه وتهذيبه وترتيبه ، واشتمل الكتاب على ٧٥٥٤ / سبعة آلاف وخمسمائة وأربعة وخمسين نفساً ، وقد رتب الأسماء ترتيباً دقيقاً ، فرتبهم على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول والثاني إلى آخر الاسم ، وكذلك بالنسبة

(١) طبع الكتاب عدة طبعات ، منها طبعة ببلي في كتاب الإصابة ، مطبعة مصطفى محمد بصرى ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م .

لاسم الأب والجد والقبائل أيضاً .

قال رحمه الله في المقدمة : « وأما ترتيبه ووضعه فإني جعلته على حروف أ ، ب ، ت ، ث ، ولزمت في الاسم الحرف الأول والثاني والثالث . وكذلك إلى آخر الاسم . وكذلك أيضاً في اسم الأب والجد ، ومن بعدها والقبائل أيضاً ، (١) وبعد ترتيب الأسماء ، ذكر الكنى مرتبة ثم النساء كذلك .

وذكر في أول كل ترجمة حروفاً مقطعة رموزاً لأسماء من تقدمه من المصنفين الذين ذكروا اسم ذلك الصحابي في مصنفاتهم . وهذه الرموز أربعة وهي :

- (د) لابن منده ، أبو عبد الله محمد بن يحيى (- ٣٠١ هـ) .
 - (ع) لأبي نعيم ، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (- ٤٣٠ هـ) .
 - (ب) لابن عبد البر ، أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي (- ٤٦٣ هـ) .
 - (س) لأبي موسى محمد بن عمر المدني (- ٥٨١ هـ) .
- ثم ذكر في نهاية كل ترجمة أسماء للمصنفين الذين ذكروا صاحب الترجمة ، وذلك خشية أن تسقط تلك الحروف (٢) .

ج - الإصابة في تمييز الصحابة : للحافظ ابن حجر المسقلاقي (- ٨٥٢ هـ) .

هذا الكتاب هو أجمع كتاب في أسماء الصحابة وأشمله . وقد اطاع مؤلفه على كتب من تقدمه في هذا النوع من التصنيف واستفاد منها ، فهذبها ورتبها وتجنب ما فيها من أوهام ، وزاد عليها زيادات رآها في بعض طرق

(١) مقدمة أسد الغابة ص ١٢ .
(٢) وقد طبع الكتاب أكثر من مرة ، ومن هذه الطباعات طبعة كتاب الشعب بصرى سنة (١٩٧٠ م) .

الحديث أو المصنفات الأخرى فجاء كتاباً حافظاً ناقلاً .

وقد رتبته ترتيباً دقيقاً على حروف المعجم . كما فعل ابن الأثير ، ورتب الأسماء ثم الكنى للرجال ثم أسماء النساء ثم كناههن ، إلا أنه أتى بتقسيم جديد لكل حرف في الاسم أو الكنية زيادة على الترتيب على حروف المعجم فقسم كل حرف إلى أربعة أقسام وهي :

القسم الأول : فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره ، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان .

القسم الثاني : فيمن ذكر في الصحابة من الأطفال الذين ولدوا في عهد النبي ﷺ لبعض الصحابة ممن مات ﷺ وهو في دون سن التمييز .

القسم الثالث : فيمن ذكر في الكتب المتقدمة عن زمن الحافظ ابن حجر من المخضمين الذين أدركوا الجاهلية والاسلام ، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ ولا رأوه ، وهؤلاء ليسوا صحابة بالاتفاف ، وإنما ذكروا لمقاربتهم لطبقة الصحابة .

القسم الرابع : فيمن ذكر في الكتب المتقدمة في أسماء الصحابة على سبيل الوهم ، والغلط ، مع بيان ذلك الوهم والغلط (١) .

فينبني التنبيه إلى كل قسم عند البحث عن اسم صحابي ، ليعرف الباحث أن هذا الشخص صحابي أم ليس بصحابي . وينبغي أن يعلم أن القسم الأول هو أكبر الأقسام بكثير .

هذا وقد بلغ عدد التراجم في هذا الكتاب / ١٢٢٦٧ / اثني عشر ألفاً

(١) انظر مقدمة الاصابة : ١ / ٦ - ٩ .

وما يتبين وسبباً وستين ترجمة . منها / ٩٤٧٧ / ترجمة ابن عوفوا بأسمائهم من الرجال ، ومنها / ١٢٦٨ / ترجمة ابن عوفوا بكسناهم ، ومنها / ١٥٢٢ / ترجمة لأسماء وكى النساء (١) .

٢ - كتب الطبقات

هذا النوع من الكتب يشتمل على تراجم الشيوخ طبقة بعد طبقة ، وعصراً بعد عصر إلى زمن المؤلف ، ومنها في طبقات الرجال عامة ، ومنها في طبقات أناس مخصوصين ، كطبقات الحفاظ للذهبي ، وطبقات القراء لأبي عمرو الداني ، وطبقات الشافعية للسبكي وغيرها .

وسأذكر أشهر كتب الطبقات في الرجال عامة ، وفي الحديث خاصة ، لأنها هي التي تهتمنا في مجال البحث في أسانيد الرواة أكثر من غيرها ، فهي :

أ - الطبقات الكبرى : لأبي عبد الله محمد بن سعد كاتب الواقدي (- ٢٣٠ هـ) .

جميع المؤلف في هذا الكتاب تراجم الصحابة ، والتابعين ، فمن بعدهم إلى زمنه ، فأجاد وأفاد ، وقد طبع الكتاب في ثمانية مجلدات .

خصص المجلد الأول للسيرة النبوية الشريفة .

وخصص المجلد الثاني لغزوات النبي ﷺ وذكر مرض موته ووفاته ، ثم ذكر من كان يفتي بالمدينة ، ومن جمع القرآن من أصحاب رسول الله ﷺ

(١) وقد طبع الكتاب مراراً ، ومنها طبعة مصطفى محمد بصدر سنة ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م في أربعة مجلدات ، مع كتاب الاستيعاب لابن عبد البر .

على عهده وبعده ، ثم ذكر من كان بقي بالمدينة بعد أصحاب الرسول ﷺ من المهاجرين والأنصار .

وخصص المجلد الثالث لتراجم البدرين من المهاجرين والأنصار .

وخصص المجلد الرابع لتراجم المهاجرين والأنصار ممن لم يشهد بدرأ ولهم إسلام قديم ، وللصحابة الذين أسلموا قبل فتح مكة .

وخصص المجلد الخامس لذكر التابعين من أهل المدينة ، والصحابة الذين نزلوا مكة والطائف واليمن والهامة والبحرين ، ثم من كان بعد هؤلاء الصحابة في تلك المدن من التابعين فمن بعدهم .

وخصص المجلد السادس للكوفيين من الصحابة ثم من كان في الكوفة بعدهم من التابعين فمن بعدهم من أهل الفقه والعلم إلى زمنه .

وخصص المجلد السابع لمن نزل أصقاعاً وبلاداً كثيرة من الصحابة ومن بعدهم من التابعين وأتباعهم إلى زمنه ، لكنه أكثر ذكر من نزل البصرة والشام ومصر ، وأما باقي البلاد فذكر منها عدداً قليلاً .

وخصص المجلد الثامن للنساء الصحابيات فقط .

هذا وقد اعتبر العلماء كلام ابن سعد في الجرح والتعديل مقبولاً ، لذا يمتد كتابه هذا مصدراً معتمداً من مصادر تراجم رجال الحديث .

ب - تذكرة الحفاظ : لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

(- ٧٤٨ هـ) .

هذا الكتاب خصه مؤلفه لطبقات حفاظ الحديث فقط ، فترجم للحفاظ ومن يرجع إليهم في التوثيق والتضنيف ، فقال رحمه الله في مقدمته : « هذه

تذكرة بأسماء مُؤدِّي حملة العلم النبوي ، ومن يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضنيف ، والتصحيح والتزييف » (١)

وقد ذكر في هذا الكتاب مشاهير حملة السنة وأصحاب الاجتهاد في الجرح والتعديل ، من طبقة الصحابة إلى طبقة شيوخه ، وقسمهم إلى إحدى وعشرين طبقة ، وبلغ عدد التراجم في هذا الكتاب / ١١٧٦ / ترجمة ، وهذا الكتاب مفيد جداً في معرفة مشاهير حملة السنة في كل طبقة من عصر الصحابة إلى عصر الذهبي ، أي إلى منتصف القرن الثامن .

وقد ذيل على هذا الكتاب تكميلاً للفائدة ثلاثة من العلماء الكبار ، وهم الحسيني (- ٧٦٥ هـ) وابن فهد السكي (- ٨٧١ هـ) وجلال الدين السيوطي (- ٩١١ هـ) فجُمع في هذا الكتاب مع ذيلوه الثلاثة تراجم مشاهير حملة السنة وحفاظها من القرن الأول إلى أوائل القرن العاشر (٢) .

٣ - كتب رواة الحديث عامة

هذه الكتب اشتملت على تراجم رواة الحديث عامة ، أي لم تختص بتراجم رجال كتب خاصة ، كما أنها لم تختص بتراجم الثقات وحدهم أو الضعفاء وحدهم ، وإنما كانت عامة في تراجم رواة الحديث ، وأشهر هذه الكتب المطبوعة هي :

أ - التاريخ الكبير : للإمام البخاري (- ٢٥٦ هـ) .

(١) تذكرة الحفاظ : ١ / ١ .

(٢) وقد طبع الكتاب أكثر من مرة ، وأخيراً صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت مع ذيلوه الثلاثة .

هذا الكتاب كبير فعلاً ، فقد اشتمل على / ١٣٣٥ / ترجمة (١) كما في النسخة المطبوعة المرققة ، وقد رتبته البخاري رحمه الله تعالى على حروف المعجم لكن بالنسبة للحرف الأول من الاسم والحرف الأول من اسم الأب ، لكنه بدأ الكتاب بأسماء الحمدین لشرف اسم النبي ﷺ ، كما أنه قدم في كل اسم أسماء الصحابة أولاً ، بدون النظر إلى أسماء آبائهم ثم ذكر بعد ذلك بقية الأسماء ملاحظاً ترتيب أسماء آبائهم ، وإليك ما قاله البخاري رحمه الله تعالى في مقدمة كتابه هذا :

« هذه الأسامي وضعت على [ا ، ب ، ت ، ث] وإنما بُدئ بـ « د محمد » من بين حروف (ا ، ب ، ت ، ث) لحال النبي ﷺ . لأن اسمه محمد ﷺ ، فإذا فُترغ من الحمدین أُبْتَدِئ في الألف ثم الباء ثم التاء ثم الناء ثم ينتهي بها إلى آخر حروف (ا ، ب ، ت ، ث) وهي (ي) والميم نحيثك في موضعها ، ثم هؤلاء الحمدون على (ا ، ب ، ت ، ث) على أسماء آبائهم ، لأنهم قد كثرت إلا نحواً من عشرة أسماء فلها ليست على (ا ، ب ، ت ، ث) لأنهم من أصحاب النبي ﷺ » (٢) .

ويذكر البخاري ألفاظ الجرح والتعديل ، لكنه يستعمل عبارات لطيفة في الجرح . فيقول مثلاً : « فيه نظر » أو « سكتوا عنه » وأشد ما يقوله من العبارات في الجرح : « منكر الحديث » واصطلاح البخاري في هذه العبارات هو : أنه يقول : « فلان فيه نظر » أو « فلان سكتوا عنه » فمعنى

(١) ذكر العلامة الكفائي في « الرسالة المستطرفة » أن عدد التراجم في التاريخ الكبير بلغت قريباً من أربعين ألفاً ، فما أدري ما مستند في هذا التقدير ؟...
(٢) التاريخ الكبير للبخاري : ١ / ١١ .

تركوا حديثه (١) ، وأما إذا قال : « فلان منكر الحديث » فلا تحل الرواية عنه (٢) وكثيراً ما يسكت عن الرجل ، فلا يذكر فيه توثيقاً ولا تحريجاً ، ومعنى ذلك توثيق له .

ب - الجرح والتعديل : لابن أبي حاتم (- ٣٢٧ هـ) .

هذا الكتاب اقتص فيه مؤلفه أثر البخاري في « التاريخ الكبير » وقد أجاد فيه كل الإجادات ، وذلك لأنه اعتنى بذكر ما قيل في كل راوٍ من الجرح والتعديل ، ونلص تلك الأقوال ، وبين ما أدى إليه اجتهاده في كثير منها ، والكتاب يعتبر بحق ، كتاب جرح وتعديل كما سماه به مؤلفه . وهو كتاب كبير طبع في ثمانية مجلدات مع مقدمته ، وتراجمه قصيرة غالباً ، إذ تتراوح بين السطر والخمسة أسطر .

وقد رتبته مؤلفه على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول فقط من الاسم واسم الأب . لكنه يقدم أسماء الصحابة أولاً داخل الحرف الواحد ، وكذلك يقدم الاسم الذي يتكرر كثيراً .

ويذكر في كل ترجمة اسم الراوي واسم أبيه وكنيته ونسبته ، وأشهر شيوخه وتلاميذه ، وقليل ما يورد حديثاً من مرويات صاحب الترجمة ، ويذكر بلد الراوي ورحلاته ، والبلد التي زل فيها واستقر ، كما يذكر شيئاً عن عقيدته إن كانت مخالفة لعقيدة أهل السنة ، ويذكر بعض مصنفاته إن كانت له مصنفات وهكذا ...

(١) انظر فتح المغيب للسخاوي ١/ ٣٧٧ .
(٢) انظر ميزان الاعتدال : ١/ ٢٠٦ و ٢٠٧ .

ويشير أحياناً إلى سنة وفاته ، وقد قدم للكتاب مقدمة نفيسة كبيرة هي [مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل] وهي عبارة عن مدخل للكتاب ذكر فيها إنجائاً مهمة فيما يتعلق بالجرح والتعديل (١) .

٤ - المصنفات في رجال كتب مخصوصة

هناك بعض المصنفات عمد مؤلفوها إلى تراجم روائع في كتب مخصوصة ، فترجموا روائع ذلك الكتاب أو تلك الكتب فقط . ولم يتعرضوا لغيرها ، وهذه الكتب مزينة على غيرها في صكونها اشتملت على تراجم جميع الرواة في ذلك الكتاب أو تلك الكتب المعنية ، فيستطيع الباحث العثور على ترجمة أي راوٍ يريد من روائع ذلك الكتاب ، كما أن لها مزينة حصر التراجم في روائع ذلك الكتاب بعينه ، وعدم التناول بالتمرض لترجمة أي راوٍ من روائع الحديث ، وفي هذا تسهيل على الباحث الذي يريد روائع في كتب مخصوصة .

ومن أشهر هذه المصنفات لا سيما المطبوع منها :

أ - الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والساد لأبي نصر أحمد بن محمد السكلاذني (- ٣١٨ هـ) وهذا الكتاب خاص رجال صحيح البخاري (٢) .

ب - رجال صحيح مسلم ، لأبي بكر أحمد بن علي الأصبهاني المعروف بابن منجويته (- ٤٣٨ هـ) (٣) .

(١) وقد طبع الكتاب في دائرة المعارف الثمانية بالهند .

(٢) مخطوط وفي دار الكتب المصرية منه نسختان ، الأولى في مجلد يقع في / ٢١٥ / ورقة ، والثانية في مجلد يقع في / ٣٨١ / ورقة .

(٣) مخطوط في مكتبة بلدية الإسكندرية ، ويقع في / ٢١٠ / ورقات .

٥ - الجمع بين رجال الصحيحين ، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني (- ٥٠٧ هـ) وقد جمع في هذا الكتاب بين كتابي السكلاذني وابن منجوية المذكورين آنفاً ، واستدرك ما أغفله . وحذف بعض الاستطرادات ، وما يمكن الاستغناء عنه .

والكتاب مرتب على حروف المعجم ، وقد ذكر المؤلف طريقته في مقدمة الكتاب ، فيبين أنه جمع بين رجال صحيح البخاري ومسلم ، وأشار إلى ما انفرد به كل واحد منها (١) .

وقد طبع الكتاب في الهند ، وتولت طباعته دائرة المعارف الثمانية سنة / ١٣٢٣ هـ / .

د - التعريف برجال الموطأ . ل محمد بن يحيى الخذاء التميمي (- ٤١٦ هـ) (٢)

هـ - كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة (٣) ، وبعض مصنفات مؤلفيها .

لقد صنف العلماء عدداً من الكتب جمعوا فيها تراجم رجال الكتب الستة ، مع تراجم لرجال بعض مصنفات صنفها ألفها أصحاب الكتب الستة . ومن هذه الكتب كتاب السكال في أسماء الرجال ، لحافظ عبد الغني

(١) الجمع بين الصحيحين : ٤/١ .

(٢) مخطوط في خزنة القرويين بفاس (الزركلي : الاستدرك ٢/ ٢٣٥) .

(٣) أي الصحيحين والسنن الأربعة .

المقدس ، وبما أن هذا الكتاب أشهر الكتب التي جمعت تراجم رجال الكتب الستة ، وبما أنه لقي عناية من العلماء لم يلقها غيره من التهذيب والتعليق والاختصار ، لذا سأنتكم عنه وعن تهذيباته ومختصراته بشيء من التفصيل .

وقبل الكلام على الكتاب وتهذيباته ومختصراته إليك أشهر أسماء العلماء الذين هذبوا هذا الكتاب أو استدرکوا عليه أو اختصروه ، مع أسماء مؤلفاتهم على الترتيب الزمني .

١ - تهذيب الكمال للمزي (- ٧٤٢ هـ) .

٢ - تهذيب التهذيب للذهبي (- ٧٤٨ هـ) .

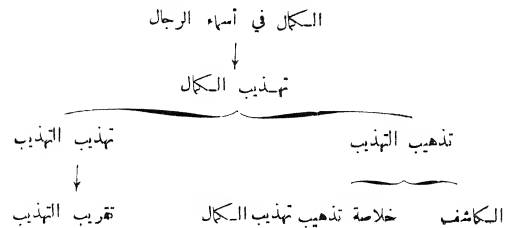
٣ - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي أيضاً .

٤ - تهذيب التهذيب ، لابن حجر المسقلاني (- ٨٥٢ هـ) .

٥ - تقريب التهذيب ، لابن حجر أيضاً .

٦ - خلاصة تهذيب تهذيب الكمال ، للخزرجي (- ٩٣٤ هـ) .

وإليك مخططاً توضيحياً لفصل هذه الكتب



وأن وقت الشروع في الكلام على هذه المصنفات ووصف منهج مؤلفيها فيها بشيء من التفصيل .

كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة ونوابها

١- الكمال في أسماء الرجال : إن من أقدم ما وصلنا من كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة كتاب « الكمال في أسماء الرجال » للمحافظ عبيد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجنايني الحنبلي المتوفى سنة ٦٠٠ هـ .

ويعتبر هذا الكتاب أصلاً لمن جاء بعده في هذا الباب ، غير أنه أطال فيه ، مع أنه يحتاج إلى استدارك لبعض التراجم وتحرير لبعض المسائل ، وتهذيب لكثير من الأقوال والأمثلة ، وهو مع ذلك - كما قال المحافظ ابن حجر (١) - « من أجل المصنفات في معرفة حلة الآثار وضماً ، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وقماً » .

٢ - تهذيب الكمال :

وحيث إن الكتاب يحتاج إلى تهذيب وإكمال وتحرير ، فقد قام المحافظ الشير أبو الحجاج يوسف بن الزكي الميزي (- ٧٤٢ هـ) بتهذيب وإكمال في كتاب سباه « تهذيب الكمال » وقد أجاد في هذا الكتاب وأحسن - كما وصفه المحافظ ابن حجر (٢) - ، لكنه أطال فيه أيضاً . ويقول ابن السبكي في وصفه : « أجمع على أنه لم يُصنف مثله ولا يُستطاع » .

٣ - إكمال تهذيب الكمال : وذيّل على كتاب المزي وأكمله المحافظ علاء الدين

(١) في مقدمة كتابه « تهذيب التهذيب » ١ - ص ٢ .

(٢) في المصدر السابق .

مُتَلَطَّاي المتوفى سنة ٧٦٣ هـ وسمى تذييله هذا « إكمال تهذيب الكمال » وهو كتاب كبير جليل نافع ، وقد ذكر الحافظ ابن حجر ^(١) أنه انتفع بكتاب منلطاي هذا .

وقد سار المزي في كتابه « تهذيب الكمال على النحو التالي :

١ - ترجم لرجال الكتب الستة ولرجال المصنفات التي صنفها أصحاب الكتب الستة إلا أنه ترك مصنفاتهم المتعلقة بالتواريخ ، لأن الأحاديث التي تورّد فيها غير مقصودة بالاحتجاج .

٢ - رمز في كل ترجمة رموزاً تدل على المصنفات التي روت أحاديث من طريق صاحب الترجمة .

٣ - ذكر في ترجمة كل راوٍ شيوخه وتلاميذه على الاستيعاب قدر ما تيسر له ، وقد حصل من ذلك على الأكثر منهم ، لأنه يتمرر أو يتمسر استيعابهم تماماً .

٤ - رتب كلاماً من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه على حروف المعجم .

٥ - ذكر سنة وفاة الرجل وذكر الخلاف وأقوال العلماء فيها تفصيلاً .

٦ - ذكر غدداً من التراجم ولم يعرف بأحوالهم ، ولم يزد على قوله : « روى عن فلان ، روى عنه فلان ، أخرج له فلان ، والظاهر أنه لم يعرف شيئاً من أحوالهم ، وليس ذلك بغريب فالاحاطة بأحوال آلاف من الرواة ليس بالأمر الهين ، ومع ذلك فمدد من لم يعرف بأحوالهم قليل جداً بالنسبة للأعداد الكثيرة جداً في هذا الكتاب .

(١) في المصدر السابق ص : ٨ .

٧ - أطال الكتاب بإيراد كثيراً من الأحاديث التي يخرجها من مروياته العالية من الموافقات والأبدال وغير ذلك من أنواع الدلو ، وتقدر هذه الأحاديث من حيث الحجم بنحو ثلث حجم الكتاب ^(٢) .

٨ - رتب أسماء التراجم على أحرف المعجم ، بما فيها أسماء الصحابة مخلوطة مع أسماء غيرهم خلافاً لصاحب « الكمال » الذي ترجم لأسماء الصحابة وحدهم غير مخلولين بغيرهم إلا أنه ابتدأ في حرف الهمة ، بن اسمه « أحمد » وفي حرف الميم بن ، اسمه « محمد » .

٩ - تسبّب بعض الأقوال في الجرح والتعديل إلى قتلها من أمة الجرح والتعديل بالسند ، وذكر بعض تلك الأقوال بدون سند ، وقال : « وما في كتابنا هذا مما لم نذكر له إسناداً فما كان بصيغة الجزم فهو مما لا نعلم بإسناده إلى قائله المحكي عنه بأساً ، وما كان بصيغة التبريض فربما كان في إسناده نظر ^(٣) .

١٠ - نبه على ترتيبات بعض الأسماء المهمة أو المكنية وما أشبه ذلك فقال :

« فان كان في أصحاب الكنى من اسمه معروف من غير خلاف فيه ذكرناه في الأسماء ، ثم نبهنا عليه في الكنى ، وإن كان فيهم من لا يعرف اسمه أو اختلف فيه ذكرناه في الكنى ونبهنا على ما في اسمه من الاختلاف . ثم النساء كذلك . وربما كان بعض الأسماء يدخل في ترجمتين فأكثر ، فنذكره في أولى التراجم به ثم نبه عليه في الترجمة الأخرى ، وبعد ذلك فصول فيمن اشهر

(١) كما قدرها الحافظ ابن حجر في مقدمة « تهذيب التهذيب » ص : ٣ .

(٢) المصدر السابق ص : ٧ .

بالنسبة إلى أبيه أو جده أو أمه أو عمه أو نحو ذلك ، وفيمن
اشتهر بالنسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة ، وفيمن اشتهر بلقب أو
نحوه ، وفيمن أبهم مثل فلان عن أبيه أو عن جده أو أمه أو
عمه أو خاله أو عن رجل أو امرأة ونحو ذلك ، مع التنبيه على
اسم من عرف اسمه منهم ، والنساء كذلك .

١١ - ذكر ثلاثة فصول أحدها في شروط الأئمة الستة ، والثاني في الحث
على الرواية عن الثقات ، والثالث في الترجمة النبوية .

١٢ - حذف عدة تراجم من أصل « الكمال » ممن ترجم لهم صاحب
الكمال بناء على أن بعض الستة أخرج لهم . لكنه لم يقف هو
على روايتهم في شيء من الكتب الستة .

وهذه الرموز التي ذكرها المزي في كتابه : وعددها سبعة وعشرون رمزاً :

(ع) للستة (٤) للأربعة أصحاب السنن (خ) للبخاري
(م) لمسلم (د) لأبي داود (ت) للترمذي (س) للنسائي
(ق) لابن ماجه (خت) للبخاري في التاليف (بخ) للبخاري في
الأدب المفرد (ي) في جزء رفع اليدين (عخ) خلق أفعال
العباد (ز) جزء القراءة خلف الإمام (من) لمسلم في مقدمة
صحيحه (مد) لأبي داود في المراسيل (قد) في القدر (خد)
في الناسخ والمنسوخ (ف) في كتاب التفرد (صد) في فضائل
الأنصار (ل) في المسائل (كد) في مسند مالك (تم) للترمذي
في الثمائل (سي) للنسائي في عمل اليوم والليلة (كن) في مسند
مالك (ص) في خصائص علي (عس) في مسند علي (فن)
لابن ماجه في التفسير .

هكذا ولم يطبع الكتاب ولا أصله (الكمال) حتى الآن .

٤ - تهذيب التهذيب :

ثم جاء الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ
فصنف على كتاب شيخه المزي كتابين ، كبير سماه « تهذيب التهذيب » وصغير
سماه « الكشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة » ، ويقول الحافظ
ابن حجر ^(١) عن « تهذيب التهذيب » إنه « أطال فيه العبارة ولم يعتمد مافي
التهذيب غالباً ، وإن زاد في بعض الأحيان وفيات بالظن والتخمين ، أو مناقب
لبعض المترجمين ، مع إجمال كثير من التوثيق والتجريح اللذين عليهما مدار
التصنيف والتصحيح » ، وقد زاد الذهبي بعض التراجم التي استدرکها على شيخه
المزي . وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر ^(٢) : « وقد الحقت في هذا
المختصر ^(٣) ما التقطته من تهذيب التهذيب للحافظ الذهبي ، فإنه زاد قليلاً » .

٥ - الكشف :

أما الكشف فهو كتاب مختصر من كتاب « تهذيب الكمال » للمزي ،
اقتصر فيه مصنفه في كل ترجمة على اسم الراوي واسم أبيه وجده أحياناً
وكيته ونسبته ، وأشهر شيوخه وأشهر تلاميذه ، اثنين أو ثلاثة غالباً في كل
من الشيوخ والتلاميذ ، وذكر كلمة أو جملة تلخص فيها حال الراوي من حيث
التوثيق أو التجريح ثم ذكر سنة وفاته . وذكر فوق اسم صاحب الترجمة
الرموز إشارة إلى من روى له من أصحاب الكتب الستة ^(٤) . وقد اقتصر على

(١) في مقدمة « تهذيب التهذيب » س : ٣ .

(٢) في المصدر السابق س : ٨ .

(٣) بقصد به كتابه « تهذيب التهذيب » وهو مختصر بالنسبة لكتاب المزي .

(٤) قد جعل المصنفون على طبع الكشف الرموز قبل اسم صاحب الترجمة بدلاً من
كتابتها قوته .

تراجم رجال الكتب الستة دون غيرهم . ورتب الأسماء على حروف المعجم ، لكنه ابتداء حرف الهمزة بن اسمه « أحمد » كما ابتداء حرف الميم بن اسمه « محمد » وقد قال الذهبي في مقدمة الكتاب :

« هذا مختصر نافع في رجال الكتب الستة ، الصحيحين والسنن الأربعة ، مقتضب من « تهذيب الكمال » لشيخنا الحافظ أبي المجاج المزي ، اقتضت فيه على ذكر من له رواية في الكتب الستة دون باقي تلك التواليف التي في التهذيب وفون من ذكر للتمييز أو كرر للتنبيه » (١) .

وأما رموزه فهي : (خ) للبخاري و (م) لمسلم و (د) لابن داود و (ت) للترمذي و (س) للبخاري و (ف) لابن ماجه و (ع) للسته و (٤) لأصحاب السنن الأربعة .

وهذا غرض من الكتاب :

« د : أحمد بن إبراهيم الموصلي ، أبو علي . عن شريك وحماد بن زيد وطبقتهما ، وعنه د . والباقون وأبو يعلى وخلق ، وثقت . مات ٢٣٦ هـ .

وبلاحظ من هذا النموذج أن الترجمة تعطي صورة واضحة عن صاحبها وإن كانت مقتضبة . فقول الحافظ ابن حجر رحمه الله : « وجدت تراجم الكشاف إنما هي كالمنوان » (٢) فيه نظر ، ولا يقال إن النفوس تشوق إلى الاطلاع على ما وراءه ، لأن من أراد النهاية في البحث فعليه بالطلولات ، ومن أراد المجلة ففي هذا الكتاب ما يكفي ، ومع ذلك فكتاب الكشاف هذا أوسع في عرض التراجم وأكثر معلومات من كتاب « تقريب التهذيب » للحافظ ابن

(١) مقدمة الكتاب س : ٤٩ .

(٢) مقدمة « تهذيب التهذيب » س : ٣ .

حجر . فإن جاز أن ينتقد أحد الكتابين بكون تراجمه كالمنوان . فكتاب « تقريب التهذيب » للحافظ ابن حجر أولى بهذا النقد ، والله أعلم .

٦ - تهذيب التهذيب : ثم جاء الحافظ ابن حجر فعمل على اختصار وتهذيب كتاب « تهذيب الكمال » للمزي في كتاب سماه « تهذيب التهذيب » وقد كان اختصاره للكتاب وتهذيبه له على الوجه التالي :

١ - اقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل .

٢ - حذف ما أطال الكتاب من الأحداث التي يخرجها الذهبي من مروياته المالية . وهو حوالي ثلث حجم الكتاب .

٣ - حذف كثيراً من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه الذين قصد المزي استنباطهم . واقتصر على الأشهر والأحفظ والمعروف منهم إذا كان الراوي مكثرأ .

٤ - لم يحذف شيئاً من التراجم القصيرة في الغالب .

٥ - لم يرتب شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة على الحروف وإنما رتبهم على التقدم في السن والحفظ والاسناد والقرباة وما إلى ذلك .

٦ - حذف كلاماً كثيراً أثناء بعض التراجم لأنه لا يدل على توثيق ولا تجريح .

٧ - زاد في الترجمة ما ظفر به من أقوال الاثمة في التجريح والتوثيق من خارج الكتاب .

٨ - أورد في بعض المواضع بعض كلام الأصل بالمعنى مع استيفاء المقاصد ، وقد يزيد بعض الألفاظ اليسيرة لمصلحة .

٩ - حذف كثيراً من الخلاف في وفاة الرجل إلا في مواضع تقتضي المصلحة

عدم حذف ذلك .

١٠ - لم يحذف من تراجم رجال « تهذيب السكال » أحداً .

١١ - زاد بعض التراجم التي رأى أنها على شرطه ، وميز التراجم التي زادها على الأصل بأن كتب اسم صاحب الترجمة واسم أبيه بالأحمر .

١٢ - زاد في أثناء بعض التراجم كلاماً ليس في الأصل لكن صدره بقوله (قلت) فليتنبه القارئ إلى أن جميع ما بعد كلمة (قلت) فهو من زيادة ابن حجر إلى آخر الترجمة .

١٣ - التزم الرموز التي ذكرها المزي لكنه حذف منها ثلاثة وهي (مق - سي - س) كما التزم لإيراد التراجم في الكتاب على الترتيب ذاته الذي التزمه المزي في (تهذيبه) .

١٤ - حذف الفصول الثلاثة التي ذكرها المزي في أول كتابه . وهي ما يتعلق بشروط الأئمة الستة ، والحث على الرواية عن الثقات ، والترجمة النبوية أي السيرة النبوية .

٥ - زاد بعض الزيادات التي انتقطها من كتاب « تهذيب التهذيب » للذهبي وكتاب « إكمال تهذيب السكال » لعلاء الدين مغلطاي .

قلت : وقد لخصت طريقة اختصار الحافظ ابن حجر لكتاب (تهذيب السكال) من مقدمته التي قدم بها لكتابه « تهذيب التهذيب » (١) فليأجعبها من له شوق لقراءة كلام الأئمة ففيها فوائد كثيرة .

(١) انظر المقدمة المذكورة من ص : ٣ - ٩ ابتداء من قوله : « فاستخرت الله تعالى في اختصار التهذيب ... »

هذا وقد قال الحافظان حجر في مقدمته المذكورة للكتاب تجيراً لتصنيفه له بعد أن قام الحافظ الذهبي قبله بتصنيف كتابين في تهذيب واختصار كتاب « تهذيب السكال » للحافظ المزي ، قال : إن كتاب الكاشف مختصر جداً فتراجمه إنما هي كالعنوان ، وأما كتاب « تهذيب التهذيب » فقد أطال الذهبي العبارة فيه ولم يزد على ما في التهذيب غالباً إلى آخر ما قل رحمه وهذا نص ما قاله :

« ولما نظرت في هذه الكتب وجدت تراجم الكاشف إنما هي كالعنوان تتشوق النفوس إلى الاطلاع على ما وراءه ، ثم رأيت للذهبي كتاباً مسماه « تهذيب التهذيب » أطال فيه العبارة ، ولم يحد ما في التهذيب غالباً ، وإن زاد ففي بعض الأحيان وفيات بالظن والتخمين أو مناقب لبعض المترجمين ، مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح اللذين عليها مدار التصنيف والتصحيح » (١) .

والحقيقة التي لا مرية فيها أن كتاب « تهذيب التهذيب » للحافظ ابن حجر كتاب قيم محرر مفيد ، وقد بذل الحافظ ابن حجر فيه جهداً كبيراً واضحاً ، وقد اختصر ما يستحق الاختصار ، وزاد ما يستحق الزيادة مما فات الأصل ، وحرر وهذب واستعان - مع اطلاعه الواسع - بعدد من المصنفات في إخراج هذا الكتاب بشكل مرضي . فجزاه الله خيراً على صنيعه هذا ، وأجزل مثوبته .

وهو أجود الكتب وأدقها بين الكتب التي عملت على اختصار وتهذيب كتاب الحافظ المزي ، وعلى وجه الخصوص هو أجود من كتاب « تهذيب التهذيب » للذهبي ، للميزات الكثيرة التي تميزه عنه التي أشار إليها ابن حجر في مقدمة كتابه « تهذيب التهذيب » .

(١) مقدمة « تهذيب التهذيب » ص : ٣ .

وما قاله الحافظ عن كتاب «الكشاف» فقد ذكرت ما فيه قبل قليل.

وأما ما يقوله البعض في هذه الأيام من أن الحافظ ابن حجر قد اختصر كتاب المزي فأخل بكثير من مقاصده ، بل ربما بالغ بعضهم فقال لقد مَسَحَ ابن حجر كتاب المزي وأفسده ، محتجين بأن الحافظ ابن حجر قد حذف كثيراً من شيوخ وتلاميذ كثير من المترجمين ، وأن ذكر هؤلاء الشيوخ والتلاميذ له فائدة كبيرة لا تخفى على المشتغلين بالحدث وعلم الرجال . فالجواب أننا لا ننكر فائدة ذكر هؤلاء الشيوخ والتلاميذ ، لكن يقال إن موضوع الاختصار والتبذير هو هذا . وليس كل مراجع يستفيد من معرفة كل هؤلاء الشيوخ والتلاميذ ، ومن أراد التوسع أو احتاج إلى معرفة بعضهم فليرجع إلى الأصل . إذ من المعروف أنه لا تُغني المختصرات عن أصولها في كل شيء ، ومن جهة ثانية فليس في الكتاب ما ينتقد إلا هذا . مع أن في اختصار كثير من الشيوخ والتلاميذ لبعض المترجمين وجهة نظر وليست خطأ وقع فيه ابن حجر ، وأخيراً فلو أنصف المرء فذكر حسنات الكتاب الكثيرة لاسيما حذفه كثيراً من الأحاديث العوالي التي أوردها المزي من روايته لأقرء بأن عمل الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب عمل نافع مشكور ، وأن الكتاب من خيرة الكتب في معرفة تراجم رجال الكتب الستة والله أعلم .

٧- تقريب التبذير: هو كتاب مختصر جداً اختصر فيه الحافظ ابن حجر كتابه «تبذير التبذير» في نحو سدس حجمه ، وذكر في مقدمته أن الداعي لتصنيف هذا الكتاب هو طلب بعض إخوانه منه أن يجرد له أسماء الأشخاص المترجمين في كتابه «تبذير التبذير» خاصة ، وأنه لم يجبه إلى طلبه أولاً . ثم رأى إجابته على وجه يحصل مقصوده بالأفادة ، ثم ذكر طريقته في عرض ترجمة كل راوٍ ، وإليك ما قاله الحافظ نفسه انتقظ على وصف الكتاب من تبصير مصنفه .

قال رحمه الله - بعد أن ذكر أنه لما فرغ من تصنيف كتابه «تبذير التبذير» ، وأنه وقع من طلبه الفن موقعاً حسناً ، وأنه طال إلى أن تجاوز ثلث الأصل والثلث كثير - مايلي : « فالتمس مني بعض الإخوان أن أجرد له الأسماء خاصة ، فلم أؤثر ذلك لقلة جدواه على طالبي هذا الفن ، ثم رأيت أن أجيبه إلى مسألته ، وأسمعه بطلبيته على وجهه يحصل مقصوده بالأفادة ، ويتضمن الحسنى التي أشار إليها وزيادة ، وهي أنني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه ، وأعدل ما وصف به ، بأخلص عبارة ، وأخلص إشارة ، بحيث لا يزيد كل ترجمته على سطر واحد غالباً ، يجمع اسم الرجل واسم أبيه وجده ، ومنتهى أشهر نسبته ونسبه ، وكنيته ولقبه ، مع ضبط ما يشكل من ذلك بالحروف ، ثم صفته التي يختص بها من جرح أو تعديل ، ثم التعريف بعصر كل راوٍ منهم بحيث يكون قلناً مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه ، إلا من لا يؤمن لبسه » (١) وقدمتني في كتابه هذا على النحو التالي :

١ - ذكر جميع التراجم التي في «تبذير التبذير» ولم يقتصر على تراجم رواة الكتب الستة كما فعل الذهبي في «الكشاف» ، كما رتب التراجم على الترتيب نفسه الذي مضى عليه في «التبذير» .

٢ - رمز بالرموز التي ذكرها في «تبذير التبذير» نفسها إلا أنه غير رمز السنن الأربعة إذا كانت مجمعة ، فقد رمز إليها في «التبذير» بـ (٤) وفي هذا الكتاب بـ (ع) . كما أنه زاد رمزاً لم يكن في «التبذير» وهو كلمة (تمييز) وهي إشارة إلى من ليست له رواية في المصنفات التي هي موضوع الكتاب .

(١) مقدمة تقريب التبذير ص : ٣ - ٤ .

٣ - ذكر مراتب الرواة في المقدمة ، وجعلهم محصورين في اثنتي عشرة مرتبة ، وذكر ألفاظ الجرح والتعديل المقابلة لكل مرتبة . فعلى المراجع في هذا الكتاب أن ينتبه إلى هذه المراتب وما يقابلها من الألفاظ حتى لا يقع في لبس أو خطأ لأنه ربما اصطلاح في بعضها اصطلاحاً خاصاً به في هذا الكتاب .

٤ - ذكر في مقدمة الكتاب أيضاً طبقات الرواة المترجمين وجعلهم اثنتي عشرة طبقة أيضاً ، وينبغي لزماً معرفة تلك الطبقات قبل المراجعة في الكتاب حتى يعرف المراجع ذلك الاصطلاح الخاص لابن حجر في هذا الكتاب .

٥ - زاد على « التهذيب » فصلاً في آخر الكتاب يتعلق ببيان الجهات من النسوة على ترتيب من روى عنهن رجالاً ونساءً .

والكتاب جيد مفيد كاف لطلبة العلم المبتدئين في الفن لا سيما في موضوع الحكم على الشخص من حيث الجرح والتعديل فإنه يعطي المراجع عبارة الأقوال فيه ، لكنه مضبوط جداً ، ويلاحظ عليه بشكل خاص عدم ذكره أي شيخ أو تلميذ للمترجم لهم في جميع الكتاب ، ولذلك يتميز كتاب « الكاشف » للذهبي ، وكتاب « الخلاصة » للخزرجي على كتاب التقريب في هذا .
والله أعلم ، وهذا غرض من التراجم :

- « عبد الله بن عاصم الحيماني ، بكسر الملهة وتشديد الميم ، أبو سعيد البصري ، صدوق ، من العاشرة / ق » .

- « القاسم بن الليث بن مسرور الرستمي ، أبو صالح ، زيل تينيس ،

ثقة ، من الثانية عشرة ، مات سنة أربع وثلاثمائة / س » .

٨ - خلاصة تهذيب تهذيب الكمال :

ثم جاء الحافظ صني الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري الساعدي المولود سنة ٩٠٠ فاختصر كتاب « تهذيب التهذيب » للذهبي سنة ٩٢٣ في كتاب « خلاصة تهذيب تهذيب الكمال » ، في مجلد كبير طبع سنة ١٣٠١ هـ بالطبعة الميرية بالقاهرة .

وقد قال مصنفه في مقدمته الصغيرة « وبعد : فهذا مختصر في أسماء الرجال اختصرته من « تهذيب تهذيب الكمال » وضبط ما يحتاج إلى ضبطه في غالب الأحوال ، وزدت فيه زيادات مفيدة ، ووفيت عديدة ، من الكتب الممتدة والقول المسندة . أسأل الله تعالى التوفيق والهدى إلى سواء الطريق بمنه وكرمه آمين » (١) .

وقد منى المصنف في هذا الكتاب على النحو التالي :

١ - ترجم للرواة المتخرج لهم في الكتب الستة وأشهر مصنفات أصحابها التي ترجم الذهبي في تهذيبه لرجالها ، ومجموع تلك المصنفات مع الكتب الستة الأصول خمسة وعشرون وهي المصنفات التي ذكرها المزي في « تهذيبه » نفسها .

٢ - ذكر رموز تلك المصنفات في المقدمة وعددها سبعة وعشرون رمزاً ، وهي الرموز التي ذكرها المزي ثم الذهبي في تهذيبه لكنه زاد عليها رمزاً آخر وهو كلمة « تمييز » (٢) وتذكر مع الراوي

(١) مقدمة الكتاب المذكور ص : ٢ .

(٢) المراد بالتمييز حيث ينفق اسم راويين واسم أبيهما وكان أحدهما من رجال الكتب التي ترجم لرواتها في هذا الكتاب ، وآخر ليس كذلك فذكره للتمييز بينها .

الذي ليس له رواية في المصنفات المترجم لروايتها في هذا الكتاب .

٣ - قسم الكتاب إلى كتابين ، الكتاب الأول ، وخصمه لتراجم الرجال ، والكتاب الثاني وخصمه لتراجم النساء . وقسم كتاب الرجال إلى قسمين وخاتمة ، فالقسم الأول جملة في ترتيبهم على الأسماء ، والقسم الثاني جملة في ترتيبهم على الكنى وجملة نوعين ، وأما الخاتمة فجعلها من ثمانية فصول :

الفصل الأول : فيمن عرف بابن فلان ولم يتقدم اسمه ، أو تقدم ولم يشتر بهذه النسبة .

الفصل الثاني : فيمن تقدم اسمه .

الفصل الثالث : فيمن عرف بنسبه ، ولم يتقدم اسمه .

الفصل الرابع : فيمن عرف بنسبه وتقدم اسمه في الأسماء .

الفصل الخامس : في الألقاب .

الفصل السادس : فيمن لقب بكنيته .

الفصل السابع : فيمن لقب بكنيته .

الفصل الثامن : في المبهات .

ثم قسم كتاب النساء على نحو ما قسم كتاب الرجال إلا أنه جعل الخاتمة من ثلاثة فصول وهي :

الفصل الأول : فيمن عرفت بابنة فلان وفيه نوعان :

النوع الأول : فيمن لم يتقدم اسمها .

النوع الثاني : فيمن تقدم اسمها .

الفصل الثاني : في الألقاب .

الفصل الثالث : في المجهولات .

٤ - رتب الأسماء على الحروف لكنه ابتداء حرف المعزة بمن اسمه أحمد ، وحرف الميم بمن اسمه محمد ، ثم قال داخل الحرف الواحد ، « من اسمه عمر » وذكر كل من اسمه عمر ، وهكذا ... وإذا كان اسم بعض الرواة لا يشاركه فيه أحد ، وضعه في فصل آخر الحرف ، وسمى ذلك الفصل « فصل التفريق » ولو وضعه في مكانه حسب ترتيب الحروف لكان أسهل على المراجع . وما عرفت الفائدة في عمله هذا !

٥ - زاد بعض التراجم على ما في كتاب الذهبي وهي التي يرمز إليها بكلمة « تمييز » كما تقدم .

٦ - وأما صياغته للترجمة فلم يلتزم فيها خطأ معيناً كما فعل الحافظ ابن حجر في « التقريب » فأحياناً يذكر الجرح أو التوثيق ، وأحياناً يهمله ولا يذكر في الترجمة له شيئاً من ذلك . وأحياناً يذكر وفاته وأحياناً لا يذكرها . وكثيراً ما يذكر عدة الأحاديث التي لصاحب الترجمة في الكتب التي أخرجت له .

والذي التزمه دائماً هو ذكر بعض شيوخه وبعض تلاميذه والبالغ أنه يذكر بين الواحد والثلاثة في كل من الشيوخ والتلاميذ .

ولا يلخص أقوال الأئمة في الجرح والتعديل السني قيلت في صاحب الترجمة ، وإنما يذكر بعضها منسوبة لأصحابها كقوله « وثقة فلان » أو « ضعفه فلان » ، والظاهر أنه ينقل فيه الكلام الراجح عنده والله أعلم ، ولم ينص على

ذلك ولا على غيره من الامور المهمة في مقدمة الكتاب . ولو ذكره لكان أولى .

كلمة أخيرة في الكتاب :

لا شك أن الخرجي رحمه الله تعالى قد بذل جهداً مشكوراً في تلخيص واختصار كتاب « تهذيب التهذيب » للذهبي ، لكن بإحاطة عليه أمران جديران بالاهتمام ، الأول منها عدم ذكره ما قيل من جرح أو تعديل في كثير من التراجم ، وهذا قصور واضح ، والتفريط فيه يحط من قيمة الكتاب العلمية لأن من الغايات الرئيسية للمراجع في هذا الكتاب أن يعرف مرتبة صاحب الترجمة من التجريح أو التوثيق . وأما الأمر الثاني ، فهو عدم ذكر تاريخ الوفاة في كثير من التراجم أيضاً ، وهذا النقص وإن لم يكن مثل الأمر الأول إلا أنه أمر ليس بالسهل أو غير المهم ، لذا فإن كتاب « السكاشف » للذهبي و « تقريب التهذيب » لابن حجر يتفوقان على هذا الكتاب بذكر مرتبة صاحب الترجمة من التجريح أو التوثيق ، وذكر سنة الوفاة .

هذا بالإضافة إلى أن الذهبي وابن حجر يلخصان أقوال أئمة الجرح والتعديل التي قبلت فيه ثم يأتيان بلفظ من عندهما يعطي هذا الشخص المرتبة التي يرآون أنها تناسبه ، فهذا كالفقهاء الذين يستنبطون الأحكام من النصوص ، على حين أن الخرجي ناقل فقط .

وهذه غفاج من الكتاب :

١ - (خ م) زيد بن أوزم بمجسمين الطائي أبو طالب البصري الحافظ ، عن يحيى القطان وسلم بن قتيبة ومعاذ بن هشام ، وعنه (خ م) وثقه أبو حاتم ، قتله الزنج بالبصرة سنة سبع وخمسين ومائتين .

٢ - (ت س) زيد بن ظبيان الكوفي ، عن أبي ذر ، وعنه ربي

ابن خراش .

٣ - (م) عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي ، عن علي وعنه حبيب ابن أبي ثابت والحكم بن عتيبة ، وثقه ابن المديني وابن مدين ، وتكلم فيه غيرهما . قال خليفة : مات سنة أربع وسبعين ومائة .

٤ - (د) عبد الرحمن بن قيس المتسكي بشار ، أبو روح البصري ، عن يحيى بن يعمر ، وعنه يحيى القطان .

و - التذكرة برجال العشرة : لابي عبد الله محمد بن علي الحسيني البمشقي . (٧٦٥ هـ) .

هذا الكتاب يشتمل على تراجم رواة عشرة من كتب السنة ، وهي الكتب الستة التي هي موضوع كتاب « تهذيب الكمال » للزي . بالإضافة إلى أربعة كتب لأصحاب أئمة المذاهب الأربعة وهي : « الموطأ » و « مسند الشافعي » و « مسند أحمد » و « المسند الذي خرج له الحسين بن محمد بن خُسرو من حديث أبي حنيفة » .

لكنه لم يذكر رجال بعض المصنفات التي لأصحاب الكتب الستة ، كما فعل شيخه المزي وإنما اقتصر على رجال الكتب الستة فقط بالإضافة إلى رجال الكتب الأربعة المذكورة ورمز للمالك (ك) وللشافعي (فع) ولابي حنيفة (فه) ولأحمد (ا) ولمن أخرج له عبد الله بن أحمد عن غير أبيه (عب) وترك رموز الستة على حالها ، كما رمز لها المزي .

وغايته من هذا التصنيف أن يجمع أشهر الرواة في القرون الثلاثة الفاضلة الذين اعتمد أصحاب المصنفات الستة المشهورة وأصحاب المذاهب الأربعة المشهورة .

وهو كتاب جيد نافع ، توجد منه نسخ غطوا طعة كاملة ، لكنه لم

يطبع إلى الآن .

ز - تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة : للحافظ ابن حجر المسقلائي .
هذا الكتاب أفرده الحافظ ابن حجر للرجال الموجودين في المصنفات
الحديثية المشهورة التي لأصحاب المذاهب الأربعة ، ممن لم يترجم لهم المزي
في تهذيبه .

وقد اطلع مؤلفه على كتاب « التذكرة » للحسيني واستفاد منه ، والتقط
منه تراجم الرجال الذين لم يترجم لهم المزي في تهذيبه . لكنه تعمقه في بعض
أوهام ، وزاد عليه تراجم تتبعها من كتاب « الزرائب عن مالك » الذي جمعه
الدارقطني ، وكتاب « معرفة السنين والآثار » لابن أبي عمير ، وكتاب « الزهد »
لأحمد ، وكتاب « الآثار » لمحمد بن الحسن . والتي ليست في كتب أصحاب
المذاهب الأربعة التي ذكرها الحسيني .

وترك الرموز للأئمة الأربعة على ما اختاره الشريف الحسيني في كتابه
« التذكرة » وزاد رمزا واحدا هو « هـ » وهو رمز لكل راوٍ استدركه
نور الدين الهيثمي على الحسيني في كتابه « الإكمال عن من في مسند أحمد من
الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال » .

وقد قال مؤلفه في مقدمته : « ... وبإضمار هذه المذكورات بصير
(تعجيل المنفعة) إذا انضم إلى رجال (التهذيب) حاكيا إن شاء الله تعالى
لغالب رواة الحديث في القرون الفاضلة إلى رأس الثلاثمائة » (١) وهو كما قال
رحمه الله وأتابه ، والحافظ الحسيني وأمثالهما من علماء المسلمين .

(١) تعجيل المنفعة : ص : ١٢ ، وانظر المقدمة كلها من ص : ٨ - ١٢ فانها مفيدة
في الشريف بالكتاب . هذا وقد طبع الكتاب بمصر ، وعني بنشره وتصحيحه
وتحقيقه السيد عبد الله هاشم يثاني سنة ١٣٨٦ هـ .

٥ - المصنفات في الثقات خاصة

هذا النوع من المصنفات في الرجال ، أفرده مؤلفوه لتراجم الثقات من
رواة الحديث ، ولم يذكروا في هذه المصنفات غير الرواة الثقات ، وإفراد
الثقات من الرواة في مصنف مستقل عمل جيد من علماء الجرح والتعديل .
يسر على الباحث معرفة الرواي الثقة من أقرب طريق .

والمصنفات في هذا النوع متعددة ، أشهرها .

أ - كتاب الثقات : لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح البيهقي
(- ٢٦١ هـ) (١) .

ب - كتاب الثقات : لمحمد بن أحمد بن حبان البُيُيُسي (- ٣٥٤ هـ) .

وقد رتب مؤلفه على الطبقات ، ثم رتب أسماء كل طبقة على حروف
المعجم داخل تلك الطبقة . وقد جمعه من ثلاثة أجزاء . جعل الجزء الأول
لطبقة الصحابة ، والجزء الثاني لطبقة التابعين ، والجزء الثالث لطبقة أتباع
التابعين .

هذا ويُنْبَغِي التنبيه إلى أن توثيق ابن حبان من أدنى درجات التوثيق ،
قال العلامة الكتاني عن هذا الكتاب : « إلا أنه ذكر فيه عددا كثيرا ، وخلفا
عظيما من المجهولين الذين لا يعرف هؤلاء غيرهم أحوالهم ، وطريقته فيه أنه

(١) لم يصلنا أصل الكتاب . ولنا وصل إلينا ترتيبه لقبشي ، فقد رتبته على حروف
المعجم . وبدأه بـ اسم أحمد ، ولا زال الترتيب مخطوطا ، وهو في ٦٧ /
ورقة ، انظر فهرس المخطوطات المصورة لمعهد المخطوطات التابع للجامعة العربية -
قسم التاريخ ٢ / ٩١ - ٩٢ .

يذكر مَنْ لم يعرفه بجرح ، وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله ، فينبغي أن يقتبـه لهذا ، ويعرف أن توثيقه للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق ، وقد قال هو في أثناء كلامه : والمدل من لم يُسَرَّف منه الجرح ؛ إذ الجرح ضد المدل ، فمن لم يعرف بجرح فهو عدل حتى يتبين ضده ، اهـ ، هذه طريقته في التفرقة بين المدل وغيره ، ووافقه عليها بعضهم ، وخالفه الآخرون ، (١) .

٢ - تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم : لعمر بن أحمد بن شاهين (- ٣٨٥ هـ) .

وقد رتبـه مؤلفه على حروف المعجم ، واقتصر في الترجمة على اسم الشخص واسم أبيه ونقل أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه . وربما ذكر بعض شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة (٢) .

٦ - المصنفات في الضعفاء خاصة

هذا النوع من التصنيف في تراجم الرواة ، أفردـه مؤلفوه للضعفاء خاصة ، وقد كان عدد المصنفات فيه أكثر بكثير من المصنفات في تراجم الثقات خاصة ، وذلك لأن كثيراً من المصنفات في الضعفاء قد اشتملت على كل من تكلم فيه ، وإن لم يكن ضعيفاً حقاً ، وما أكثر من تكلم فيه ، ومن هذه المصنفات :

- (١) الرسالة المستطرفة س : ١٤٦ . هذا وقد طبع الكتاب بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن في الهند .
- (٢) لم يطبع الكتاب ، ولما توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة الجامع الكبير بصنماء ، ويتألف من ٩٣/ ورقة ، ومنه صورة في معهد المخطوطات بالقاهرة .

أ - الضعفاء الكبير : للبخاري .

ب - الضعفاء الصغير : للبخاري أيضاً ، وهو مرتب على حروف المعجم ، بالنسبة للحرف الأول من الاسم فقط .

ج - الضعفاء والمتروكون : للنسائي ، وهو مرتب على حروف المعجم ، بالنسبة للحرف الأول من الاسم فقط . هذا ويُعتدُّ النسائي من المتشددين في جرح الرجال .

د - كتاب الضعفاء : لأبي جعفر محمد بن عمرو المُقَتِّلِي (٣٧٣ هـ) ، وهو كتاب كبير ، ترجم فيه مؤلفه لأنواع كثيرة من الضعفاء والمنسويين إلى الكذب والوضع .

هـ - معرفة المجروحين من المحدثين : لأبي حاتم محمد بن أحمد بن حبان البستي (- ٣٥٤ هـ) وهو مرتب على حروف المعجم ، وقد قدم له مؤلفه بقدمة نفيسة ، ذكر فيها أهمية معرفة الضعفاء ، وجواز الجرح ، وما يمتلئ بذلك ... كما بين طريقته في تصنيف كتابه ، ويعتبر ابن حبان من المتشددين في الجرح أيضاً .

و - الكامل في ضعف الرجال : لأبي أحمد عبد الله بن عديّ الجرجاني (- ٣٦٥ هـ) وهو كتاب كبير واسع ، ذكر فيه مؤلفه كل من تكلم فيه ، وإن كان الكلام فيه مروداً ، وقدم للكتاب بقدمة طويلة جيدة ، ورتب التراجم على حروف المعجم .

ز - ميزان الاعتدال في نقد الرجال : للذهبي .

هذا الكتاب من أجمع الكتب في تراجم المجروحين . كما قال الحافظ

ح - لسان الميزان : للحافظ ابن حجر المسقلاني .

هذا الكتاب النقط فيه مؤلفه من كتاب « ميزان الاعتدال » التراجم التي ليست في كتاب « تهذيب السكال » وزاد عليها جملة كثيرة من التراجم المتكلم فيها .

فما زاده من التراجم جعل أمامه رمز (ز) وما زاده من ذيل الحافظ العراقي على الميزان ، رمز أمامه (ذ) إشارة إلى أنه من ذيل شيخه العراقي .

ثم إن ما زاده من التنبيهات والتحريرات في أثناء بعض التراجم التي النقطها من « ميزان الاعتدال » للذهبي ، ختم كلام الذهبي بقوله (انتهى) وما بعدها فهو كلامه ^(١) .

ثم إن المؤلف عاد فجرد الأسماء التي حذفها من « الميزان » ، ثم سردها في فصل ألقه في آخر الكتاب ليكون الكتاب مستوعباً بليغ الأسماء التي في « الميزان » ، كما قال ^(٢) .

وقد قال المؤلف رحمه الله في أول هذا الفصل : « فصل في تجريد الأسماء التي حذفها من الميزان اكتفاء بذكرها في « تهذيب السكال » ، وقصد جعلها لها علاماتها في التهذيب ، ومن كتبت قبلته (صح) فهو من شكلم فيه بلا حجة . أو صورة (مخ) فهو مختلف فيه ، والعمل على توثيقه ، بين

ابن حجر ^(١) . فقد اشتمل على ١١٠٥٣ / ترجمة كما هو في النسخة المطبوعة التي رقت تراجمها ، وإن كررت بعض التراجم كما إذا ذكر الشخص في فصل الأنساب ، وهو مذكور في الأسماء . وهو كتاب يشبه إلى حد ما كتاب السكامل لابن عدي من حيث المنهج . فقد ذكر فيه الذهبي كل من شكلم فيه ، وإن كان ثقة ، وإلغا يذكر مثل هؤلاء للدفاع عنهم ورد السلام الوجه إليهم ، وقد قدم للكتاب مقدمة بين فيها منهجه ، وذكر بأنه صنفه بعد كتابه « المنقي في الضمفاء » وأنه طوّل فيه العبارة ، وزاد فيه عدة أسماء على (المنقي) ، ثم ذكر أنواع الرجال المتكلم فيهم عن احتوائهم هذا الكتاب إلى آخر ما فيها .

وقد رتب كتابه على حروف المعجم بالنسبة للاسم واسم الأب ، ورمز على اسم الرجل من أخرج له في كتابه من الأئمة الستة برموزهم المشهورة ، فإن اجتمعوا على إخراج رجل فالرمز له (ع) وإن اتفق عليه أرباب السنن الأربعة فالرمز (عو) .

وقد سرد أسماء الرجال والنساء على حروف المعجم ، ثم كنى الرجال ، ثم من عُرف بأبيه ثم من عرف بالنسبة أو اللقب ، ثم بجاهيل الاسم ، ثم في النسوة المجهولات ، ثم كنى النسوة ، ثم فيمن لم تُسم .

والكتاب مفيد جداً ، وهو من أجود الكتب والمصادر في معرفة الرواة المتكلم فيهم ^(٢) .

(١) في مقدمة « لسان الميزان » ، ٤/١ .

(١) انظر مقدمة « لسان الميزان » ، ٤/١ .

(٢) انظر لسان الميزان : ٩٨٨/٦ .

(٢) وقد طبع الكتاب أكثر من مرة ، وآخر طبعة هي طبعة عيسى البابي الحلبي بتحقيق علي محمد البجاوي وذلك سنة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م في أربعة مجلدات .

الكنى ورتبها على الحروف أيضاً ، ثم اللغات ، وقد قسمهم إلى ثلاثة فصول ، الأول النسوب ، والثاني من اشتهر بقبيلة أو صفة ، والثالث من ذكر بالاضافة .

وقد طبع الكتاب في ستة أجزاء ، طبعته دائرة المعارف العثمانية في الهند سنة ١٣٢٩ هـ .

٧ - المصنفات في رجال بلاد مخصوصة

هذا النوع من المصنفات التزم فيه مؤلفوه ترجمة رجال العلم والفكر ومشاهير الرجال من الشعراء والأدباء والرياضيين وغيرهم في بلدة أو مدينة معينة . سواء من كان من أهلها الأصليين أو من وفد إليها وأقام فيها . ووجهوا عنايتهم بالدرجة الأولى لتراجم رجال الحديث فكان لتراجم المحدثين ورجال الحديث في هذه الكتب الحظ الأكبر ، لذا تكثر مرجعاً من المراجع في تاريخ الرجال ، ومعرفة القبول منهم أو الضعيف .

وقد صنف كتب كثيرة في هذا . وسأقتصر على ذكر ما طبع منها باختصار .

أ - تاريخ واسط^(١) : لأبي الحسن أسلم بن سهل المشهور بـ «بحشش» الواسطي (- ٢٨٨ هـ) .

ب - مختصر طبقات علماء إفريقية وتونس^(٢) : صاحب الأصل أبو العرب

(كذا ذلك) فضيف على اختلاف مراتب الضعف^(١) ، ومن كان منهم زائداً على من اقتصر عليه الذهبي في (الكاشف) ذكرت له ترجمة مختصرة لينتفع بذلك من لم يحصل له (تهذيب السكال) وبالله التوفيق ،^(٢) .

ثم قال رحمه في آخر هذا الفصل : « آخر التجريد ، وفابته أمران ، الأول : الإحاطة بجميع من ذكرهم المؤلف في الأصل^(٣) ، والثاني : الإمانة لمن أراد الكشف عن الراوي ، فإن رآه في أصلنا فذاك ، وإن رآه في هذا الفصل ، فهو إما ثقة ، وإما مختلف فيه ، وإما ضعيف . فإت أراد زيادة بسط نظر في (مختصر التهذيب^(٤)) الذي جمعته ، ففيه كل ما في (تهذيب السكال) للزبي من شرح حال الرواة وزيادة عليه ، فإن لم يحصل له نسخة منه (فتذهيب التهذيب) للذهبي فإنه حسن في بابيه ، فإن لم يجده لا هنا ولا هنا فهو إما ثقة أو مستور^(٥) . »

هذا وقد رتب التراجم على حروف المعجم ، ثم بعد انتهاء الأسماء ذكر

(١) لقد حذف نادر* الكتاب كل هذه الرموز المهمة جداً ، كما حذفوا قبل ذلك غيرها من الرموز الأخرى ، فما أدري ما السبب ؟؟؟... فصار يرد الأسماء في هذا الفصل شبه لا شيء .

(٢) لسان الميزان ٦ / ٤٩٨ .

(٣) أي في كتاب « ميزان الاعتدال » .

(٤) السمي « تهذيب التهذيب » .

(٥) لسان الميزان ٦ / ٨٦٦ . قلت : قد أجد الحافظ ابن حجر رحمه الله النجعة ، فما الذي يوجبنا ويوجهنا إلى كل هذا ، وبسط الكلام الموجود في أصل الذهبي قد استبعدناه وحذفناه ، فلو عدنا إليه لوجدنا طلبتنا ووفرنا على أنفسنا عناء البحث هنا وهناك والله أعلم .

(١) طبع ببطانة المعارف في بغداد . بتحقيق كوركيس عواد سنة ١٩٦٧ م .

(٢) نشرته الدار التونسية للنشر ، بتحقيق علي الشابي ونعيم حسن الباني سنة ١٩٦٨ م .

الفصل الثالث

مراحل دراسة الأسانيد

- محمد بن أحمد القيرواني (- ٣٣٣ هـ) . وقد اختصره أبو عمر أحمد بن محمد المافري الطلفنكي (- ٤٢٦ هـ) .
- ج - تاريخ الرقة ^(١) : لمحمد بن سميد القشيري (- ٣٣٤ هـ) .
- د - تاريخ داريا ^(٢) : لأبي عبد الله عبد الجبار بن عبد الله الخولاني الداراني (- ٣٧٠ هـ) .
- هـ - ذكر أخبار أصبهان ^(٣) : لأبي نعم أحمد بن عبد الله الأصمباني (- ٤٣٠ هـ) .
- و - تاريخ جرجان ^(٤) : لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي (- ٤٢٧ هـ) .
- ز - تاريخ بغداد ^(٥) : لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (- ٤٦٣ هـ) .
- وأكثر هذه الكتب مرتب على حروف المعجم .

(١) طبع الكتاب بمطابع الإصلاح في مدينة حماة بتحقيق طاهر النعالي .

(٢) طبعه المجمع العلمي العربي بدمشق . مطبعة التزقي . تحقيق سعيد الأفغاني سنة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .

(٣) طبع في ليدن ، بمطبعة بريل سنة ١٩٣١ م كما طبع بمجمل آباد الدكن بالهند .

(٤) طبعته دائرة المعارف العثمانية في الهند بتحقيق عبد الرحمن العلمي ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .

(٥) طبع بمطبعة السعادة في مصر وانقره الخائني ويقع في ١٤ مجلداً ، ويضم ٧٨٣١ / ترجمة منها / ٥٠٠٠ / ترجمة خاصة بالمحدثين ،

مراحل دراسة الأسانيد

نمبر:

هناك بعض الأحاديث لسنا في حاجة للبحث في أسانيدها ، لأن الجاهزة من أئمة الحديث وتقاده قد بحثوا فيها بدقة وعناية تأمین مع ما كانوا عليه من المهارة والاطلاع الواسع على قواعد هذا الفن ومعرفة علل الحديث الفاضلة ، لذا فقد كفيتمنا مؤنة البحث في الأحاديث التي بحث الأئمة السابقون فيها ، وأعطوا حكمهم على تلك الأسانيد والتون ، فلا حاجة إذن لاعادة البحث فيها ، وإلا صرفنا كمن يكيل البحر ! فلا هو يستطيع ولا مستفيد شيئاً .

ومن هذه الأحاديث التي بحث الأئمة السابقون في أسانيدها - ومتونها أيضاً - ما يلي :

١ - الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدهما « أي صحيحي البخاري ومسلم » .

فقد التزم البخاري ومسلم رحمه الله تعالى إخراج الأحاديث الصحيحة بأسانيد نظيفة لا تحوي رجالاً ضعفاء أو متروكين ، كما أنها خالية من العلل الفاضلة الخفية التي تقدح في صحة الحديث .

فوجود الحديث في أحد الصحيحين يكفي للحكم على صحة الحديث ، ولا حاجة إلى البحث في إسناده ، لأن الناية من البحث في الإسناد إنما هو

الوصول إلى معرفة صحة الحديث أو عدم صحته .

ولا تنقتر بما يثيره بعض الناس - باسم البحث العلمي أو غير ذلك من الشعارات - في هذه الأيام من أنه يوجد بعض الأحاديث الضعيفة في الصحيحين أو أحدهما ، ويمزجون ذلك إلى نتيجة بحتمهم العلمي الذي توصلوا إليه ، حسب قواعد أصول الحديث وعلموه ، أو إلى مخالفة تلك الأحاديث للعقل - أي عقلم - أو لتعاليم الطب (١) . أو لقواعد بعض العلوم الكونية المسئلة عندهم أو غير ذلك من التعليلات .

فهؤلاء إما أشخاص لهم إلمام بالحديث وعلموه أرادوا إظهار أنفسهم بأنهم علماء كبار عندهم المقدرة العلمية التي تمكنهم من أن يتعقبوا أئمة الحديث ويبينوا أخطأهم . ولسان حال هؤلاء كما قال الشاعر :

ولني وإن كنتُ الأخيرَ زمانه لآت بما لم تستطعهُ الأوائل

وإما أشخاص مستأجرون من قبل أعداء الاسلام . وأكثر هؤلاء ليس عندهم علم بالحديث وعلموه ؛ فهؤلاء يقولون ما يقولون ابتغاء الكسب الحرام ، فيكتبون ما يكتبون من المقالات المنقعة ، والكتب ذات العناوين الخادعة . التي ظاهرها فيه الرحمة ، وباطنها من قبيح المذاب ، ويدسون في ثناياها من السموم والافتراءات باسم خدمة السنة وتخليصها من الشوائب ، فويل لهؤلاء مما كبت أيديهم ، وويل لهم مما يكسبون .

(١) كرد حديث غس الذباب قبل نزع وإلقائه ، إذا سقط في الشراب ، بحجة أنه مخالف لتعاليم الطب . أو أن التي قاله بصفته البصرية ، لا على أنه من الوحي !... وكل ذلك من هوسات العقل ووساوس الشيطان للطعن في السنة والفتل من أحكامها .

فأرة يسمون كتبهم باسم « أضواء على السنة الحميدة ، أو دفاع عن الحديث (١) ، وأخرى يسمونها « الأضواء القرآنية » في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها (٢) . وهي في الحقيقة ظلمات بعضها فوق بعض ، نسأل الله العافية وحسن العاقبة .

واليك بعض نصوص الأئمة في أن الأحاديث الموجودة في الصحيحين كلها صحيحة ولا تحتاج إلى نظر أو بحث :

أ - قال النووي رحمه الله في مقدمة شرحه على صحيح مسلم : « وإنا يفتقر الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيها صحيحاً لا يحتاج إلى النظر فيه ، بل يجب العمل به مطلقاً ، وما كان في غيرهما لا يعمل به حتى يُنظر وتوجد فيه شروط الصحيح (٣) » .

ب - قال ابن الصلاح في كتابه (علوم الحديث) : « وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائدها : القبول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم

(١) كتاب سود صفحته شخص يسمى « محمود أبو رية » وطبعه بمصر الطبعة الأولى ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م وقد رد عليه علماء كثيرون ، منهم الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة في كتاب سماه « ظلمات أبي رية » والشيخ عبد الرحمن الملعي في كتاب سماه « الأنوار الكاشفة » .

(٢) كتاب افترقت تطهير مفتريته إدا من سمى نفسه « السيد صالح أبو بكر » وطبع في مصر سنة ١٩٧٤ م وزعم فيه أن في صحيح البخاري / ١٢٠ / حديثاً مكذوباً من الأسرانيات ، سود الله وجهه يوم تبيض وجوه وتسود وجوه . وأني بكلام لا أثر فيه لعلم ولا دين ، ولو كان للغة النبوية من يحميها لما أقدم هذا للأجور الأثم على هذا العمل الخبيث .

(٣) مقدمة شرح صحيح مسلم ٢٠/١ .

مندرج في قبيل ما يُقطع بصحته ، لثاني الأمة كل واحد من كتابيها بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حلها فيها سبق (١) .

فإن الصلاح لم يكنف بأن الأحاديث التي في الصحيحين صحيحة فقط ، وإنما قال : بأنه مقطوع بصحتها ، وهذا المعري زيادة في التأكيد على صحتها وأنه لا يتطرق لصحتها أدنى ريب ولا يظن أحد أن ابن الصلاح وحده هو الذي قال بهذا القول ، لقد وافقه على قوله هذا عدد من الأئمة المتقدمين ، بل هو مذهب أهل الحديث قاطبة ، ومذهب السلف عامة .

قال الحافظ ابن كثير في (اختصار علوم الحديث) : - بعد أن نقل عن ابن الصلاح قوله المذكور - « قلت وأتأ مع ابن الصلاح فيما عول عليه ، وأرشد

(١) علوم الحديث ص : ٢٥ . وأما قوله بعد ذلك : « سوى أحرف بيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالأرقطبي وغيره ، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن » . فلا يبرهن أحد أن ابن الصلاح يقصد بذلك أنه يوجد في الصحيحين أحاديث بيرة ضعيفة ، وإنما مراده أن أحاديث بيرة انتقد بعض الحفاظ رجالاً في أساسيتها فخرجت عن كونها في المرتبة العليا من الصحيح في نظر من انتقدها من الحفاظ . فاستثنت من كونها مقطوعاً بصحتها ، لا من كونها صحيحة ، وذلك لأنه لم يقع الاجماع على تلقياها بالقبول على الوجه الذي سبق ، بدليل ما نقله الحافظ السخاوي في (فتح المغيث) عن أبي إسحاق الاسفرائيني أنه قال : « أهل الصنعة يعمون على أن الأخبار التي اشتغل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها ، ولا يحصل الخلاف فيها بجمال ، وإن حصل فذلك اختلاف في طرقها ورواياتها » انظر فتح المغيث للسخاوي ١/ ٤٧ . إذن فالاجماع في نهاية الأمر حاصل على القطع بصحة أصول ومتون الأحاديث التي في الصحيحين . والخلاف في البير منها ليس في تصحيحها أو عدم ثبوتها ، وإنما في أمور فنية يعرفها أهل الفن ، فكل ما ينشأ الآن من القول بأنه يوجد بعض الأحاديث الضعيفة في الصحيحين إنما هو تشويش ليلالة أفكار الناشئة والباحثين .

إليه ، والله أعلم . (حاشية) ثم وقفتُ بعد هذا على كلام لشيخنا العلامة ابن تيمية ، مضمونه : أنه نقل القطع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول عن جماعات من الأئمة ، منهم القاضي عبد الوهاب المالكي ، والشيخ أبو حامد الأسفرائيني ، والقاضي أبو الطيب الطبري ، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي من الشافعية ، وابن حامد وأبو يعلى بن الفراء وأبو الخطاب وابن الزاغوني ، وأسألهم من الحنابلة ، وشمس الأئمة السرخسي من الحنفية ، قال : وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم ، كأبي إسحاق الأسفرائيني ، وابن ثور ، قال : وهو مذهب أهل الحديث قاطبة ، ومذهب السلف عامة ، وهو معنى ما ذكره ابن الصلاح استنباطاً ، فوافق فيه هؤلاء الأئمة (١) .

٢ - إلهامات التي في كتاب الترمذ صحت :

والكتب التي التزم إخراج الصحيح فقط متعددة أشهرها :

أ - الزيادات والتبائن التي في المستخرجات على الصحيحين :

وذلك لأن أصحاب المستخرجات يروون تلك التباينات لأحاديث الصحيحين أو الزيادات عليها بأسانيد صحيحة

قال ابن الصلاح : « وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة على كتاب البخاري وكتاب مسلم ، ككتاب أبي عوانة الأسفرائيني ، وكتاب أبي بكر الإسماعيلي ، وكتاب أبي بكر البرقاني ، وغيرها ، من تمة لمخوف ، أو زيادة شرح ، في كثير من أحاديث الصحيحين » (٢) .

(١) الباعث الحديث ص : ١٧ .

(٢) علوم الحديث ص : ١٧ . أي وكذلك يكفي في تصحيح ما يوجد في الكتب المخرجة ... من تمة التبع .

ب - صحيح ابن خزيمة :

إن وجود الحديث في صحيح ابن خزيمة كافٍ للحكم عليه بالصحة ، لأن مؤلفه التزم أن يجمع في هذا الكتاب الأحاديث الصحيحة فقط .

قال ابن الصلاح : « ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه ، ككتاب ابن خزيمة » (١) .

وقال السيوطي : « صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان ، لشدة تحريه ، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الاستناد ، فيقول : إن صح الخبر ، أو إن ثبت كذا ، ونحو ذلك » (٢) .

ج - صحيح ابن حبان :

وهو المسمى بـ « التفاسير والأنواع » .

وقد قيل : إن أصح من صنف في الصحيح بعد الشيخين ، ابن خزيمة وابن حبان ، لكنه متساهل في التصحيح ، لكن تساهله ليس كتساهل الحاكم ، فإنت غايته أنه يسمى الحسن صحيحاً كما قال الحازمي ، وذلك لأنه متساهل في شروط التوثيق (٣) .

(١) علوم الحديث ص : ١٧ أي يكفي في تصحيح الحديث كونه ... الخ كما يدل عليه السياق .

(٢) تدريب الراوي ١ / ١٠٩ .

(٣) انظر تدريب الراوي ١ - ١٠٨ .

د - صحيح ابن السكن (١) :

ويسمى بـ « الصحيح المنتقى » وبـ « السنن الصحاح المأثورة » عن رسول الله ﷺ ، وهو كتاب عرّفه الأسانيد ، وقد جدّه مؤلفه أبواباً في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام ، ضمنه ما صحّ عنده من السنن المأثورة (٢) .

هـ - المستدرک علی الصحيحین للحاکم :

قال ابن الصلاح : « واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما الصحيحين ، وجمع ذلك في كتاب سماه « المستدرک » أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجنا عن رواته في كتابها ، أو على شرط البخاري وحده ، أو على شرط مسلم وحده ، وما أدى إليه اجتهاده إلى تصحيحه ، وإن لم يكن على شرط واحد منها .

وهو واسع الخطو في شرط الصحيحين ، متساهل في القضاء به (٣) وقيل في سبب تساهله إنه كبر فاعترته غفلة ، وقيل إنه عاجلته المنيّة قبل أن يبيض أكثره ، فلم يتيسر له تفقيقه .

قال بدر الدين بن جماعة : « إنه يُتنبع ويحكم عليه بما يليق بحاله

من الحسن أو الصحة أو الضعف وهذا هو الصواب » (١) .

وقد تتبع الذهبي كثيراً من الأحاديث التي حكم عليها الحاكم بالصحة ، وحكم عليها بما يليق بحالها فأقر الحاكم على تصحيح بعضها ، ولم يقره على البعض الآخر ، فحكم عليها بالحسن أو الضعف والنعكاسة ، بل وحكم على بعضها بالوضع .

لكن بقي من أحاديث المستدرک أحاديث سكّتها عنها الذهبي ، وهي بحاجة إلى تتبع وحكم بما يليق بحالها (٢) .

٣ - الروايات التي نصّ المؤلفون المعتمرون على تصحيحها :

وذلك في كتب السنة الممتدة المشتهرة ، كسنة أبي داود ، وجامع الترمذي ، وسنة النسائي ، وسنة الدارقطني ، بشرط أن ينص المؤلف فيها على صحة تلك الأحاديث ، ولا يكفي مجرد وجودها فيها ، لأن مؤلفيها لم يلتزموا بإخراج الصحيح وحده فيها .

أو ينص على صحتها أحد الأئمة ، وينقل عنه ذلك بإسناد صحيح ، كما في سوالات أحمد بن حنبل ، وسوالات ابن ميمون وغيرهما ، فمثل هذا النص كافٍ في تصحيح الحديث (٣) .

(١) انظر التقييد والإيضاح ص : ٣ .

(٢) راجع الطليقة رقم (١) صفحة ١١٧ من هذا الكتاب .

(٣) انظر التقييد والإيضاح ص : ٢٨ .

(١) ابن السكن هو الحافظ أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي ، تزيّل مصر (- ٣٥٣ هـ) .

(٢) انظر الرسالة المستطرفة ص : ٢٥ .

(٣) علوم الحديث ص : ١٨ .

٤ - الوعاويث التي حكم عليها مؤمنون وبنوا مراتبها :

هناك كثير من الأحاديث درس الأئمة السابقون أسانيدها، وحكموا عليها بما يليق بمجالاتها ، وبنوا مراتبها ، من الحسن أو الضعف أو النكارة أو الوضع . وهذه الأحاديث إن صدر الحكم عليها من إمام معتمد من أئمة الحديث، ولم يكن معروفاً بالتساهل في حكمه ، فإننا نستغني بدراسة الأئمة وحكمهم عليها ، ولا نحتاج للدراسة والبحث في أسانيدها ، وذلك مثل الأحاديث التي حسنها الترمذي أو ضعفها ، ومثل الأحاديث التي حكم عليها الأئمة بالوضع (١) .

(١) ولا يعني ذلك أنه لا ينبغي أن نبث في أسانيدنا أبداً ، بل إن ذلك من حق الضمك في هذا الفن لا سيما إذا وجد للأئمة كلاماً متعارضاً في الحكم على بعض الأحاديث أو لاح له ما يعارض ذلك الحكم . فلا بأس بالبحث والتحقق من حكم سابق على حديث وبخاصة إذا كان ذلك الحكم صادراً عن شخص موصوف بالتساهل كإبن الجوزي في الحكم على كثير من الأحاديث بالوضع . لكن أعود فأؤكد بأن ذلك لمن تمكن في هذا العلم وقويت معرفته ، وليس ذلك لكل دعي متطفل . ويحسن بهذه المناسبة أن أقول ما نقله السخاوي في (فتح البعث) تعليقاً على كلام إبن الصلاح الذي لا يرى التصحيح من حق المتأخرين في زمنه فما بعده ، قال السخاوي :

« ولعل إبن الصلاح اختار حسم المادة لئلا يتطرق اليه بعض التشبهين من يزاحم في الوثوب على الكتب التي لا يتيدي للكشف منها ، والوظائف التي لا تبرا ذمته بمباشرتها .

وللهديث رجال يعرفون به وللداويين كتاب وحساب

ولذلك قال بعض أئمة الحديث في هذا المثل : الذي يطلق عليه اسم المحدث في عرف المحدثين أن يكون كتب وفراً وسمع وعسى ، ورجل إلى المدائن والقرى ، وحصل أسولة ، وعلق فروعاً من كتب السانيد والمثل والتواريخ التي تغرب من ألف تصنيف ،

- حاجتنا إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق الحكم عليها -

نحن في حاجة ماسة الآن إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق للأئمة والعلماء أن بحثوها وأصدروا حكمهم عليها .

وهي كثيرة جداً ، فعلى العلماء المشتغلين بالحديث المخلصين أن يشعروا عن مساعد الجد ، ويستأنفوا نهضة علمية في خدمة الحديث والسنة ، فيأخذ كل واحد منهم كتاباً من كتب الحديث صفه الأئمة المتقدمون ، وضاقت أعمارهم عن الحكم على تلك الأحاديث ، فيقتنع ما فيه من الأحاديث ، فيدرس أسانيدها . ويحكم عليها بما يليق بمجالاتها ، وبذلك العمل الجليل يكونون قد قدموا خدمة جليلة للسنة النبوية المطهرة ، التي هي الأصل الثاني من أصول التتبع بعد كتاب الله العزيز .

ولعل بعض الجامعات الإسلامية التي تلجج بخدمة الكتاب والسنة تنبئ مثل هذه المشروعات العلمية ، فتكون ممن قال ففعل .

طريقة دراسة الوساو

بما أن علماء مصطلح الحديث اتفقوا على أن نروط الحديث الصحيح خمسة وهي :

= فإذا كان كذلك فلا ينكر له ذلك . وأما إذا كان على رأسه طيلسان ، وفي رجليه نعلان وصحب أميراً من أمراء الزمان . أو من غلى بلؤلؤ ومرجان . أو ثياب ذات ألوان ، فحصل تفرس حديث بالآلاف والبيتان ، وجعل نفسه لعبة للصبيان ، لا يفهم ما يقرأ عليه من جزء ولا ديوان فهذا لا يطلق عليه اسم محدث بل ولا إنسان . وانه مع الجهالة آكل حرام . فإن استلحه خرج من دين الإسلام انتهى ، انظر فتح البعث للسخاوي ١ / ٤٠ / ٤١ .

١ - العدالة في الرواة .

٢ - الضبط في الرواة .

٣ - الاتصال في السند .

٤ - عدم الشذوذ في السند والمتن .

٥ - عدم العلة في السند والمتن .

فإن دراسة الاسناد تتطلب البحث عن تحقق هذه الشروط الخمسة في الاسناد أو تحقق بعضها ، ليُشكَّن الحكم على الحديث بعد تلك الدراسة ، ويُعرَّف مرتبته .

لذلك فإن أول عمل نبدأ به لدراسة الاسناد - في ضوء ما تقدم - هو البحث في تراجم رجال الاسناد ، لمعرفة ما قاله علماء الجرح والتعديل في عدالتهم وضبطهم ، وهذا ما يحقق لنا معرفة وجود الشرط الاول والثاني في الاسناد أو عدم وجودهما .

كيفية اضرأج الترجمة

مر بنا فيما سبق في بحث « أنواع الكتب المؤلفة في الرجال » أن أئمة الحديث صنفوا مصنفات كثيرة في تراجم الرواة ، وجمالوا على أنواع متعددة في الترتيب والتبويب ، أو في شمولها الرواة عامة ، أو اقتصرأها على رواة مخصوصين بكتب معينة ، أو على تراجم الثقات فقط ، أو الضعفاء فقط وما إلى ذلك .

لذا فإن على الباحث الذي يريد إخراج الترجمة لراوٍ من الرواة أن ينظر فيما إذا كانت لديه معلومات سابقة عن هذا الراوي من مثل أنه أحد رجال الكتب الستة ، أو ممن شكلم فيه ، أو من بلدة بعينها أو من طبقة بعينها .

ليسهل عليه - في ضوء تلك المعلومات - أن يتناول الكتاب الذي يوصله إلى ترجمة ذلك الراوي بأقرب وقت وأيسر طريق .

وإذا لم يكن لديه أية معلومات عن هذا الراوي فبإمكانه الوصول إلى ترجمته في كتب التراجم من معرفة اسمه فقط ، لأن غالب كتب التراجم ذكرت أسماء الرواة على ترتيب حروف المعجم بالنسبة للاسم واسم الأب ، فيبحث عنه في بعض كتب التراجم ، فإن لم يجده يبحث عنه في كتاب آخر ، وهكذا حتى يجده .

مسأل لدراسة الاسناد عملياً

ولنمثل لذلك بمثال : هذا المثال هو إخراج التراجم لرجال إسناد في سنن النسائي عملياً وهو : قال النسائي « أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال حدثنا خالد بن الحارث قال : حدثنا حسين المعلم ، عن عمرو بن شعيب أن أباه حدثه عن عبد الله بن عمرو قال : لما فتح رسول الله ﷺ مكة قام خطيباً فقال في خطبته : لا يجوز لامرأة عطية إلا بأذن زوجها ، (١) .

فهذا الاسناد فيه ستة أشخاص وهم :

١ - إسماعيل بن مسعود .

٢ - خالد بن الحارث .

٣ - حسين المعلم .

٤ - عمرو بن شعيب .

٥ - شعيب (والد عمرو) .

(١) سنن النسائي : ٤٩ / ٥ .

٦ - عبد الله بن عمرو (أبي ابن الماس) .

وقبل البحث عن تراجم هؤلاء الرواة من كتب التراجم ، نقول : بما أن هذا الإسناد في سنن النسائي ، إذن فجميع هؤلاء الرواة يمكن العثور على تراجمهم في الكتب التي تولت تراجم رجال الكتب الستة ، إذن فلا حاجة للبحث عن تراجمهم في غير تلك الكتب ، والكتب المطبوعة في تراجم رجال الكتب الستة هي :

١ - تهذيب التهذيب لابن حجر .

٢ - تقريب التهذيب لابن حجر أيضاً .

٣ - الكاشف للذهبي .

٤ - خلاصة تذهيب تهذيب السكال للخزرجي ، والكتب الأربعة مرتبة على حروف المعجم .

ولنأخذ كتاب « تقريب التهذيب » ولنبدأ بإخراج الراوي الأول وهو :

١ - إسماعيل بن مسعود : نفتش عن اسمه « إسماعيل » في حرف الهمزة ، فنجد أول شخص اسمه إسماعيل في (١ / ٦٥) لكن اسمه « إسماعيل بن أبان » ، إذن نقاب عدة أوراق لترى من اسم أبيه مسعود فنجد في (٧٤/١) اثنين كل منهما اسمه « إسماعيل بن مسعود » وما : « إسماعيل بن مسعود الزرقاني » و « إسماعيل بن مسعود الجحدري » لكن نستطيع أن نغير « إسماعيل بن مسعود » الذي هو شيخ النسائي بأنه « الجحدري » من أمرين . أولهما أن المؤلف رمز بحرف (س) لـ « الجحدري » ومعنى هذا الرمز أنه أخرج له النسائي في سننه ، على حين أنه رمز لـ « الزرقاني » بحرف (عس) ومعناه أنه أخرج له النسائي في مسنده علي فقط .

وثانها أنه قال عن (الزرقاني) إنه من الطبقة الخامسة ، وهي طبقة سفار التابعين ، ولا يمكن للنسائي أن يروي عنه بلفظ « حدثنا » وهو من طبقة سفار الآخذين عن تبع الأتباع ، وقول عن « الجحدري » إنه من الطبقة المائسة ، وهو الذي يمكن أن يروي عنه النسائي .

٢ - خالد بن الحارث : نفتش عن اسمه خالد في حرف (الخاء) فنجد أول من اسمه « خالد » في (١ / ٢١١) إلا أنه « خالد بن إلياس » فنجدون بنظرنا بعده بمدة تراجم ، فتراه بمسند أربع تراجم في آخر الصفحة ذاتها ، وهو « خالد بن حارث الهجيتي » ، ولا يوجد من اسمه « خالد بن الحارث » غيره في رجال الكتب الستة .

٣ - حسين المعلم : نبحت عن اسمه (حسين) في حرف (الحاء) فنجد في ١ / ١٧٣ ، هذا العنوان : « ذكر من اسمه الحسين » ، وبما أن الشخص الذي نبحت عن ترجمته لم يذكر اسم أبيه في الإسناد لذلك ينبغي علينا استعراض من اسمهم (حسين) كلهم حتى نمثر عليه ، واستعراض من اسمهم (حسين) نمثر على « حسين المعلم » في : ١ / ١٧٥ واسمه « حسين ابن ذكوان المعلم » وكلمة « المعلم » تقال لمن يعلم الصبيان .

٤ - عمرو بن شعيب : نبحت عن اسمه « عمرو » في حرف (العين) فنجد في : ٢ / ٦٥ هذا العنوان « ذكر من اسمه عمرو يفتح أوله » فنبحث عن اسم أبيه شعيب فنجد في : ٢ / ٧٢ ، وهو عمرو ابن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن الماس .

٥ - شعيب (والد عمرو) : نبحت عنه في حرف (الشين) فنجد أول من اسمه (شعيب) في ١ / ٣٥١ ، وبما أننا عرفنا اسم أبيه

وهو محمد عندما كنا نبث عن ترجمة ابنه (عمرو) إذن نبث عن اسم أبيه (محمد) فنجد في ١ / ٣٥٣ ، قال عنه المؤلف : « شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، ثبت ، سماعه من جده » .

٦ - عبد الله بن عمرو (أي ابن العاص) : نبث عن اسمه « عبد الله » في حرف (العين) فنجد في ١ / ٤٠٠ هذا العنوان : « ذكر من اسمه عبد الله » ثم نبث عن اسم أبيه « عمرو » فنجد « عبد الله بن عمرو بن العاص » في ١ / ٤٣٦ ، وهو الصحابي المشهور .

البحث في عرائض الرواة وضبطهم

بعد أن أخرجنا تراجم رجال الإسناد، وعرفنا مكانها في كتب التراجم، تنتقل إلى مرحلة ثانية ، ألا وهي مرحلة البحث عن عدالة هؤلاء الرجال وضبطهم ، وذلك بقراءة ما قاله علماء الجرح والتعديل عن كل راوٍ خالٍ لرجلته ، ولناخذ الإسناد السابق نفسه مثلاً لذلك ، ولنبدأ بـ (إسماعيل ابن مسعود) .

١ - إسماعيل بن مسعود :

أ - قال عنه في التقريب : ١ / ٧٤ (ثقة) .

ب - وقال عنه في الكاشف : ١ / ١٢٨ (ثقة) .

ج - وقال عنه في الخلاصة : ص : ٣٦ { قال أبو حاتم : صدوق } وفي الحاشية : وقال النسائي (ثقة) .

٢ - خالد بن الحارث :

أ - قال عنه في التقريب : ١ / ٢١١ - ٢١٢ (ثقة ثبت) .

ب - وقال عنه في الكاشف : ١ / ٢٦٦ - ٢٦٧ قال أحمد : « إليه انتهى في الثبوت بالبصرة » وقال القطان : « ما رأيت خيراً منه ومن سفيان » .

ج - وقال في الخلاصة : ص ٩٩ - ١٠٠ : (قال النسائي : ثقة ثبت ، قال القطان : ما رأيت خيراً منه ومن سفيان) .

٣ - حسين المعلم :

أ - قال عنه في التقريب : ١ / ١٧٥ - ١٧٦ (ثقة ربما وهم) .

ب - وقال عنه في الكاشف : (الحسين بن ذكوان المعلم البصري الثقة) .

ج - وقال عنه في الخلاصة : (وثقه ابن معين وأبو حاتم) .

٤ - عمرو بن شعيب :

أ - قال عنه في التقريب : ٢ / ٧٢ (صدوق) .

ب - وقال عنه في الكاشف : ٢ / ٣٣٢ : قال القطان : إذا روى عنه ثقة فهو حجة ، وقال أحمد : ربما احتجنا به ، وقال البخاري : رأيت أحمد وعلياً وإسحق وأبا عبيد : وعامه أصحابنا يحتجون به ، وقال أبو داود : ليس بحجة .

ج - وقال عنه في الخلاصة : ص ٢٩٠ : قال القطان : إذا روى عن الثقات فهو ثقة يحتج به ، وفي رواية عن ابن معين : إذا حدث عن غير أبيه فهو ثقة ، وقال أبو داود : عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ليس بحجة ، وقال أبو إسحق : هو كأبيوب عن نافع عن ابن

عمر ، ووثقه النسائي ، وقال الحافظ أبو بكر بن زياد : صح سماع عمرو من أبيه ، وصح سماع شبيب من جده عبد الله بن عمرو ، وقال البخاري : سمع شبيب من جده عبد الله بن عمرو .

٥ - شبيب بن محمد (والد عمرو) :

أ - قال عنه في التقریب : ٣٥٣/١ (صدوق) .

ب - وقال عنه في الكاشف : ١٣/٢ - ١٤ (صدوق) .

ج - وقال عنه في الخلاصة : ص ١٦٧ (وثقه ابن حبان) .

٦ - عبد الله بن عمرو بن العاص :

صحابي مشهور ، والصحابة لا يُبحث عنهم بالنسبة للمدالة والضبط .

فهرسة البحث في عرانة الرواة وضبطهم

بعد استعراض ما قاله علماء الجرح والتعديل في رجال الاسناد السنة

تبين لنا :

أ - أن الثلاثة الأول وهم : إسماعيل بن مسعود (و (خالد بن الحارث)

و (حسين المعلم) كلهم عدول ضابطون ، لأن أئمة الجرح والتعديل

وتقوم ، ولم يجرحوا عدالتهم ولا ضبطهم . ومعلوم لدينا أن الثقة

هو العدل الضابط .

ب - وأن السادس وهو (عبد الله بن عمرو) صحابي فهو ثقة .

ج - وأن الرابع وهو (عمرو بن شبيب) مختلف في وثيقته ، لكن

من لم يوثقه لم ينعز ذلك إلى جرح في عدالته أو ضبطه ، وإنما

عزا ذلك إلى أمر خرج عن المدالة والضبط ، وهذا الأمر هو :

في روايته عن أبيه ، هل سمع من أبيه ؟ وإذا كان سمع من أبيه ، فهل كل ما روى عن أبيه سمعه منه ؟ لذلك نرى كثيراً من أئمة الجرح والتعديل يقولون : إذا حدث عن غير أبيه فهو ثقة .

والخلاصة أن عمراً ثقة في نفسه . فإذا صرح بالتحديث عن أبيه فحديثه حجة ليس فيه شيء والله أعلم .

د - وأن الخامس وهو (شبيب بن محمد) أمره يشبه أمر ابنه عمرو ، فهو في نفسه ثقة ، وإنما الخوف في روايته عن جده عبد الله بن عمرو ، فهو وإن صح سماعه منه على الراجح . لكن سماعه منه ليس بكثير ، فيخشى أن لا يكون سمع منه كل ما روى عنه وإنما هي صحيفة لعبد الله بن عمرو . رواها شبيب وجادة ولم يسمها ، وإن كان المقصود بجده (محمد بن عبد الله بن عمرو) فليس لمحمد صحة ، فيكون الحديث مرسلًا .

البحث في اتصال الاسناد

هذا وبعد أن اتينا من بحث شرطي المدالة والضبط في رجال الاسناد نبدأ ببحث الشرط الثالث من شروط صحة الحديث ، وهو : اتصال الاسناد ، فنقول :

١ - أما النسائي فقال : « أخبرنا » إسماعيل بن مسعود .

٢ - وأما إسماعيل بن مسعود فقال : « حدثنا » خالد بن الحارث .

٣ - وأما خالد بن الحارث فقال : « حدثنا » حسين المعلم .

فهذه البارات والصيغ في الأداء يستعملها المحدثون في القراءة والجمع من الشيخ ، إذن فالسند إلى هنا متصل .

٤ - وأما حسين المعلم فقال : عن عمرو بن شبيب .

و (عنتمه) هذه محاولة على الاتصال . لأن حديثاً ليس ببدليس أولاً ، ويمكن لقاؤه بـ عمرو بن شبيب ، ومعروف في التراجم بالأخذ عنه ، ومذكور في تلاميذه .

٥ - وأما عمرو بن شبيب ، فقد صرح بأن أباه حديثه . فلا إسناد لا زال متصلاً .

٦ - وأما شبيب بن محمد بن عبد الله ، فقال « عن » عبد الله بن عمرو . وهنا الإشكال ، لأن شبيباً . وُصف بالتدليس ، لكن الحفاظ ابن حجر ذكره في الطبقة الثانية من المدلسين (١) ، وهي الطبقة التي قال عن أهلها : إنهم من احتمل الأئمة تدليسهم ، وخرجوا لهم في الصحيح لإمامتهم وقلة تدليسهم في جنتهم ما رووا .

لذلك فأننا نحتمل تدليسه هنا ، ونحمل المنعنة على السماع لقلة تدليسه ولأنه ثبت سماعه من جده عبد الله ، فلا إسناد متصل إن شاء الله .

البحث عن الشذوذ والعز وصعوبة

أما البحث عن الشذوذ والملة ، فهو أمر أصعب بكثير من البحث في عدالة الرواة وضبطهم واتصال السند ، لأن الكشف عن الشذوذ والملة إثباتاً أو نفيّاً أمر لا يقوى عليه إلا صاحب الإطلاع الواسع جداً على متون الأحاديث وأسانيدها ، حتى يمكنه معرفة اتفاق أسانيد هذا الحديث في جميع الطرق التي ورد بها الحديث أو عدم اتفاقها .

(١) في رسالة له في المدلسين ، اسمها : تريف أهل التدليس ، بمراتب الموصوفين بالتدليس .

وقد ذكر علماء المصطلح أن الملة تطرّف إلى الإسناد الذي رجاله ثقات ، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر (١) . كما ذكروا أن وقوع الملة في سند الحديث أكثر من وقوعها في متنه (٢) .

والطريق إلى كشف علة الحديث جمع طرقه والنظر في اختلاف رواته قال الخطيب البغدادي : « السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يُجسّم بين طرقه ، ويُستقرّر في اختلاف رواته ، ويعتبر بكتبتهم من الحفظ ، ومنزلتهم في الاتقان والضبط (٣) .

وهذا كما ترى أمر صعب جداً . لا سيما على الذي ليس عنده اطلاع واسع على طرق الحديث الكثيرة واختلافها ، أو على من ليس لديه القدرة على ذلك الجمع والنظر في اختلاف الرواة والحكم على الراجح منها .

الحكم على هذا الحديث

المقصود بـ « الحكم على الحديث » بيان مرتبته من الصحة أو الحسن أو الضعف أو الوضع ، وذلك بعد دراسة إسناده على الوجه الذي سبق آنفاً .

أما بالنسبة للحكم على هذا الحديث الذي درمنا إسناده فهو كما يلي :

١ - إن رجال الإسناد الستة كلهم ثقات ، أي عدول ضابطون . يعني أن رجال الإسناد رجال الصحيح ، وإن كان بعضهم وها « عمرو

(١) انظر علوم الحديث - معرفة الحديث الطال س : ٨١ .

(٢) المصدر السابق س : ٨٢ .

(٣) المصدر السابق س : ٨٢ .

ابن شبيب وأبوه شبيب ، ليسا من أعلى رجال الصحيح ، بل هما من أدنى رجال الصحيح .

٢ - إن سند الحديث متصل ، وإن كان فيه شوب انقطاع في عنقبة شبيب عن جده عبد الله بن عمرو .

٣ - لم يظهر لي - في حدود اطلاعي - شذوذ أو علة في سند هذا الحديث أو متنه .

كما تقدم أقول إن الحديث « صحيح » لكن ليس في قمة أنواع الصحيح ، وإغما هو من أدنى مراتب الصحيح أو هو من أعلى مراتب الحسن ، والله أعلم .

هذا وقد روى الحديث - غير النسائي - الإمام أحمد في مسنده (١) . وأبو داود في سننه (٢) ، وسكت عنه ، ومعلوم أن ما سكت عنه أبو داود فهو صالح للاحتجاج على المتمد .

وقد قال الذهبي : « الحسن أيضاً على مراتب ، فأعلى مراتبه : بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، وعسرو بن شبيب عن أبيه عن جده ، وابن إسحق عن التيمي ، وأمثال ذلك مما قيل إنه صحيح ، وهو من أدنى مراتب الصحيح » (٣) .

(١) السند : ٢٠٧ / ٢ .

(٢) سنن أبي داود - كتاب البيوع - ٢٩٣ / ٣ - ح ٣٥٤٧ .

(٣) تنزيه الراوي : ١ / ١٦٠ .

استحسان اكتشاف الباحث في الوسائل بقوله :

« صحيح الاسناد ، أو « حسن الاسناد » أو « ضعيف الاسناد »

مر* بنا أن كشف العلة والشذوذ في الحديث نقياً أو إثباتاً أمر صعب جداً ، لا يقوى عليه كل باحث أو مشتغل بالحديث ، لذا يستحسن في حق الباحث في الأسانيد أن يقول في نهاية بحثه عن مرتبة الحديث : « صحيح الاسناد » أو « حسن الاسناد » أو « ضعيف الاسناد » ولا يتمجّل فيقول « صحيح » أو « حسن » أو « ضعيف » لأنه بالنسبة لقوله عن الحديث « صحيح » أو « حسن » ربما يوجد حديث آخر يمارضه في معناه ، وسنده أقوى ، فيكون الحديث الذي حكم عليه بالصحة شاذاً ، أو ربما اكتشفت في الحديث علة غامضة لم يستطع الباحث اكتشافها .

وبالنسبة لقوله عن الحديث : « ضعيف » ربما وجد له تابع أو شاهد يقويه ويجبره فيرتقي إلى مرتبة الحسن لغيره .

فالأدنى في حق الباحث إذن أن يقول في نهاية بحثه عن الحديث « صحيح الاسناد » أو « حسن الاسناد » أو « ضعيف الاسناد » .

وقد فضل هذا كثير من الأئمة السابقين ، منهم الحاكم أبو الله ، والحافظ الميمني في « مجمع الزوائد » وغيرها ، والظاهر أن الوقت لم يسعفهم ليكلوا النظر في كشف الشذوذ والعلّة ، فخرجوا من القول بأنه « صحيح » أو « حسن » .

وقد قال علماء المصطلح إن الحديث إذا قال عن حديث « إنه صحيح الاسناد أو حسن الاسناد » دون قوله « صحيح أو حسن » قال ابن الصلاح :

« قولهم « هذا حديث صحيح الاسناد أو حسن الاسناد » دون قولهم

وهذا حديث صحيح أو حديث حسن ، لأنه قد يقال : « هذا حديث صحيح الاسناد » ولا يصح ؛ لكونه شاذاً أو معلّلاً ، غير أن المصنف المتعمد منهم إذا اقتصر على قوله إنه صحيح الاسناد ، ولم يذكر له علة ، ولم يقدح فيه ، فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه ، لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر ، والله أعلم ، (١) .

مدال أمر ليس في الكتب الستة

هذا مثال آخر للدراسة الاسناد ، اخترته من غير الكتب الستة ليتدرب الباحث على إخراج بعض التراجم من الكتب التي لم تترجم لرجال الكتب الستة . هذا المثال من سنن الدارقطني وهو :

قال الدارقطني : « نا (٢) عبد الله بن محمد بن سعيد الجمال ، نا هاشم ابن الجنيّد أبو صالح ، نا عبد الحميد بن أبي رواد ، نا مروان بن سالم ، عن الكاكي عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : إنما هلكت بنو إسرائيل حين حدث فيهم المؤكّدون أبناء سبأيا الأنهم ، فوضموا الرأي ، فضلوا » (٣) .

(١) علوم الحديث : ص ٣٥ .

(٢) « نا » هذا مختصر من كلمة « حدثنا » وهو اصطلاح مشي عليه أكثر ناسخ الحديث للاختصار .

(٣) سنن الدارقطني - باب النوادر والأحاديث المنفردة - ١٤٦/٤ .

كيفية إخراج التراجم لهذا الاسناد

ننظر أولاً إلى مؤلف السنن وهو الدارقطني فنرى أنه ولد سنة ٣٠٦ هـ / وتوفي سنة ٣٨٥ هـ / إذن هو متأخر في الزمن ، فليس في شيوخه المباشرين راوٍ من رجال الكتب الستة . فقلنا أن نبحت عن مصدر آخر للتراجم ، فننظر إلى منطقة الدارقطني فنرى أنه من حلة في بغداد تسمى دار القطن ، فهو بغداديّ ، إذن فينقلب على الظن أن يكون شيخه المباشرين من بغداد ، ونحن نعلم أن الخطيب البغدادي كتاباً كبيراً في تراجم محدثي بغداد وعلمائها وأعيانها . وهو « تاريخ بغداد » ، فنتناوله ، وزاجع فيه في حرف « الميم » فيمن اسمه « عبد الله » ، نرى « عبد الله بن محمد بن سعيد الجمال » ، فنجدّه في : ١٠ / ١٢٠ .

١ - عبد الله بن محمد بن سعيد الجمال : قال الخطيب « أبو محمد المقرئ المعروف بابن الجمال » .

وقال الخطيب : « أخبرنا محمد بن علي بن الفتح قال سمعت أبا الحسن الدارقطني ذكر أبا محمد بن الجمال فقال كان من الثقات ، ثم روى أنه مات سنة (٣٢٣ هـ) .

٢ - هاشم بن الجنيّد أبو صالح : لم أجده ترجمته فيما اطلمت عليه من كتب التراجم بعد البحث والتحري الكثير ، والاستعانة ببعض الشايخ والايخوان فمضى أن نمرّ عليه في المستقبل إن شاء الله تعالى .

٣ - عبد الحميد بن أبي رواد : قال عنه الذهبي في التيزان : « صدوق مرجى كآبائه (١) » ، ووقفه الإمام يحيى بن معين وغيره ، وقال أبو

(١) ميزان الاعتدال : ٦٤٨/٢ .

داود ثقة داعية إلى الإرجاء . وقال أبو حاتم : ليس بالقوي ، يكتب حديثه ، وقال الدارقطني : لا يحتج به ويعتبر به . مات سنة (٢٠٦ هـ) .

٤ - مروان بن سالم الجعزي : قال عنه الذهبي في الميزان : قال أحمد وغيره : ليس بثقة ، وقال الدارقطني : متروك ، وقال البخاري ومسلم وأبو حاتم : منكر الحديث ، وقال أبو عروبة الحراني : يضع الحديث ، وقال ابن عدي : عامة أحاديثه لا يتابعه الثقات عليها (١) .

٥ - الكلبي (محمد بن السائب) : أبو النضر الكوفي النسابة المغير . قال عنه الذهبي في الميزان : عن ابن معين : ليس بثقة ، وقال الجوزجاني وغيره : كذاب ، وقال الدارقطني وجماعة متروك (٢) .

وقد تلخص أمره ابن حجر في « التقریب » فقال : « منهم بالكذب ، ورني بالرفض » (٣) .

٦ - أبو صالح (بإدام) مولى أم هانئ : تابعي : قال عنه الذهبي في الميزان : ضعفه البخاري ، وقال النسائي : بإدام ليس بثقة ، وقال ابن معين : ليس به بأس (٤) . وكيفية الإعتداء لاسمه هو مراجعته في باب الكنى أولاً فنجدته في الميزان ٤ / ٥٣٨ .

وقد تلخص الحافظ في التقریب القول فيه فقال : « ضيف

مدلس » (١) .

٧ - أبو هريرة : عبد الرحمن بن صخر الدوسي : صحابي مشهور .

الحكم على هذا الحديث

أما الراوي الأول فهو ثقة ، وأما الثاني فلم نجده . وأما الثالث فهو صدوق داعية إلى الإرجاء ، وأما الرابع فمتروك الحديث منقطع ، وأما الخامس فتم بالكذب ، ورني بالرفض ، وأما السادس فضعيف مدلس .

نما تقدم يتبين أن إسناد الحديث من نوع « المتروك » لأن في إسناد متروكين ، ومن أهم بالكذب ، والمتروك من أسوأ أنواع الضعيف .

الكتب التي يستعان بها في كشف العزة والشبهة

هناك كتب صنفها العلماء لبيان علل الحديث ، وتعرف هذه الكتب بـ « كتب العلل » وطريقة كتب العلل هي ذكر الأحاديث المعلولة مع بيان عللها ، وذلك بذكر طرقها ، وكشف العلة من خلال جمع الطرق واستعراضها ، وذلك مثل كتاب « علل الحديث » لابن أبي حاتم ، وهو مرتب على الأبواب ، وكتاب « العلل » للدارقطني ، وهو مرتب على المسانيد .

وقد ينهج بعض المؤلفين في « العلل » نهجاً آخر ، فتراه يذكر أن فلاناً لم يسمع من فلان ، أو أن حديث فلان عن فلان منقطع ، لأنه لم يلقه ، وذلك كالإمام أحمد في كتابه « العلل ومعرفة الرجال » فهذه الكتب يمكن

(١) تهريب التهذيب : ١ - ٩٣ .

(١) المصدر السابق : ٤ / ٩٠ .

(٢) المصدر السابق : ٣ / ٥٥٩ .

(٣) تهريب التهذيب : ٢ / ١٦٣ .

(٤) ميزان الاعتدال : ١ / ٢٩٦ .

الاستماعة بها في كشف علل الحديث .

لكن هل صنف العلماء كتباً خاصة في معرفة الأحاديث الشاذة ؟
والجواب عن ذلك أن العلماء لم يصنفوا مثل هذه المؤلفات - والله أعلم - لكن
الشنوذ قبل ظهوره هو نوع من الملل ، ولذلك كثيراً ما يعلل الأئمة بعض
الأحاديث بأن فلاناً روى الحديث على وجه مخالف للأول ، وهو أثبت وأوثق
منه ، والحقيقة أن الملل أعم من الشاذ . فالشنوذ نوع من الملل كالأضطراب
والقلب ، والله أعلم .

وهذه أشهر المصنفات في الملل :

- ١ - علل الحديث لابن أبي حاتم .
- ٢ - الملل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل .
- ٣ - الملل لابن المديني .
- ٤ - الملل الكبير ، والملل الصغير ، للترمذي .
- ٥ - الملل الواردة في الأحاديث النبوية ، للدارقطني ، وهو أجمعها
وأوسعها .

مفهوم المراحل في دراسة الإسناد

- ١ - إخراج التراجم لرواة الاسناد من كتب التراجم .
- ٢ - ينتبه بشكل خاص - لكشف اتصال السند أو انقطاعه - إلى ما يلي :
- أ - مواليد الرواة ووفياتهم داخل التراجم ، وكذلك بلدانهم ورحلاتهم .
- ب - تراجم المدلسين لا سيما إذا عثموا ولم يصرحوا بالساج .

ج - أقوال الأئمة في سماع بعض الرواة من بعض أو عدم سماعهم .
مثل : « أن فلاناً سمع من فلان » أو « أن فلاناً لم يسمع
من فلان » .

٣ - يلاحظ بالنسبة لعادلة الرواة وضبطهم ما يلي :

أ - ألفاظ الجرح والتعديل في كل ترجمة . سواء ما يتعلق منها بالمعالة
أو الضبط . وتوضع هذه الألفاظ في مراتبها .

ب - تعارض الجرح والتعديل في راوٍ واحد . وكيفية العمل بهذا
التعارض .

ج - قائل ألفاظ الجرح والتعديل . وهل له اصطلاح خاص فيها ؟

د - المتشددون والمتساهلون في الجرح والتعديل من الأئمة .

هـ - أقوال الأقران في بعضهم .

٤ - ألا يحكم على الحديث قبل النظر في كتب الملل : لكشف الملة
والشنوذ أو عدمها .

٥ - استحسان الاكتفاء - في الحكم على الحديث - بقول الباحث :
« صحيح الاسناد » أو « حسن الاسناد » أو « ضعيف الاسناد » .

ضامته

هذا مايسر الله تعالى تحريره في موضوع التخريج ودراسة الأسانيد .
وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت لسد حاجة الباحثين في هذا الموضوع .
كما أسأله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم . وأن ينفع به طلبة العلم
عامة والمشتغلين بالحديث خاصة إنه سميع مجيب .

وقد كان الفراغ من تبييض الكتاب وكتابة مقدمته في الروضة الشريفة
من المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة ، وذلك بين المغرب والمشاء من يوم
السبت الموافق للثامن عشر من شهر ربيع الأول من سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة
وألف هجرية ، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية . اللهم لك الحمد كما
بنيني لجلال وجهك وعظيم سلطانك . وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله
وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً .

وصكتب

محمد الطعان

المصادر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - إحياء علوم الدين ، للغزالي . تصوير دار المعرفة بيروت .
- ٣ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر بذيل الاصابة ، ط مصطفى
محمد بالقاهرة سنة ١٣٥٨ هـ .
- ٤ - أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير . ط كتاب الشعب -
القاهرة سنة ٩٧٠ م .
- ٥ - أسنى المطالب للحوت . ط مصطفى محمد - الأولى سنة ١٣٥٥ هـ .
- ٦ - الأسماء المهمة في الانبياء الحكمة للخطيب البندادي (مخطوط) .
- ٧ - الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ، ط مصطفى محمد - القاهرة
سنة ١٣٥٨ هـ .
- ٨ - اختصار علوم الحديث لابن كثير ، نشر دار الفكر - بيروت .
- ٩ - البنية في ترتيب أحاديث الحلية للغماري - نشر الخانجسي - ط دار
التأليف - القاهرة .
- ١٠ - التاريخ الكبير للبخاري ، ط دائرة المعارف المئانية الهند سنة ١٣٦١ هـ
- ١١ - تاريخ أسماء الفقهاء ممن نقل عنهم العلم لابن شاهين (مخطوط في
مكتبة الجامع الكبير بصنعاء) .
- ١٢ - تحفة الاشراف بمعرفة الاطراف للزبي ، نشر الدار القيمة بالهند
سنة ١٣٨٤ هـ .

- ٢٦ - الجامع الصغير للسيوطي مع شرحه فيض القدير ، ط مصطفى محمد - القاهرة سنة ١٣٥٦ هـ .
- ٢٧ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم . ط دائرة المعارف العثمانية - الهند .
- ٢٨ - خلاصة تذهيب تذهيب الكمال للخزرجي . ط الميرية ببولاق - القاهرة سنة ١٣٠١ هـ .
- ٢٩ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر ، ط الفجالة - القاهرة سنة ١٣٨٤ هـ .
- ٣٠ - ذخائر الوارث للناقلي . ط جمعية النشر والتأليف الأزهرية - القاهرة سنة ١٣٥٢ هـ .
- ٣١ - الرسالة المستنيرة للكتاني ، نشر دار الفكر بدمشق - ط اثلاثية سنة ١٣٨٣ هـ .
- ٣٢ - سنن أبي داود ، تحقيق محي الدين عبد الحميد - تصوير دار إحياء السنة النبوية .
- ٣٣ - سنن النسائي ، ط مصطفى البابي الحلبي . ط الأولى - القاهرة سنة ١٣٨٣ هـ .
- ٣٤ - سنن الدارقطني ، ط دار المحاسن للطباعة - القاهرة - نشر عبد الله هاشم الباني سنة ١٣٨٦ هـ .
- ٣٥ - شذرات الذهب لابن العماد ، تصوير المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت .
- ٣٦ - الطبقات الكبرى لابن سعد ، تصوير دار صادر - بيروت سنة ١٣٧٦ هـ .
- ٣٧ - ظفر الأمانى للكنوي ، ط لكتو - الهند .
- ٣٨ - عشرون جديداً من صحيح البخاري للشيخ عبد الحسن العباد ، ط

- ١٣ - تدريب الراوي للسيوطي . تحقيق عبد الوهاب عبد العاليف - ط دار السعادة بمصر - ط الثانية سنة ١٣٨٥ هـ .
- ١٤ - تذكرة الحفاظ للذهبي ، تصوير دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- ١٥ - تذهيب التذهيب للذهبي ، (مخطوط) .
- ١٦ - تسجيل المنفعة لابن حجر ، ط القاهرة ، بناية عبد الله هاشم الباني سنة ١٣٨٦ هـ .
- ١٧ - تعريف أهل التقديس وراتب الموصوفين بالتدليس ، لابن حجر ط المحمودية التجارية - القاهرة .
- ١٨ - تقريب التذهيب لابن حجر ، نشر محمد سلطان غنكاني - تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف .
- ١٩ - التقييد والإيضاح للمراقبي . بذيل علوم الحديث - ط الأولى - القاهرة سنة ١٣٨٩ هـ .
- ٢٠ - التلخيص الحبير لابن حجر ، ط شركة الطباعة الفنية - القاهرة سنة ١٣٨٤ هـ .
- ٢١ - تمييز الطيب من الخبيث لابن الدبيع ، ط محمد علي صبيح - القاهرة سنة ١٣٥٣ هـ .
- ٢٢ - تذهيب الكمال للزبي (مخطوط) .
- ٢٣ - تذهيب التذهيب لابن حجر ، ط دائرة المعارف العثمانية في الهند سنة ١٣٢٥ هـ - تصوير دار صادر بيروت .
- ٢٤ - اللغات لابن حبان ، ط دائرة المعارف العثمانية - الهند .
- ٢٥ - الجامع الصحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ، ط السامنية - القاهرة سنة ١٣٨٠ هـ .

السلفية - ط الأولى - القاهرة سنة ١٣٩٠ هـ .

٣٩ - عشرون حديثاً من صحيح مسلم للشيخ عبدالحسن المباد ، ط السلفية
- ط الأولى - القاهرة سنة ١٣٩١ هـ .

٤٠ - علوم الحديث لابن الصلاح . تحقيق : د / نور الدين عسّار ، نشر
المكتبة العلمية - ط الأصيل بحلب .

٤١ - فتح الميث للسخاوي ، ط العاصمة بالقاهرة - ط الثانية - نشر
المكتبة السلفية - المدينة المنورة سنة ١٣٨٨ هـ .

٤٢ - فهرس أحاديث مسلم القولية ، ملحق بصحيح مسلم لمحمد فؤاد عبد
الباقي ، ط عيسى البابي الحلبي سنة ١٣٧٠ هـ .

٤٣ - الفوائد المنتخبة الصحاح والثرائب للحسيني ، تخريج الخطيب
(مخطوط) ومنه أجزاء في الظاهرية .

٤٤ - الفوائد المنتخبة الصحاح والثرائب للهرواني ، تخريج الخطيب (مخطوط)
ومنه أجزاء في الظاهرية .

٤٥ - فيض القدير . مع الجامع الصغير للنناوي ، ط مصطفى محمد -
القاهرة ١٣٥٦ هـ .

٤٦ - القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، ط الميمنية - القاهرة سنة ١٣١٣ هـ .

٤٧ - الكاشف للذهبي ، ط دار النصر للطباعة - ط الأولى - القاهرة
سنة ١٣٩٢ هـ .

٤٨ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس للماجلوني ، تصوير دار إحياء التراث
العربي - بيروت سنة ١٣٥١ هـ .

٤٩ - الكفاية في علم الرواية للخطيب ، ط دائرة المعارف الميمنية - الهند
سنة ١٣٥٧ هـ .

٥٠ - لسان الميزان لابن حجر ، ط دائرة المعارف الميمنية - الهند
سنة ١٣٢٩ هـ .

٥١ - لسان العرب لابن منظور .

٥٢ - مذكرة الأسانيد للسنة الثالثة في كلية التربية - الجامعة الإسلامية
للشيخ عبد الغفار حسن (على الآلة السكّانية) .

٥٣ - مذكرة الأسانيد للسنة الرابعة في كلية التربية - الجامعة الإسلامية -
للشيخ عبد الغفار حسن . (على الآلة السكّانية)

٥٤ - المستدرک علی الصحيحین للحاكم ، تصوير بيروت ، نشر مكتبة النصر
الحديثة - الرياض .

٥٥ - مسند الحميدي ، ط الأولى - تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي -
كراتشي سنة ١٣٨٢ هـ .

٥٦ - مسند الامام أحمد - تصوير المكتب الاسلامي ودار صادر بيروت
عن ط الميمنية بالقاهرة سنة ١٣١٣ هـ .

٥٧ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، للفيف من المستشرقين ،
تصوير بيروت عن ط ليدن .

٥٨ - المنني عن حمل الأسفار في الأسفار للعراقي ، بذيّل الاحياء ، تصوير
دار المعرفة - بيروت .

٥٩ - مفتاح الصحيحين للتوقادي - تصوير دار الكتب الميمنية - بيروت
سنة ١٣٩٥ هـ .

٦٠ - مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب للغاربي ، ط السعادة - نشر
الخانجي - القاهرة سنة ١٩٥٥ م

فهرس الموضوعات

صفحة	
٣	خطبة الكتاب
٧	المقدمة
٩	تعريف التخریج : تعريفه لغة
١٠	التخریج عند المحدثين
١٢	تعريف التخریج اصطلاحاً - شرح التعريف
١٤	أهمية التخریج وفائدته ووجه الحاجة إليه
١٥	لمحة عن تاريخ التخریج
١٨	أشهر كتب التخریج ، والتعريف ببعضها
١٩	التعريف بكتاب « نصب الراية لأحاديث الهداية »
٢٥	التعريف بكتاب « الدراية في تخریج أحاديث الهداية »
٢٨	التعريف بكتاب « التلخیص الجیر في تخریج أحاديث شرح الوجیز الكبير »
٣٢	التعريف بكتاب « المفتي عن حمل الأسفار في الأسفار في تخریج ما في الأحياء من الأخبار

- ٦١ - مفتاح الوطأ الملحق بالوطأ ، لحمد فؤاد عبد الباقي - ط عيسى البايي الحلبي - القاهرة سنة ١٣٧٠ هـ
- ٦٢ - مفتاح سنن ابن ماجه - الملحق بسنن ابن ماجه ، لحمد فؤاد عبد الباقي - ط عيسى البايي الحلبي - القاهرة سنة ١٣٧٢ هـ
- ٦٣ - مفتاح كنوز السنة للمستشرق (ا.ى. وثنيتك) نشر المرحوم محمد فؤاد عبد القافي - القاهرة سنة ١٣٥٣ هـ .
- ٦٤ - المقاصد الحسنة للسخاوي ، تصحيح وتقديم عبد الله محمد صديق وعبد الوهاب عبد اللطيف ، ط القاهرة .
- ٦٥ - موطأ مالك ، تصحيح محمد فؤاد عبد الباقي ، ط عيسى البايي الحلبي القاهرة سنة ١٣٧٠ هـ .
- ٦٦ - ميزان الاعتدال للذهبي ، ط عيسى البايي الحلبي - تحقيق علي محمد الجاوي - القاهرة سنة ١٣٨٢ هـ .
- ٦٧ - نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي ، ط دار المأمون - القاهرة سنة ١٣٥٧ هـ .
- ٦٨ - هدي الساري لابن حجر ، ط السلفية - القاهرة سنة ١٣٨٠ هـ .

الباب الأول

طرق التخريج

خطه العمل في تخريج الحديث
مقدمة تمهيدية في تأمل حال الحديث، وتحديد الطريقة الأسير في تخريجه

الفصل الأول

الطريقة الأولى : التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة
مضى يلجأ إلى هذه الطريقة ؛ الكتب التي يستعان بها

الكلام على المسانيد

أسماء أشهر المسانيد

مسند الحميدي

مسند الامام أحمد بن حنبل

الكلام على العاجم - أسماء أشهرها

الكلام على كتب الأَطراف عامة

الكلام على كتاب « تحفة الأشراف بمعرفة الأَطراف » .

الكلام على كتاب « ذخائر الموارث في الدلالة على مواضع الحديث »

الفصل الثاني

الطريقة الثانية : التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث
مضى يلجأ إليها ؛ المصنفات المساعدة فيها .

٦٤ كلة في الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس .

٦٥ أسماء أشهر المصنفات في الأحاديث المشتهرة .

٦٦ الكلام على كتاب المقاصد الحسنة .

٦٨ الكلام على كتاب « تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث .

٦٩ الكلام على كتاب « كشف الخفاء ومزيل الإلباس ... »

٧١ الكلام على كتاب « أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب »

٧٢ الكلام على كتاب « الجامع الصغير من حديث البشير النذير »

٧٦ المفاتيح والفهارس التي صنفا العلماء لكتب خصوصاً .

٧٧ التعريف بـ « مفتاح الصحيحين » للتوقدي .

٨١ التعريف بـ « مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب »

٨٤ التعريف بـ « البنية في ترتيب أحاديث الحلية »

٨٦ التعريف بـ « فهرس لأحاديث صحيح مسلم القولية »

٨٨ التعريف بـ « مفتاح الموطأ »

٨٩ التعريف بـ « مفتاح سنن ابن ماجه »

الفصل الثالث

الطريقة الثالثة : التخريج عن طريق معرفة كلة يقل دورانها على
الألسنة من أي جزء من متن الحديث .

٩٢ التعريف بكتاب « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي »

١٠٥	مفاتيح وفهارس لكتب شتى	١٣٤	التعريف بالمصنفات
١٠٧	الفصل الرابع	١٣٤	الفرق بين « المصنف » و « السنن » .
١٠٨	الطريقة الرابعة : التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث .	١٣٤	أشهر المصنفات .
١٠٨	من يتلجأ إلى هذه الطريقة ؟	١٣٥	التعريف بـ « الموطآت » وأشهر الموطآت .
١٠٨	بماذا يستعان من الكتب في هذه الطريقة ؟	١٣٦	المستخرجات على السنن .
١٠٩	القسم الأول من المصنفات التي يستعان بها في هذه الطريقة وأنواعها .	١٣٧	القسم الثالث من المصنفات التي يستعان بها في هذه الطريقة .
١١٠	الكلام على الجوامع - أسماء أشهرها .	١٣٧	الأجزاء - التعريف بالجزء
١١٠	التعريف بالجامع الصحيح للبخاري .	١٣٨	متى يبحث فيه ؟
١١٤	المستخرجات على الجوامع - معنى المستخرج .	١٣٨	كتب الترغيب والترهيب - كلمة عنها - أشهرها .
١١٥	موافقة المستخرج للكتاب المخرج عليه في الترتيب والتبويب .	١٣٩	كتب الزهد والفضائل والآداب والأخلاق - كلمة عنها - أشهرها .
١١٥	عدد المستخرجات على الصحيحين .	١٤٠	كتب أحاديث الأحكام - كلمة عنها - أشهرها .
١١٦	الكلام على « المستدرجات على الجوامع » - معنى المستدرج .	١٤١	كتب موضوعات خاصة - كلمة عنها - أشهرها .
١١٦	ترتيب مستدرج الحاكم .	١٤٢	كتب الفنون الأخرى - كلمة عنها - أشهرها .
١١٧	الكلام على الجاميع - أسماء أشهرها .	١٤٣	كتب التخريج - كلمة عنها - أشهرها .
١١٩	الكلام على الزوائد - المعنى المقصود بالزوائد .	١٤٤	كتب الشروح الحديثية - كلمة عنها - أشهرها - التطبيقات .
١١٩	أشهر كتب الزوائد .	١٤٧	الفصل الخامس
١٢٠	التعريف بكتاب « مفتاح كنوز السنة » .		الطريقة الخامسة : التخريج عن طريق النظر في حال الحديث
١٣٠	القسم الثاني من المصنفات التي يستعان بها في هذه الطريقة ، وأنواعها .		متناً وسنداً .
١٣١	التعريف بـ « السنن » - أسماء أشهرها .	١٤٨	المقصود بهذه الطريقة .
١٣٣	أسماء الكتب التي اشتمل عليها سنن أبي داود .	١٤٨	النظر في حال المتن .
		١٤٩	النظر في حال السند .

صفحة	صفحة
١٥١	النظر في حال المتن والسند معاً .
١٥٣	الباب الثاني
	دراسة الأسانيد ، والحكم على الحديث
١٥٥	الفصل الأول
	ما تحتاجه دراسة الأسانيد من علم الجرح والتعديل
١٥٦	تمهيد في بيان المقصود بدراسة الأسانيد والحكم على الحديث .
١٥٧	انقسام الحديث إلى سند ومتن .
١٥٧	تعريف السند - تعريف المتن .
١٥٨	قيمة الاسناد وأهميته .
١٥٨	ما يحتاج إليه من علم الجرح والتعديل وتراجم الرواة .
١٥٩	الحاجة إلى علم الجرح والتعديل للحكم على رجال الاسناد ومعرفة مرتبة الحديث .
١٥٩	شروط قبول الراوي .
١٦٠	يم تثبت العدالة ؟ .
١٦٠	مذهب ابن عبد البر في ثبوت العدالة .
١٦١	كيف يُعرف ضبط الراوي ؟
١٦١	هل يُقبل الجرح والتعديل من غير بيان سببه ؟
١٦٢	هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد ؟
١٦٢	اجتماع الجرح والتعديل في راوٍ واحد .
١٦٣	ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها .
١٦٣	مراتب ألفاظ التعديل
١٦٤	حكم هذه المراتب
١٦٥	مراتب ألفاظ الجرح
١٦٦	حكم هذه المراتب
١٦٧	الفصل الثاني
	أنواع الكتب المؤلفة في الرجال
١٦٨	لمحة تاريخية عن التصنيف في الرجال
١٦٩	أشهر أنواع المصنفات في الرجال
١٦٩	المصنفات في معرفة الصحابة - كلمة عنها
١٧٠	التعريب بكتاب « الاستيعاب في معرفة الأصحاب »
	التعريف بكتاب « أئمة القابة في معرفة الصحابة »
١٧١	التعريف بكتاب « الإصابة في تمييز الصحابة »
١٧٣	كتب الطبقات - كلمة عنها
	التعريف بكتاب « الطبقات الكبرى » لابن سعد
١٧٤	التعريف بكتاب « تذكرة الحفاظ » للذهبي
١٧٥	كتب رواة الحديث عامة - كلمة عنها
	التعريف بكتاب « التاريخ الكبير » للبخاري
١٧٧	التعريف بكتاب « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم

صفحة	صفحة
١٧٨	المصنفات في رجال كتب مخصوصة - كلمة عنها - أشهرها
١٧٩	كتاب « السكال في أسماء الرجال » وتهذيباته ومختصراته
١٨٠	مخطط توضيحي لكتاب السكال ومختصراته وتهذيباته
١٨١	كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة وبعض مصنفات مؤلفيها
	التعريف بكتاب « السكال في أسماء الرجال » للمقدسي
	التعريف بتهذيباته ومختصراته
١٩٧	التعريف بكتاب « التذكرة برجال المشرة » للحسيني
١٩٨	التعريف بكتاب « تمجيد المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة »
١٩٩	المصنفات في الثقات خاصة - كلمة عنها - أشهرها
	التعريف بكتاب « الثقات » لابن حبان
٢٠٠	التعريف بكتاب « تاريخ أسماء الثقات ممن ثقل عنهم العلم » لابن شاهين.
	المصنفات في الضعفاء خاصة - كلمة عنها - أشهرها
٢٠١	التعريف بكتاب « ميزان الاعتدال في نقد الرجال »
٢٠٣	التعريف بكتاب « لسان الميزان »
٢٠٥	المصنفات في رجال بلاد مخصوصة - كلمة عنها - أشهرها
٢٠٧	الفصل الثالث
	مراحل دراسة الأسانيد
٢٠٨	تمهيد في بيان عدم الحاجة لدراسة الأسانيد في بعض الأحاديث
٢٠٨	الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدها
٢١٢	الأحاديث التي في كتاب الترمذ مؤلفه الصحة في أحاديثه
٢١٥	الأحاديث التي نص الأئمة المتمدنون على تصحيحها في الكتب المشهورة
٢١٦	الأحاديث التي حكم عليها الأئمة ، وبينوا مراتبها
٢١٧	طريقة دراسة الأسناد
٢١٨	كيفية إخراج الترجمة
٢١٩	مثال للدراسة الأسناد عملياً - حديث من سنن النسائي
٢٢٢	البحث في عدالة هؤلاء الرواة وضبطهم
٢٢٤	خلاصة البحث في عدالة الرواة وضبطهم
٢٢٦	البحث عن الشذوذ والملة وصوبته
٢٢٧	الحكم على هذا الحديث من خلال دراسة إسناده
٢٢٩	استحضار اكفاء الباحث في الإسناد بقوله « صحيح الإسناد »، و...
٢٣٠	مثال آخر للدراسة لإسناده ، ليس في الكتب الستة (وهو في سنن الدارقطني)
٢٣١	كيفية إخراج التراجم لهذا الإسناد
٢٣٣	الكتب التي يستعان بها في كشف الملة والشذوذ
٢٣٤	خلاصة المراحل في دراسة الإسناد
٢٣٦	خاتمة
٢٣٧	المصادر والمراجع
٢٤٣	فهرس الموضوعات